



التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

الدكتور: مجيد مسعود



Bibliotheca Alexandrina



0051961

مرفوعة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية

338-9

رقم التسجيل

م.س. ٥

٣٦٨٦٤

رقم التسجيل



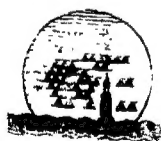
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

338-9

م.س. ٥

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

الدكتور: مجيد مسعود



Library of Alexandria

Alexandria Lib

1994

٧٣ / ربيع الأول / ربيع الثاني سنة ١٤٠٤ هـ (يناير / كانون الثاني سنة ١٩٨٤ م)

المشرف العام
أحمد مشاري العدواني
الرئيس العام للبحاس
نائب المشرف العام
د. خليفة الوقيان
الرئيس العام المساعد

هيئة التحرير :

د. فؤاد زكريا المستشار
د. أشامة الخولي
زهير الكرمي
د. سليمان الشطي
سليمان العسكري
د. شاكر مصطفى
صديقي حطاب
د. عبد الرزاق العدواني
د. فاروق العُمر
د. محمد الرميحي

المراسلة :

توجه به باسم السيد الرئيس العام للبحاس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص.ب ٢٣٩٩٦ - الكويت .

التخطيط للنقد الاقتصادي والاجتماعي

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس .

الاهـداء

إلى كل انسان يسهم بعمله وفكره في تحقيق التقدم
الاقتصادي والاجتماعي

المقدمة

يبدل الإنسان في نشاطه اليومي جهدا يختلف عن مجهود بقية الكائنات الحية ، حيث يتميز جهده بالوعي الذي يرمي إلى تحقيق هدف متصور سلفا . أي أن الانسان كائن مفكر يعمل ، وهذا ما جعل المفكر اليوناني ارسطو طاليس يقول بأن الانسان كائن مخطط ، ^(١) بمعنى انه يدرك مقدما الغاية من الجهد الذي يبذله ، ويتبع الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الغاية .

والتخطيط بمفهومه العام ، إنما هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة ، وخلال فترة زمنية محددة ، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع .

وكمثال مبسط لغرض الإيضاح على عمل هذا الانسان الكائن المخطط نراه يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل الذي يريد بناءه ، حيث يرسم هذا التصور بتفاصيله على الورق ، ثم يبحث عن مجموعة الوسائل اللازم توفرها لبناء المنزل .

وفي عصرنا الراهن ، بفضل تقدم العلوم المختلفة ومنها علم الاقتصاد والتخطيط ووسائل جمع وتحليل المعلومات اللازمة لها ، قد أصبح بمقدور الانسان (المجتمع) أن يخطط على نطاق المجتمع بأسره ، وذلك بأن يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها نمط الكيان الاقتصادي الاجتماعي ولمصلحة من ، ويرسم ذلك التصور المفصل بالأرقام في خطط شاملة ، يضمنها كذلك مجموعة الوسائل والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية اللازمة للوصول الى غاياته المخططة .

(١) د . محمد دويدار : « في اقتصاديات التخطيط . . » ، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ١٩٦٧ ، ص ٢ .

ومن هنا تبرز الحاجة للتعرف على أساسيات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعميق وعي الناس بجوانبها الفنية والاجتماعية الاقتصادية السياسية .

وهذا ما يطمح المؤلف لهذا الكتاب ، ان يكون من ضمن الوسائل التي تسهم في هذه التوعية الجماهيرية بهذا الموضوع الذي لم يعد خاصا بالسياسيين والخبراء المختصين فقط .

حيث ينبغي في الطرف الراهن أن تتعاضد أهمية التخطيط الشامل وأن يتحول إعداد الخطط وتنفيذها إلى ميدان هام للنشاط الاجتماعي ، لا سيما حول اختيار الطريق الملائم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يكفل مصلحة كل المساهمين في تحقيقه في أقطار الوطن العربي .

إن موضوع « التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي » واسع جداً ، وما يتضمنه هذا الكتاب - تحت هذا العنوان - إنما هو عبارة عن مدخل يتناول بعض مبادئه وأساسه الهامة . .

كما أن القارئ قد يجد محتوى الكتاب يغلب فيه الجانب الاقتصادي ، في حين أن العنوان قد ركز على الصفة الاقتصادية الاجتماعية للتقدم ، لأن الاقتصاد ، في رأينا ، هو الذي يتحكم في القاعدة المادية لكل حياة اجتماعية .^(١) وبالتالي فإن طريق بناء هذه القاعدة يحدد شكل ومضمون التقدم الاجتماعي ، أو على العكس يمكن أن يرسخ التخلف والبؤس . هذا طبعاً في الإطار العام ، ولكن لكل جانب متخصصيه وأهل التخصص ادرى بتفاصيله وتفرعاته .

(١) مفهوم الاجتماعي هنا بمعنى البنية الاجتماعية والترابط بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتكون منها ، والعلاقات فيما بينها ، في حين المفهوم الاجتماعي الأشمل المرادف للظواهر الاجتماعية بخلاف الظواهر الطبيعية ، فهو يتضمن كذلك العلاقات والعمليات الاقتصادية .

لقد تناولنا في القسم الأول من هذا الكتاب المعطيات الأولية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ابتداء من ماهية التخطيط ومروراً بمقدماته وضرورته ، وبالمنطلقات نحو غاياته ، والسياسات اللازمة لذلك ، ثم الإشارة إلى الأجهزة التي من خلالها تتحقق الممارسة التخطيطية .

وفي القسم الثاني عرض موجز ومبسط قدر الامكان ، لنظام الموازين المادية والمالية والبشرية ، التاريخية منها والتخطيطية مع إيراد بعض الأمثلة التطبيقية عليها .

أما القسم الثالث فيتضمن بعض السبل المساعدة للتعرف على الوضع الاقتصادي الاجتماعي السائد وتشخيص اهم المشاكل التي تواجه تقدمه .

وفي القسم الرابع محاولة لصياغة نموذج إطار عام لتخطيط اتجاهات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، انطلاقاً من كيفية تحديد الأهداف الاقتصادية الاجتماعية الإجمالية والقطاعية ، وذلك بأرقام افتراضية لخطة خمسية لسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالتأكيد على أولوية النمو للقاعدة الانتاجية .

وبعد الخاتمة ملحق بمجموعة من الجداول التي يمكن ان تتضمنها الخطة لجدولة : الاستثمارات ، الانتاج الصناعي والزراعي ، والتشغيل للقوى العاملة .

إن العمل التخطيطي عمل جماعي يقوم على اوسع مشاركة ممكنة من قبل جميع المعنيين به ، وكذلك ينبغي ان يكون الفكر التخطيطي ، ولهذا يطمح المؤلف ان يكون بعمله المتواضع هذا أداة توصيل جيدة لما تضمنه هذا الكتاب من موضوعات إلى جمهور

القراء ، ومشاركتهم بالحوار الديمقراطي حول هذه الموضوعات
النقاشية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اقطار الوطن
العربي ولمصلحة جماهيره الشعبية .

ويسره أن يتلقى منهم ومن زملائه المختصين ما يساعده
على تحسين هذا العمل .



القسم الاول

معطيات أولية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي

- ١ - ماهية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- ٢ - مقدماته ،
- ٣ - ضرورته .
- ٤ - منطلقاته .
- ٥ - سياساته .
- ٦ - أجهزته .

١- ماهية التخطيط للنقد الاقتصادي والاجتماعي

الانسان يشيد في ذهنه صوراً او مفاهيم شكلية « كمخططات للعمل » ومن ثم يقوم بتحقيق هذه المخططات في الطبيعة . انه يعطي صورته / مفاهيمه الذهنية وجوداً موضوعياً .
محمود صبري ، في كتابه : واقعية الكم

توجد مجموعة آراء متباينة حول ماهية أو مفهوم التخطيط ، يمكن لغرض الإيضاح ، تقسيمها إلى قسمين رئيسيين ، أحدهما يحاول - من حيث الجوهر - أن يعزل التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طبيعة السلطة السياسية والأساس الاقتصادي للمجتمع ، والثاني يؤكد على الربط العضوي فيما بينهما ، ونحن نتفق مع الاتجاه الأخير .

إن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره يعتبر من منجزات الاشتراكية ، ولكن حاليا نشهد محاولات للتخطيط تختلف من حيث محتواها وسعتها في غالبية بلدان العالم ، ومن متابعة التطبيق للبعض من هذه المحاولات التخطيطية الشاملة والجزئية ، يمكن أن نستخلص ما يلي :

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان يعتبر أداة لترشيد ارادة التغير في إطار الاختيار الاجتماعي ، وهو يفترض إبتداء اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب ، أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول اليه خلال منظور زمني محدد . ويفترض أيضا تواجد الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المعقدة والمتشابكة . والتخطيط لا يمكن أن ينتهي بإنتهاء الصياغة للخطة أو حتى بالشروع في التنفيذ لمحتوياتها ، بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرا عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الأداء ، مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية ، وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف ، حتى لا تظل مجرد تنبؤات تأشيرية . ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية لضمان

استمرارية العملية التخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

يمكن الحديث عن التخطيط بالمعنى الواسع للكلمة في حالة وجود أهداف إنمائية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة ، ووجود جهاز تخطيطي ، وتحضير للخطة ، وبالتالي وجودها واستخدام ادوات السياسة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول الى تحقيق الأهداف التي توطرها هذه الخطة ، وذلك على صعيد قطاع الدولة ، أو على صعيد مجموعة مؤسسات ، أو حتى داخل المؤسسة الواحدة .

إلا أن الحديث عن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ، فبالإضافة لتوفر ما جاء ذكره اعلاه ، فإنه يفترض كذلك وقبل كل شيء وجود سلطة تخطيطية مركزية لها قدرة التصرف على إصدار القرارات التنفيذية ومتابعتها في مجمل الاقتصاد الوطني ، الذي يفترض بالضرورة ان يكون بغالبية العظمى في حوزتها ، وأن تكون التغييرات شاملة لكل الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الموروث ، وحل ازمته التركيبية بتحقيق التوازنات المطلوبة فيه لصالح الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع بأسره . وهذا لا يمكن ان يتحقق إلا بوجود السلطة السياسية القائدة المعبرة فعلا عن وحدة المصالح النسبية لكل السكان في المجتمع .

إن ملامح مثل هذا التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن ان نلاحظ وجودها في الواقع عندما تتركز الجهود بالدرجة الاولى على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من أجل الوصول الى تنمية القوى المنتجة المادية والبشرية وتوسيع وتنويع قدراتها الانتاجية مما يؤدي باستمرار الى زيادة وتحسين انتاجية العمل الاجتماعي .

ومثل هذه المحاولات تربط بتخطيط للأجل البعيد ، وتشمل

الاستثمارات الجديدة لتأمين النمو الاتساعي الأفقي عن طريق استحداث المشاريع الارتكازية الأساسية ، وانشاء المزارع والمصانع وغيرها من المؤسسات الجديدة ، مع عدم اهمال الجوانب الاخرى المتعلقة بالاستثمارات الاستيعابية والجوانب الاجتماعية المرتبطة بكل ما تقدم .

في حين يركز التخطيط للتسيير الاداري للحياة الاقتصادية الاجتماعية بأسرها في المقام الأول على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة للمجتمع لتحقيق أقصى مردود ممكن منها ، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية الاجتماعية وترشيد التسيير الاداري للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الانتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية الأنشطة الأخرى في المجتمع . وفي مثل هذا النوع من التخطيط تبرز الى المقدمة مسألة النمو المكثف العمودي الذي يستند بالأساس على زيادة وتحسين انتاجية العمل الاجتماعي باستمرار وفي مختلف المجالات .

النوع الأول المهتم بالنمو الاتساعي يلزم المرحلة الأولى للتخطيط ثم يرتقي مع نمو القوى المنتجة ونضوج التجربة الذاتية في العمل التخطيطي الى النوع الثاني ، وكلاهما مترابط ومتداخل ضمن عملية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ولمصلحة كل افرادة .

وتتسع درجة شمول هذا التخطيط مع اتساع واكتمال متطلباته الضرورية الموضوعية والذاتية ، كما حصل ويحصل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط . أما محاولات التخطيط الجارية في البلدان المخلفة من السابق والتي هي اكثر حاجة الى التنمية في الوقت الراهن والتي تنعت أحيانا بالتخطيط الشامل ، إنما هي في الواقع ، شاملة فقط للاستثمارات الجديدة في مؤسسات الدولة ، وقد تشمل ايضا تخمينا

لبقية الاستثمارات الجديدة في بقية المؤسسات ، إلا انها على كل حال ليست تعني الشمول المطلوب لكل عملية سياق الانتاج المجتمعي وتجديده الموسع والتوزيع والتبادل والاستهلاك . ولكن يلاحظ ان درجة الشمول النسبية للعمل التخطيطي أخذت تتسع في بعض هذه البلدان (النامية) . فصارت تغطي جزءاً من قوة العمل واحيانا التجارة الخارجية ، أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية كالـتعليم والصحة .

يتضح من تقويم بعض هذه المحاولات التخطيطية أن امكانية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، أي التخطيط الحقيقي للعمل الاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ، تفتح عندما تكون الحاجات الأساسية الفعلية للمجتمع ولمجموع افراده هي الموحية لتلك المحاولات التخطيطية . أي عندما لا يكون توجيه الخطط الائتمانية أو الدافع لعرقلتها هو الربح الفردي ومصالح القلة المالكة ملكية خاصة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع .

كما أن وجود « الخطة » لا يكفي وحده لاعتبار الاقتصاد الوطني قد تم وضعه على طريق التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولو كان مثل هذه الخطة ممتعاً بدرجة متسعة من الشمول ، فمن المحتمل ان يكون تحضيرها واعدادها قد تم على أسس غير واقعية ، وبالتالي فلا يكون لها نصيب من التنفيذ العملي ، والشواهد القرينة في أقطار الوطن العربي تحدثنا عن عشرات من امثال هذه الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي ظلت حبراً على الورق . ومن الممكن ان تكون الخطة سليمة حسابيا على الورق ، إلا أنها لا تدخل التنفيذ لعدم توفر الشروط الضرورية اللازمة للقيام بتنفيذها . وبذلك يبقى الاقتصاد الوطني سائراً بطريقة تلقائية بعيداً عن الاهداف المحددة له في إطار الخطة .

اذن من معاينة وتحليل تجربة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ولصالح جميع افراده ، في عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، يمكن ان نستخلص منها هذه السمات المشتركة التي ينبغي ان تصاحب مثل هذا النوع من التخطيط الشامل .

وفي البداية يجب ان يكون وضع الخطة قائما على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه . وأن تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم ، وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية التي توصل لنفي هذا الواقع الموروث وإحلال الواقع المنشود لكل مرحلة يجري التخطيط لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

نقطة البداية هنا هي واقعية البيانات الاحصائية وعلمية التنبؤات لكمية ونوعية الحاجات الأساسية المستهدفة للمجتمع وأفراده في كل مرحلة ، فوضع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير حقيقي . وينبغي أن تشمل عملية التخطيط لكل المتغيرات الأساسية في سياق تحديد الانتاج المجتمعي الموسع : الانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك وأن تغطي الخطة كافة المصادر (الموارد) الرئيسية واستخداماتها على الصعيد المادي والبشري والمالي . وذلك لأن الاقتصاد الوطني كل مترابط عضويا ، فلا يمكن الاكتفاء بتخطيط جزء منه فقط مثل الاستثمارات ، وترك الجوانب الأخرى المتداخلة مع عمليات الاستثمار . مثل الدخول التي يولدها هذا الاستثمار وما تعكسه هذه الدخول الجديدة من آثار على الاستهلاك ، كما أن الاستثمار يعني ازدياد الحاجة إلى حجم معين من نوعية معينة من القوى العاملة ، وله تأثير أيضا على التجارة الخارجية

وعلى ميزان المدفوعات ، وعلى النقل . . . الخ .

ولهذا فالتخطيط يتميز إلى جانب صفة الواقعية ، بصفة أساسية أخرى ، هي صفة الشمول . أي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع ، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون آخر . ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة ، وإنما ينبغي أن نصل إليه بالتدرج المخطط .

كما يتسم التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بوجود مركز متمركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية الرئيسية ، وأن يكون له صفة الإلزام على كافة المستويات ، وهنا تبرز ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع الجماهير ومنظمتها في صياغة القرارات التخطيطية ، قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي ، وينبغي أن يكون هذا التقسيم للعمل التخطيطي القائم على مركزية التخطيط والمتابعة والمراقبة وتقييم الأداء ، ولا مركزية التنفيذ ، ضمن عملية واحدة مترابطة عضويا .

إن مستوى المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات ينبغي ألا يعني بمفهومه الضيق للكلمة ، المؤدي إلى مركزية العمل التخطيطي ، وبالتالي إختزال المشاركة في العمل التخطيطي إلى حدها الأدنى . فالمطلوب هو أن تكون درجة مركزية النشاطات التخطيطية ، لا سيما العملية منها ، متناسبة عكسيا مع ندرة الكوادر الكفؤة والمخلصة ، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط . فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية المخلصة للاختيار الاجتماعي وارتفعت وتنوعت وتشابكت مؤسساتها أمكن التخفيف من عدد الفعاليات والقرارات التي تتخذ مركزيا ، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية والاجتماعية في حرية التصرف ضمن دالة الاختيار الاجتماعي ، والاطار المخطط للتقدم الاقتصادي

والاجتماعي خلال مرحلة معينة .

وكل بلد يختار ، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية ، شكل ووظيفة التنظيم الإداري الذي يضمن له أعلى فعالية وأكبر كفاءة للعملية التخطيطية والقرار التخطيطي خلال المرحلة التي يجتازها من تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

والعمل التخطيطي الشامل يستدعي أن تكون اجزاء الخطة الشاملة متكاملة عضويا ، وأن تشكل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومبررة علميا ، مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الأولويات المخططة وهذا التناسق مطلوب بين الأهداف بعضها مع بعض ، وبين الوسائل بعضها مع بعض ، وكذلك بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها .

كما أن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر بوتائر عالية يتطلب شرطا ضروريا وهو إيجاد النسب السليمة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني وبين فروع الانتاج المادي وبين الانتاج والاستهلاك وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثماري وبين الانتاج والانشاءات الضرورية لمؤسساته وبين الانتاج والنقل ، وبين نمو إنتاجية العمل المجتمعي ورصيد الأجور والمرتبات والمكافآت . وكذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك النهائي من الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة ، وبين مصادر العمل المتاحة وحاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي للكوادر المؤهلة خلال المرحلة التي يخطط لها . وهناك نسب أخرى لا تقل اهمية عن النسب المار ذكرها ، وهي النسب بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة) . والنسب بين أنواع الانتاج

المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته ، استخراج المعادن ومعالجتها ، زراعة النباتات وتربية المواشي ، وغيرها من الحالات المماثلة الأخرى) .

إن النسب الصحيحة القائمة بين مختلف اقسام الاقتصاد الوطني تتعلق بمجموعة كاملة من العوامل السياسية والاقتصادية ، من بينها مستوى تطور القوى المنتجة ، ومقدار الموارد المادية والمالية وموارد العمل والوضع العربي القومي والوضع الدولي الذي يعيشه القطر الذي يجري التخطيط فيه لهذه النسب .

ثم إن النسب التي تقوم في مرحلة معينة في الاقتصاد الوطني المخطط ليست نسباً ثابتة ، إنما تتبدل وفقاً للظروف المستجدة ، ويؤثر على حركية النسب اول ما يؤثر التقدم التكنيكي ، وتطور فروع الانتاج التقدمية الجديدة .

إن التفاوت في وتيرة نمو انتاجية العمل ، وهي التوتيرة المتحققة على اساس التقدم التكنيكي ، في مختلف فروع الانتاج ، لا بد له أن يحدث تغييراً في الحاجة الى الآلات والتجهيزات وقوة العمل والمواد الأولية ، ونتيجة لذلك تتبدل ، موضوعياً ، النسب بين فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته .

وفي الاقتصاد المخطط لصالح إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية تؤثر العناصر التالية تأثيراً كبيراً على تبدل النسب ، كتوزيع الدخل الوطني إلى رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، كما سبقت له الإشارة ، وكذلك تتبدل النسب بين توزيع التراكم والتوظيفات الاستثمارية الأساسية بين الفروع المختلفة والنسب بين الموارد المادية وموارد العمل بين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية ، بين مختلف فروع الإنتاج المادي ، وبين المحافظات والأقاليم المكانية وبين

اجزاء الوطن العربي .

وعلى هذا فالنسب الحسية تتبدل في نهاية المطاف ، تبعا للحاجات الاجتماعية والمهام التي تبرز امام المجتمع في هذه المرحلة أو تلك من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي وتبعا لتطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكي وفنون استخدامه (التكنولوجيا) .

إن الهيئات التخطيطية لا سيما هيئة التخطيط الوطني ، مدعوة إلى تتبع جميع التبدلات الحادثة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية ، وإلى تأمين الانتقال في الوقت اللازم من النسب القديمة إلى نسب جديدة تقدمية تتلاءم والظروف المتبدلة ، والحاجات الملحة ، حاجات تأمين التقدم الاقتصادي والاجتماعي .^(١)

إن نظام الموازين المادية والمالية وقوة العمل التاريخية منها والتخطيطية يعتبر أداة فنية هامة جدا لحساب هذه النسب ، بالإضافة للمحاسبة القومية .

ومما تقدم يتبين أن الخطط هي إحدى الادوات لتنفيذ استراتيجية وسياسات معينة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي ينبغي ارتباطها بتحقيق مصالح محددة في المجتمع ، فعندما تكون ملكية وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية عائدة للمجتمع بأسره ، ومسيرة من قبل ممثلي المنتجين المباشرين في المجتمع بصورة ديمقراطية ، فإن الانحياز قائم في مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح هؤلاء المنتجين المباشرين وبقية المشتغلين ، أما اذا كانت ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية ، ملكا لطبقة أو قلة من

(١) مجموعة مؤلفين : تخطيط الاقتصاد الوطني ، تعريب الدكتور بدر الدين السباعي ، اصدار دار الجماهير الشعبية ، دمشق ١٩٧٦ ص ١٥ .

أفراد المجتمع فإن الانحياز ، وإن لم يعلن عنه ، يكون في الواقع إلى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة أو الأقلية المالكة بالدرجة الرئيسية ، إذا كان هناك تخطيط فعلي ، وحتى بدونها فالأمر تجري في هذه الاتجاه الذي تتغلب فيه مصالح الأقلية المالكة على مصالح الأغلبية غير المالكة لوسائل الإنتاج والثروة ، ومن هذا يتبين كما نعتقد بأنه لا وجود لما يسمى بحياد التخطيط والمخططين ، الذين هم مواطنون قبل كونهم مخططين متأثرين ، بالضرورة بالتضاد بين هذه المصالح داخل المجتمع .

إننا نعيش في عصر التغير المتسارع في مختلف المجالات ، كما أننا نشهد حالات طارئة يصعب التنبؤ بها .

ولهذا ينبغي ألا تكون الخطط الانمائية كالقيد الذي يحد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، حيث يفترض ان تتجاوب هذه الخطط الانمائية مع الظروف المتجددة باستمرار ، فبعد تأميم النفط مثلاً في بعض الاقطار العربية ورفع معدلات إنتاجه (وإن كان هذا الإجراء ليس سليماً دائماً) وتصحيح أسعاره ، مما ولد فائضاً اقتصادياً للتراكم ، لم يدخلها المخططون في حسابهم عند إعداد الخطة خلال تلك المرحلة أو كما حصل العكس فيما بعد ، وهذا احد الأسباب لمبدأ المرونة في العمل التخطيطي ، من أجل تعديل الخطة عند الضرورة ، باعتبار التخطيط عملية متصلة مستمرة .

والتخطيط الشامل لمراحل التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتطلب وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية ، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعاً ، وهذا الالزام يعتبر صفة أساسية أخرى من صفات التخطيط الشامل .

ومن هنا يبرز المعنى في صدور الخطة الشاملة بقانون من اعلی سلطة تشريعية في البلاد ، وتوقيع العقود بين المؤسسات المختلفة .

إن التحضير للخطة يولد الخطة ، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح كما سبقت الإشارة ، ثم تأتي عملية تقويم الأداء لمشروعات الخطة ، وهكذا فالعملية التخطيطية تتسم بالاستمرارية . . وعامل الزمن مترابط دائما يحسده وجود خطط متفاوتة الأجل ، فكلما بدأنا بتنفيذ خطة ، يلاحقنا العمل لوضع بدور الخطة التالية ، وحاليا يجري في بعض الدول التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي العمل بالخطط المستمرة . أي العمل باستمرار على مدّ سنوات الخطة الخمسية سنة إضافية إلى الأمام فالخطة الخمسية لسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، بعد عام من بدئها يجري تمديدها سنة فتكون خطة خمسية معدلة لسنوات ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، ومن ثم تعدل سنة ثانية فتعتبر خطة خمسية لسنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ، وهكذا باستمرار تأمين وجود خطة خمسية تغطي خمس سنوات لاحقة ، ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المستمرة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف المستجدة ، كما يضمن استمرار العملية التخطيطية ، إلا أنه يتطلب قدرات ناضجة في الممارسة التخطيطية .

وبالنسبة لتعدد الخطط تبعا للبعد الزمني ، من الممكن ان يجري تشخيص مرامي وغايات التقدم الاقتصادي والاجتماعي من النظرة الاستشرافية لمعالم آفاق التطور المقبل لعشرين عاما أو أكثر . وذلك استنادا إلى توقعات تزايد السكان ، وتطور القطاعات الرئيسية ، لا سيما النفط والغاز والفروع الهامة الأخرى وتوقعات إمكانيات الاستفادة من التقدم العلمي التكنولوجي وضرورة ان يتحقق ذلك من زاوية آفاق إمكانيات الترابط العضوي مع اقتصاديات اقطار

الوطن العربي في المستقبل المنظور . ومن ثم وضع الاطار العشري للخططة الطويلة الاجل ، التي يمكن ان يتضمن الاتجاهات الرئيسية لمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا سيما فيما يخص الاستثمارات وإعداد الكوادر الفنية وتوقعات اتجاهات التطور العام لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني والمجتمع ومن هذا الاطار العام للسنوات العشر تتضح الأهداف المخطط لها خلال الخططة الخمسية والوسائل المحددة سلفا لتنفيذها . وهذه الخططة يجري تفصيلها بصياغة علمية دقيقة في خطط قطاعية وخطط جارية سنوية ، وخطط مكانية تكون متضمنة لبرامج عمل واقعية لتنفيذها .

ومن الضرورة ان تتضمن الخططة توصيات نوعية حول كل السياسات التفصيلية والاصلاحات المؤسسية والاطر الإداري ، وكذلك المشروعات الجيدة الأعداد التي تعتبر ضرورية لتنفيذها بنجاح . فقد قال احد المخططين ، ملخصا تجربته : « بعد أن أمضيت وقتا طويلا في صنع الخطط الاقتصادية ، اعتقد ان المكونات الأساسية لخططة جيدة للتنمية ، هي السياسات الاقتصادية والمؤسسية الاجتماعية والاقتصادية واختيار المشروعات ، وليست بالتأكيد الروعة الشاملة لنماذج الخططة » .^(١)

هذه السمات الاساسية العامة ، ومعها المقدمات الضرورية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره من الممكن ان تعيننا عند تقييم محاولات التخطيط الجارية في هذا البلد او ذاك ، طبعا الى جانب الخصوصية لحالته القائمة . وعند توفر هذه السمات العامة والمقدمات الضرورية وتكاملها فإن هذا يعني

(١) د . محبوب الحق : « ستار الفقر » ، ترجمة فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

القاهرة ١٩٧٧ .

الانتقال من تأثير مفعول قانون التطور التلقائي للإنتاج ، القائم على قرارات عشرات الآلاف من الافراد ، مما يؤدي إلى عدم التناسب وتعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجة ، الى تأثير مفعول قانون التطور المنهجي المتناسق لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ، وهذا القانون الاقتصادي الموضوعي يتيح إمكانية توجيه وضبط الانتاج بصورة واعية ، استنادا الى :

- استراتيجة تتضمن الغايات الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- سياسات ووسائل اقتصادية وغير اقتصادية ملائمة .

- خطط تنفيذية لتنمية الموارد وترشيد استخدامها لتوسيع القاعدة الانتاجية وعدالة توزيع ثمراتها من أجل الوصول إلى تحقيق الإشباع المتنامي للحاجات الأساسية الضرورية للأفراد والمجتمع في إطار الامكانيات المتاحة والمحتملة .

إن قانون التطور المنهجي المتناسق يستند على فكرة مفادها بأن كل شيء في الحياة الاقتصادية الاجتماعية مرتبط بغيره ، وان الاقتصاد الوطني في حالة توازن حركي (دينامي) مكوّن من سلسلة من الحلقات (الوحدات الاقتصادية) . وهذا التوازن يتحقق إذا ارتبطت كل حلقة بما تليها طبقا لهذا القانون الذي يوفر الامكانيات الموضوعية لنموها المتناسب ، اذا وجدت النسبة الصحيحة بين حلقتين ، وهكذا على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره وفي المجتمع ككل .

وهذا القانون للتطور المنهجي المتناسق يفترض بعض القواعد الاساسية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، من بينها ماييلي^(١)

(١) مجموعة مؤلفين : « النماذج الاساسية للتخطيط » ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ١٩٧٥ ، ص ٤١

* ان ندرك بأن جميع الوحدات والقطاعات مترابطة عضويا ، .
* وان نكتشف الصورة التي تتخذها العلاقة فيما بينهما .
* وان نخطط لتحقيق تلك النسب بين جميع وحدات وقطاعات
الاقتصاد الوطني التي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق
المجتمع بأسره .



٢- مقدمات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

اولا - المقدمات السياسية :

ان أول شرط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال السياسي ، أي انهاء الوضع الاستعماري حيث لا يزال مفروضا ، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تفضل التعاون معها ، عن السلطة والسير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفضي الى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار^(١) ، نحو غايته المنشودة .

وفي هذا المجال يؤكد الاقتصادي السويدي غونار ميردال على انه « لرسوخ الفساد في البلدان المتخلفة سبب هام هو عادة تقديم الرشوة إلى السياسيين والموظفين التي تلجأ اليها الشركات الغربية من أجل الحصول على أسواق لها وتمرير أعمالها بدون أن تلاقي عقبات كبيرة . . . »

إن البلدان الغربية المهيمنة اقتصاديا قد دعمت الرجعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من النوع الأشد شؤما في البلدان المتخلفة ، وعندما تحاشى الاقتصاديون تحليل اهمية الاصلاحات المحلية الجذرية الأساسية لتنمية البلدان المتخلفة ، كان هذا الانحراف مُرضيا ليس للأقليات الحاكمة في هذه البلدان وحسب بل كان مؤاتيا للسياسات التي تنتهجها بالفعل هذه البلدان الغربية المتطورة^(٢) .

(١) شارل بتلهام ، « التخطيط والتنمية » - ترجمة د. اسماعيل صبري عبدالله دار المعارف بمصر -

القاهرة ١٩٦٧ - ص ٥٣

(٢) غونار ميردال : « نقد النمو » - ترجمة عيسى عصفور - منشورات وزارة الثقافة -

دمشق ١٩٨٠ - ص ١٥٣ - ١٦١

وبناء على ما تقدم فالمقدمات السياسية تعني أولاً وجود سلطة سياسية تكون ممثلة فعلاً لوحدة المصالح النسبية لأفراد المجتمع وفئاته المختلفة ، تتدخل في تسيير الاقتصاد الوطني وإعادة تجديده الموسع لصالحهم جميعاً . وأن تكون لقراراتها الصفة الإلزامية النهائية لكافة المستويات . أي أن تتخذ هذه السلطة كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، وضرورة أن تكون هذه السلطة السياسية حائزة على معرفة مصحوبة بإرادة واعية للتغيير لكل المهام التي يستلزم وجودها التقدم الاقتصادي والاجتماعي . بمعنى أن تكون مدركة لمسألة التخلّف المركبة وضرورة التخلص منها ، وذلك بإيجاد الحلول الناجعة على صعيد القوى المنتجة وعلى صعيد علاقات الإنتاج وبقية العلاقات الاجتماعية ، وأن تكون هذه السلطة السياسية ملمة بالأساليب والأدوات اللازمة للتخطيط الشامل . ووصولها إلى أفضل السبل التنظيمية الملائمة لتعبئة الجماهير الشعبية العريضة التي لها مصلحة في تحقيق هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود ، وإفساح المجال وتسهيل السبل لمبادراتها ومشاركتها الفعالة .

إننا نشارك الرأي القائل بأن الاستقلال السياسي بمضمونه التقدمي الثوري يعتبر الوجه الأول في حين يعتبر وجود سلطة وطنية وتقدمية الوجه الثاني لعملية واحدة ، وكلاهما مشغول عن السعي لتوفير الشروط أو المقدمات الأخرى على هذا الطريق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي^(١) .

ثانياً - المقدمات الاقتصادية :

تتمثل بإيجاد أساس اقتصادي لسلطة الحكم القائدة والمعبرة عن وحدة المصالح النسبية لأعضاء المجتمع ، وبدون هذه القاعدة الاقتصادية التي يتركز عليها التوافق والانسجام النسبي لمصالح أفراد

(١) د. كاظم حبيب : « مفهوم التنمية الاقتصادية » - دار الفارابي - بيروت ١٩٨٠ - ص ١١٤

المجتمع وفتاته المختلفة ، لا تستطيع هذه السلطة السياسية ، إن وجدت ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعلية قابلة للتنفيذ بل ستكون مثل هذه السلطة السياسية عاجزة حتى عن البقاء والاستمرار في مركزها القيادي للاقتصاد لوطني والمجتمع .^(١)

إن التحرير الاقتصادي يتدعم باجراء الإصلاح الزراعي الجذري لصالح جماهير الفلاحين وبالتصنيع الملائم لاشباع الحاجات الأساسية ، وبقية الجهود التي تبذل من أجل بناء الاسس الاقتصادية الهادفة لخلق اقتصاد متبنون (مندمج عضويا) تؤطره سوق موحدة موجهة تختلف كيفيا عن السوق الخاضعة لآلية الاسعار وتقلبات العرض والطلب وبقية عوامل التطور التلقائي . وهذا كله يتطلب الاهتمام بالدرجة الرئيسية بالقطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع المختلط ، وكذلك الاهتمام بالقطاع الخاص وتوجيهه ليشارك بمجهودات التنمية ، بدلا من كونه عبئا مستنزفا لجزء من الفائض الاقتصادي ومبهدا له . ولا بد من التفريق بين صغار المنتجين والحرفيين في القطاع الخاص ، وكبار التجار والمضاربين ، وحماية الفئة الأولى العريضة من استغلال الفئة الثانية ، والحد من نفوذ الأخيرة وتجريدها من كل العوامل التي تساعد على الاستغلال وتحقيق المداخل الطفيلية .

القطاع العام :

قطاع الدولة في أي قطر عربي ، كما هو معروف ، لم ينشأ وفق خطة معدة سلفا تضمن الوحدة العضوية لفروعه وانسجام تطورها اللاحق ، فقد نشأ هذا القطاع تاريخيا من اقدام الدولة على تحقيق بعض المشروعات التي أحجم عنها الرأسماليون في القطاع الخاص ، أي أنه نشأ كحل للتناقض بين الحاجة الملحة لبعض

(١) د. مجيد مسعود : « موضوعات في التنمية والتخطيط » دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٠

المشاريع الائتمانية وتوفر بعض مقومات ايجادها من جانب ، وعجز القطاع الخاص او احجابه عن المشاركة الفعلية في تحقيقها وفق أسس الربحية الاجتماعية من جانب آخر^(١) .

يضاف الى ما تقدم ، انتقال ملكية بعض المرافق العامة (موانئ ، سكك حديدية ، شركات كهرباء . . . الخ) ، من الرأسمال الاجنبي إلى الدولة بتسويات مختلفة ، ثم جرى تأمين بعض الموارد الهامة مثل حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية الاخرى وتأمين مؤسسات رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية ، أجنبية وأحيانا محلية أيضا ، بتعويضات جرى تحديدها وتحديد طرق تسديدها مما وسع في قاعدة قطاع الدولة وتنوع نشاطاته .

ثم أضيفت وتضاف له باستمرار مشروعات جديدة ، أو توسيع وتحديث القائم منها ، في إطار الخطط الائتمانية الجاري تنفيذها في غالبية الأقطار العربية .

إن دور ووظيفة وحدود القطاع العام يمكن أن يتراوح بين كونه قطاعا مشاركا يتعايش مع بقية القطاعات الأخرى ، أو قطاعا قائدا لبعض الفروع ، أو حتى على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني ، أو أن يكون هو القطاع السائد في بعض الفروع أو على صعيد الاقتصاد الوطني ، أو قد يكون هو القطاع الوحيد المحتكر للنشاط في بعض الفروع مثل الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية ، كما هو الحال في بعض الاقطار العربية .

وفيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالقطاع العام ، فإنه يعكس طبيعة الدولة التي تجسدها السلطة الحاكمة ونظامها القائم ، وعندما يجري الحديث عن قطاع الدولة العام ، فالمقصود هو كل ما يقع في حيازة

(١) المصدر السابق

الدولة المعنية تجاه الآخرين خارج هذه الدولة ، إما الحديث عن قطاع الدولة الخاص فهو يعني كل ما في حوزة الدولة وبمقدور سلطتها القانونية والسياسية التصرف فيه . وهو يقسم إلى قطاع الدولة الإداري وقطاع الدولة الاقتصادي ، (وهذا الأخير يمكن التفريق ضمنه من حيث سبل ادارته الى قطاع الدولة المركزي وقطاع الدولة اللامركزي) . أما القطاع المختلط (المشترك) فهو ما كان للدولة نصيب فيه ، إما بمشاركة دولة أخرى (عربية أو أجنبية) أو بمشاركة القطاع الخاص المحلي أو العربي أو الاجنبي . واستكمالاً لهذه المفاهيم فإن قطاع الدولة العام يتضمن ما يرد ذكره باسم المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت والمرافق العامة والمشروعات العامة .

من مميزات القطاع العام أنه يساعد على مركزة وتجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الانتاجية منها والخدمية وذلك من خلال تحويل الانتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة الى سوق موحدة وإلى انتاج متوسط وكبير نسبياً ، منظم قابل للتخطيط والمراقبة والمحاسبة مما يحقق ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها ، ويسهل عملية التخطيط لمجمل الاقتصاد الوطني وتكامله مع اقتصاد قطر عربي أو أكثر على الصعيد العربي القومي . وهو بمقدوره ان يعبيء الفائض الاقتصادي الداخلي لاغراض التنمية الشاملة ، ويستفيد كذلك من المعونات الخارجية ، ويولد قدرة مواجهة أفضل لتحسين التعامل مع العالم الخارجي لصالح المجتمع ، فقطاع الدولة العام يتطور ككل متكامل وبذلك يدعم بعضه البعض ، بقوته الاقتصادية والتنظيمية استناداً لسلطة الدولة السياسية . وهو قادر على تحقيق

الفائدة من التقدم العلمي وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي ، وقطاع الدولة العام يتمكن من إعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تحقق العدالة في التوزيع قدر الامكان . كل ذلك طبعاً بالمقارنة مع القطاع الخاص بخصوصياته في هذه المرحلة من تطور الأقطار العربية .

ولكن من الواقع العملي الذي نعيشه تبين وجود عوائق تحول دون ظهور هذه المميزات الإيجابية لقطاع الدولة العام أو تشوهها . في السابق كانت النواقص وشحة المواد في السوق ترتبط غالباً بالتاجر ، وهولاً يشكل شخصية معنوية للقطاع الخاص ، أما في الوقت الراهن فإن الناس صارت ترتبط هذه النواقص وشحة الموارد في السوق في الكثير من أقطار الوطن العربي بالقطاع العام ، وهو يشكل الشخصية المعنوية للدولة^(١) .

والأسباب لهذه الظاهرة السلبية يمكن ان تكون عديدة منها ما يمكن ان يرجع إلى ازدياد حجم ودور القطاع العام وموقف معارضيته منه ودعايتهم ضده ، مع غياب الرقابة الشعبية على نشاطه ، وعدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ودور المؤسسات الاجنبية ووكلائها في الداخل ومنها ما يرجع الى عدم وضوح الحدود والدور المقبول لكل منها في الأنشطة المتعددة في حقول الإنتاج وفي السوق ، ثم هناك العلاقة بين المسيرين للقطاع العام والعاملين فيه ، حيث ما زالت في الغالب هي العلاقة الموروثة بين أرباب العمل السابقين والعاملين عندهم بأجر ، حتى في القطر العربي الذي طرح مقولة « شركاء لا أجراء » . مما ولد الشعور عند العاملين بأن الأمور قد ظلت على ما هي عليه ، ولم تتجسد لهم ماهية القطاع العام

(١) د. صفاء الحافظ : « القطاع العام » - دار الفارابي بيروت ١٩٧١ - ص ٧ - ١٣

باعتباره ملكا لعامة الناس الذين هم الجزء المشتغل منهم ^(١) . وهذا الموضوع يتعلق بالخلل القائم في ديمقراطية التسيير التي يجب أن تراقق القطاع العام وضرورة تشخيص النواقص ومعالجتها بسرعة في هذا المجال .

كما ينبغي توسيع القاعدة الانتاجية للقطاع العام وفق أسس اقتصادية اجتماعية ، وهذا يعني ضرورة معالجة ظاهرة كون القطاع العام مكانا للتوظيف بدون حساب للانتاجية وتحوله ، لا سيما قطاع الدولة الاداري ، الى مخزن كبير للبطالة المقنعة .

إننا نتفق مع الرأي الذي يشخص الخطر المباشر على القطاع العام بأنه يتمثل في عزله عن عامة الناس ، وضرورة اختيار القيادات ذات الكفاءة والاخلاص وتأهيلها باستمرار وتعويدها على العمل الجماعي وتقبل النقد من الجماهير ، بما في ذلك وسائل الاعلام الجماهيرية . ولا بد من معالجة التناقضات الثانوية بتسويات مبررة علميا ، مثلا بين كون القطاع العام وعاء للاذخار الرئيسي لتمويل الخطط الانمائية من جانب وضرورة الصرف للوفاء بالحاجات الأساسية الآنية للجماهير الشعبية العريضة من جانب آخر . ومثال مشابه على هذا التناقض بين بيروقراطية القطاع العام والسرعة المطلوبة لاتخاذ الاجراءات المصاحبة لاعداد الخطط الانمائية وتنفيذها .

ان مسألة نجاح او فشل تجربة القطاع العام ، لا تعني نجاح أو فشل السلطة التي تحكم وتدير هذا القطاع العام وحسب ، وإنما المسألة اكبر من ذلك ، فهي تمس فكرة الملكية الاجتماعية باعتباره

(١) خلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بدمشق في ٥ - ٧ تموز /

١٩٨٣ قال احد النقيبين : خلاصة القول ان تحسين اوضاع العاملين في القطاع العام ليست مسألة تخصهم وحدهم بل مرتبطة بمصالح القطاع العام نفسه ، ومن أجل تحسين اوضاع القطاع العام لا بد من تحسين اوضاع العاملين فيه .

القاعدة التي يقوم عليها بناء صرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

مما تقدم من ملاحظات حول الحرص على تأكيد دور ومكانة القطاع العام وضرورة تعزيزهما باستمرار ، نرجو ألا يفهم بأننا نعني ان القطاع الخاص قد افتقد دوره ومكانته على خارطة الاقتصاد الوطني في اقطار الوطن العربي . فما زال يوجد الملايين من أصحاب الملكيات الخاصة في الزراعة في ارياف الوطن العربي ، وكذلك يوجد العديد من أصحاب الأنشطة الخاصة يؤدون مساهمات جيدة للوطن ولمواطنيه ، ومقتضيات العصر تتطلب للمهمة هذه الأنشطة المفتتة المبعثرة في الوحدات الانتاجية والخدمية الصغيرة ، وذلك عن طريق تجميع ما يمكن تجميعه تدريجيا ضمن اطار الملكية الجماعية التعاونية ، باعتبارها مؤسسات اقتصادية اجتماعية . ومثل هذه التعاونيات بإمكانها ان تجمع في توزيع الدخل الصافي المتولد من نشاطها بين التوزيع على أساس الملكية (لكل حسب ملكيته في التعاونية) ، وعلى أساس العمل (لكل حسب كمية ونوعية عمله وأهميته الاجتماعية) . وبذلك يجري حفز أصحاب الملكيات الناشئة من عمل أصحابها بحصولهم على مردود للملكياتهم وضمان دخل عادل على أساس كمية ونوعية العمل المقدم من كل عضو وأهميته الاجتماعية .

وكذلك الاستفادة مرحليا من أشكال الملكية المختلطة (القطاع المشترك) ، بين القطاعين العام والتعاوني ومع المتبقي من القطاع الخاص الراغب بمثل هذا النوع المختلط للملكية . بما في ذلك طريقة ربط من يرغب بالبقاء بعمله الخاص المستقل بالعقود لشموله ما امكن ذلك بصورة غير مباشرة بمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الموجه . وهنا يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة كسر حلقة سياق الانتاج في القطاع الخاص ، وعدم تركها تتجدد كلها ضمن القطاع الخاص . بل ربط حلقة منها او اكثر بمؤسسات القطاع العام ، او المختلط ، او

التعاوني ، لترتبط بهذا الشكل او ذاك بالمسار المخطط لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وحلقات سياق الانتاج ، كما سبقت إليها الإشارة : الانتاج ، التوزيع ، التبادل والاستهلاك . يضاف إليها التجارة الخارجية التي يجب ان يتولاها كلها القطاع العام لتكون أداة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بدلا من أن تكون أداة للتبعية بمختلف اشكالها .

ثالثا - المقدمات التنظيمية الاحصائية والمؤشرية :

وجود المقدمات السياسية والاقتصادية يخلق الإمكانات الموضوعية للتخطيط الشامل ولكن لكي تتحول هذه الامكانية إلى واقع ، فهذا يتطلب امورا أخرى من بينها أن يعرف العاملون ، ومنهم بشكل خاص المسيرين للاقتصاد الوطني ، تأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية وكيفية التلاؤم معها لصالح المجتمع بأسره ، وإيجاد أفضل الأشكال التنظيمية الإدارية والطرائق والأسس التي تتمكن الدولة باستعمالها من تسيير الاقتصاد الوطني نحو أهدافه المخططة لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وبمقدار ما يزداد مستوى المعارف للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية تزداد مقدرة الناس في معرفة سياق الانتاج واخضاعه للتطور الواعي الموجه . وهذا يتطلب ايضا وجود الأجهزة الكفؤة لجمع وتحليل المعلومات عن كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واحتمالات تغييرها ، ولصياغة القرارات التخطيطية ووضعها في إطار خطط تنفيذية متناسقة .

وهذه المعلومات تتجمع من اجراء المسوح الجيولوجية والاحصائية عن السكان والانشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة واستكشافها باستمرار ، فالمخططون يحتاجون إلى حجم كاف من البيانات

والمعلومات بنوعية معينة ، وذلك لتسهيل عملية تحضير الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها . وفي هذا المجال نحن نتفق مع الرأي القائل بأن التخطيط الجيد تكون بداياته بالاستفادة من المتاح من البيانات والمعلومات وإجادة استخدامها ، ومن ثم استكمالها بالإضافة والتطوير الملائم . وهذا يعني تأكيدنا على ضرورة توفير هذه المقدمات الإحصائية المعلوماتية ، إلا أننا ضد الانتظار ومع التطوير المبرمج للبيانات ولبنية المعلومات بشكل متوازن مع القدرة على الاستفادة منها وتطويرها ، والحاجة الفعلية لمثل هذه البيانات والمعلومات في كل مرحلة من تطور البلاد على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

والمخططون والمسIRON للاقتصاد الوطني يحتاجون كذلك إلى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يكون منطلقا لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة في جميع الأنشطة الإحصائية والمحاسبية والاقتصادية التخطيطية .

والمؤشرات التي نعينها في سياق العمل التخطيطي ، هي تعبير رقمي لمقادير مادية ومالية وللتعبير عن قوة العمل البشري ، وهي تصنف على النحو التالي :

أ - المؤشرات الكمية المادية ، طن ، كيلو غرام ، متر مربع ، متر مكعب ، لتر ، هكتار ، دونم ، قطعة ، زوج ، ... الخ وذلك لعكس الخواص الفيزيائية المحددة : وزن ، طول ، عرض ، حجم ، لكل ما تتضمنه الخطط الانمائية من منتجات العمل والأرض والمياه .

ب - المؤشرات الكمية القيمة ، التي يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة في حسابات الخطط الانمائية ، دينار ، ريال ، درهم ، ليرة ، جنيه ... الخ ، حيث يجري العمل بها كضرورة عندما تتنوع تشكيلة المنتجات لمعرفة اسعارها ، أو

للمقارنة فيما بينها ، وكذلك عند الحاجة لمعرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية .

جـ - المؤشرات الخاصة بقوة العمل ، وهي التي يعبر عنها إما بساعة عمل أو بشخص / يوم عمل ، لتشخيص مصادر قوة العمل البشري واستخدامها بمعنى توظيفها في الفروع المختلفة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .

د - المؤشرات النوعية ، والتي تسمى أحيانا بالمؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية ، ويجري استعمالها لأغراض متعددة : لتشخيص الجودة ، لتحديد درجة الفعالية ، لقياس انتاجية العمل ، للقياسات المحاسبية ، لتحديد الزامية المهام المخططة ، ومنها ايضا المؤشرات التاثيرية المحفزة او الرادعة .

وبالاضافة إلى هذا التصنيف لمؤشرات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هناك تصنيفات اخرى نكتفي هنا بالإشارة إلى هذا التصنيف :

أ - مؤشرات القوة الاقتصادية ، التي يعبر عنها رقميا بالنتائج المحلي الإجمالي ، والموجودات الرأسمالية وميزان المدفوعات الخ .

ب - مؤشرات الأداء الاقتصادي ، وهي التي يعبر عنها رقميا بحصة الفرد (حسابيا) من الناتج المحلي ، وحصة الفرد من الموجودات الرأسمالية وحصة الفرد من الاستهلاك . . . الخ .

جـ - مؤشرات اشباع الحاجات الاساسية ، التي يعبر عنها رقميا بمستوى التشغيل للقادرين على العمل (في العمر الانتاجي) والباحثين عنه ، وبمقدار البروتينات للفرد ، السعرات الحرارية للفرد ، مستوى مكافحة الامية ، عدد الأفراد في الغرفة الواحدة داخل سكن تتوفر فيه مستلزمات الحياة الصحية والاجتماعية

المعاصرة ، وما يماثلها من مؤشرات .

وهذه المؤشرات والمماثلة لها ، من الضروري الاتفاق على محتواها وكيفية قياسها لكي تكون اللغة المشتركة للعاملين في ميدان التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي تعميم هذا الاتفاق داخل البلد الواحد ، وبين الأقطار العربية ، وذلك من أجل تسهيل مهمة التنسيق في المجال التخطيطي على الصعيد العربي القومي . حيث يمكن الإشارة هنا إلى مؤشر واحد له تفسيران في قطرين عربيين متجاورين ، وهذا المؤشر يعتمد عليه لقياس الأرض عند حصر الملكيات والحيازات الزراعية وكذلك في مجال مردود الأرض المزروعة وعند الحاجة لمعرفة مستلزمات الانتاج الزراعي بالعلاقة مع مساحة الأرض المزروعة ، وفي حالات مماثلة اخرى ، وهذا المؤشر هو الدونم ، الذي نجد في الحسابات العراقية ، كل اربعة منه تساوي هكتارا ، بينما في الحسابات السورية كل عشرة منه تساوي هكتارا .



٣- ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

قبل أكثر من قرن من الزمان ورد الحديث عن الحاجة للإدارة المخططة للانتاج ولمجمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كتابات الرواد الذين حللوا النظام الرأسمالي وتناقضاته وتنبؤوا بضرورة انبثاق نظام اجتماعي منسجم كبديل عنه ، إلا أن الضرورة الفعلية للتخطيط الشامل وممارسته حتى قبل نضوج نظريته قد برزت بعد قيام الدولة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، حيث قال غوته : « في البدء كان العمل » .

هذا وقد جابه المفكرون المناصرون للرأسمالية هذه المحاولات التخطيطية فكتب على سبيل المثال الاقتصادي النمساوي فون ميسر عام ١٩٢٠ مقالة نفى فيها وجود أية امكانية تتيح للاقتصاد المخطط العمل بصورة عقلانية ، ثم خفف البعض من هؤلاء المعارضين للتخطيط الموقف المتزمت السابق باعترافيهم بوجود امكانية مبدئية للتخطيط العقلاني ، إلا أنهم نفوا إمكانية حدوث هذا في الواقع . وذلك بحجة ضخامة نظام معدلات التوازن العام وتعقدها ، وطول الوقت اللازم لحلها ، مما يجعلها غير ملائمة ، حسب رأيهم في إطار الزمن المحدد لاستخلاص النتائج من قبل جهاز التخطيط كبديل عن جهاز آلية الاسعار والعرض والطلب في السوق . في حين استمرت فيه الممارسة التخطيطية ، وبدأت تظهر صياغات كمقدمة لنظرية التخطيط في الاتحاد السوفيتي . كما تصدى بعض المفكرين المتواجدين في البلدان الرأسمالية ، من المناصرين للتخطيط ، للمعارضين له مثل اوسكار لانجه ،^(١) الذي كتب عن امكانية

(١) اوسكار لانجه وفريد تاييلور : « تخطيط الانتاج . . » ترجمة احمد رضوان عزالدين ، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٦ .

الحساب الاقتصادي في الاقتصاد المخطط ، كما في كل الأنظمة الاقتصادية ، وبأن هناك إمكانية لتقديم آلية مناظرة للسوق التنافسية في الاقتصاد المخطط ، بحيث تكون أكثر فعالية من السوق الرأسمالية .

وقال الاقتصادي الانجليزي موريس دووب ،^(١) ان مشكلة فون ميسز تتعلق بفعالية استخدام موارد معطاة ، في حين ان التخطيط الاقتصادي يشكل أداة فعالة لحل مشكلة التراكم أي مشكلة الزيادة في كمية الموارد المتاحة .

ومع اقرار دووب بأن الحساب الاقتصادي يمكن أن يواجه صعوبات جديدة في الاقتصاد المخطط إلا أنه اعتبر هذه المشكلة المحاسبية ذات أهمية ثانوية . واكد على أن فعالية التخطيط المركزي كوسيلة لإنجاز التراكم منبثق من حقيقة ان التخطيط يحل محل السوق ، وباعتبار ان هذا السوق انما هو آلية تنسق قرارات الاستثمار (فيما بعد) ، في حين ان التخطيط المركزي الشامل لاطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفر أداة لتحقيق مثل هذا التنسيق (فيما قبل) ، وبالطبع ينبغي ان يتحقق هذا بظل وجود آليات ملائمة لقياس فعالية الخطة الاقتصادية وبفضل التقدم العلمي ، وتراكم الخبرات من تجارب الممارسة التخطيطية ، صارت تحت تصرف المخططين في الوقت الراهن ، مجموعة من الوسائل الكفيلة بإجراء هذه الحسابات الضرورية .

كما ينبغي أن يكون واضحاً ان التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي اذا كان يستبعد الآلية التلقائية للسوق ، فإنه لا يستبعد

(١) موريس دووب : « النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة » ، ترجمة د . هشام متولي ، دار الطليعة - بيروت ١٩٦٦ .

تماما آلية السوق ، بل إنه يستفيد من آلية السوق الموجهة ويدخلها ضمن الوسائل المتاحة للتخطيط الشامل ، عندما تتوفر المقدمات الضرورية الموضوعية والذاتية التي تحدثنا عنها بإيجاز في الصفحات السابقة .

ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، تبدو واضحة من اجل تجنب سلبيات الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآلية السوق ، مثل : ^(١) عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع لصالح تطور جميع افراده . فالطبيعة التنافسية لهذا الاقتصاد تدفع المشروعات إلى اتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطاقات الانتاجية ثم تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية) . . وهذا يعني بقاء قسم من طاقتها الانتاجية معطلا عن العمل ، أي بقاء جزء من الموارد الانتاجية مجمدا بدون استغلال . وهذا الوضع يقود الى ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية وما يرافقها من كساد وتعطيل لجزء من القوى المنتجة ، وبشكل خاص لقوة العمل البشرية (البطالة المعلنة او المقنعة) . وكذلك لعجز الاقتصاد القائم على آلية الاسعار في السوق عن توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يمكن ان تحل الأزمة التركيبية الموروثة للاقتصاد المتخلف ، ونحو الخدمات الاجتماعية الضرورية لصالح التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لعامة افراد المجتمع . فكما هو معروف في الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية ، يتم تحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو إنتاج السلع التي توفر أقصى ربح ممكن

(١) د . كريمة كريمة : « التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٩ - ٢٣ .

لصاحب المشروع . والسلع التي يتم اختيارها بهذا الاسلوب كثيرا ما تختلف عن السلع التي يتم اختيارها على أساس اولويات أخرى تهم المجتمع بأسره ومن اجل اشباع الحاجات الأساسية لأفراده . وعلى سبيل المثال ، لا يوجد في نظام الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ما يمنع من توجيه موارد الانتاج الى انتاج السلع الكمالية التي لا يستهلكها سوى قلة من الأفراد ، طبعاً طالما ان هذه القلة قادرة على دفع الثمن الذي يحقق ربها كبيراً ، لأصحاب هذه المشاريع الخاصة . وبالتالي يتبين مما تقدم عجز اقتصاد جهاز السوق عن توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الاستراتيجية ذات الربحية المحدودة بصورة مباشرة ، والتي تحتاج الى سنوات طويلة نسبياً لإكمالها . وهذا يعمق التفاوت الاقتصادي الموروث في البلدان المتخلفة ، التفاوت بين الأفراد والفئات والطبقات ، وكذلك التفاوت بين الجهات والأقاليم في البلد الواحد ، ويعمق التفاوت الموجود حالياً بين الأقطار العربية مما يجعل مهمة التنمية العربية المشتركة بعيدة المنال خلال زمن منظور .

إن اثنان السوق تتفاوت بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة بناء على المعروض منها وحجم الطلب عليها ، وبما أن اثنان السوق هذه تمثل مصدر دخل الأفراد ، فإن التفاوت الكبير في هذه الاثنان يؤدي بالتالي إلى تفاوت كبير في هذه الدخول ، ومثل هذا الوضع لا يمكن تخفيفه ومعالجته الا بالتخطيط الشامل .

وأخيراً فإن اقتصاد السوق قد حقق تطوره النسبي استناداً إلى ظروف تاريخية وطبيعية ولاستنزافه ثروات شعوب أخرى ، ولوجود ما يسمى بالمنظم المجدد . وهذه العوامل التي تضافرت عبر ما يقارب القرنين من الزمان لا يمكن تكرارها في دول متخلفة مثل الأقطار العربية . ومن هنا ولا سيما نظراً لغياب المنظم المجدد في القطاع

الخاص المحلي ، في غالبية الأقطار العربية ، يجب تدخل الدولة وقيامها بدور المنظم المجدد بقطاعها العام (والمختلط والتعاوني) الذي يفترض فيه ان يعمل وفق الأسس العلمية والربحية المجتمعية وهذا الذي أشرنا إليه أعلاه وما يماثله ، يجسد ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك وبشكل اساسي من اجل :^(١)

- تحقيق مهمة كشف وتعبئة اهم الموارد البشرية والطبيعية والمالية التي يملكها البلد .

- ولتحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة الاستخدام العقلاني الأفضل لا من حيث تأمين استمرار عملية تجديد الانتاج الموسع فحسب ، بل وللاسراع أيضا في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي اوجدها الاستعمار لتكون ركيزة له .

- ولتحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية التكنيكية التي تحققت فعلا ومن التجربة التاريخية المتراكمة بغية تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي باسرع ما يمكن .

- ومن اجل اتقاء التبادل غير المتكافئ والصمود امام منافسة السلع المستوردة وإضعاف نفوذ الرأسمال الاجنبي .

- وتحديد مقدار الفائدة من احداث هذه المؤسسة او تلك ، على أساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسية لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- ولعلاج الفجوة العميقة في غالبية الاقطار العربية فيما بين الاحتياجات الموضوعية لهذه الاقطار من جهة وبين امكانياتها الفعلية من جهة اخرى . إن هذه الامكانات المحدودة تجبر هذه

(١) كولونتاي : « التخطيط في البلدان النامية » ، ترجمة د . مصطفى دباس ، دار الجواهر العربية - دمشق ١٩٧١ - ص ٧ - ٢٤ .

الأقطار باستمرار على تحديد المهام وأولويات تنفيذها . ولا يقل أهمية عن ذلك تقرير المهام التي يمكن إرجاء حلها إلى المستقبل .

- ولحل مسألة كيف وبأية نسبة يجب توزيع الأموال والجهود بين مراحل التعليم ابتداء من المرحلة التي تسبق الابتدائي ، ومرورا بالابتدائي عبر المتوسط والثانوي وصولا الى مرحلة التعليم العالي .

- وإيجاد النسب الاقتصادية الاجمالية الملائمة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبشكل خاص النسب الملائمة بين رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع الاقتصاد الرئيسية وللتأثيرات المتبادلة بين انتاجية العمل والعمالة ، والنسب بين الطلب الفعلي ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات . والوصول عبر هذه التغيرات البنيوية التي تسمح خلال المرحلة الانتقالية باختلال التوازن الى التوازن البنيوي المنشود .

وأخيرا يمكن القول بوجود علاقة طردية بين زيادة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة دور ومكانة القطاع العام من جهة ، وضرورة التخطيط لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى .



٤- منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

المنطلقات للانتقال من الواقع المتخلف الذي نعيشه الى الواقع المتقدم الذي ننشده ، ينبغي ان يكون محور تقدم الانسان (المجتمع) واشباع حاجاته الأساسية .

والتخلف كما نعتقد ، ظاهرة اجتماعية تاريخية ذات جذور وأسس اقتصادية وفكرية وسياسية ، وقد صار في الظرف الراهن من غمط التقسيم العالمي للعمل ، ومن الضروري تشخيص السمات الخصوصية لحالته القائمة في الوطن العربي وفي كل قطر منه ، وتوضيح ما يفرزه من اشكال التبعية ونتائجها السلبية ، وفي اطار هذا التشخيص ينبغي تحديد المرحلة التي تحتازها جماهير امتنا العربية في نضالها ضد الظلم والاضطهاد وفي سبيل التحرر الوطني والقومي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

ان المنطلقات الجديدة للتنمية الشاملة - كما يؤكد محبوب الحق^(١) ونحن نتفق معه في ذلك - يجب ان ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر ومن خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذا على الجماهير ، وينبغي أن تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر ، والمنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر اليها على أنها هجوم انتقائي على أكثر اشكال الفقر سوءا ، كما أن اغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية خفض المستمر والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة ، وهذا التوجه يعني ضرورة الاهتمام بمضمون الناتج القومي أكثر من اهتمامنا بمعدل زيادته .

(١) محبوب الحق : « ستار الفقر » ، مصدر سبق ذكره .

والمنطلقات نحو اشباع الحاجات الاساسية لا يقتصر على انتاج
(او استيراد) الحاجات الاستهلاكية ، وانما يمتد بالضرورة الى انتاج
(او استيراد) مستلزمات توفيرها من سلع استهلاكية ووسيلة .

لقد لخص لنا المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون
(١٣٣٢ - ١٤٠٦) التطور المستمر للحاجات بقوله « الحضارة تخلق
حاجات »^(١) كما قال المفكر الفرنسي لامارتي (١٧٠٩ - ١٧٥١) في
هذا الصدد « إن الحاجة هي المحرك الأقوى أثرا في الحياة ، وإن
التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة ، وإن الانسان
يحتل المقام الأول بين الأحياء بسبب كثرة حاجاته وقدرته على اعداد ما
يفي بها »^(٢) .

وفي رأى كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) ان « الحاجات التي
يسعى الفرد للحصول عليها ليست في طبيعتها فردية ، بل هي على
العكس ذات طبيعة اجتماعية ، لأنها من صنع عمل اجتماعي يفرض
التعامل والتعارف والتعاون بين البشر »^(٣) .

وفي مقاله الذي عنوانه بالموجز في الاقتصاد السياسي أوضح
فردريك انجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) تناقضات النظام الرأسمالي
وازماته مؤكداً بأنه : « لاخلاص من هذه الفوضى المحفوفة بالمخاطر
التي تعرض الناس الى المهالك وتسمم حياتهم بقلق دائم إلا بتخطيط
الانتاج الوطني بمجمله على أسس عقلانية ليحقق أقصى ما يمكن من

(١) ابن عمار الصغير : « التفكير العلمي عند ابن خلدون » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،
الجزائر ١٩٧١ .

(٢) عبد الفتاح ابراهيم : « الاجتماع . . » دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٠ ص ١٣٠ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

التوازن بين العرض والطلب لكي تتوفر الحاجات وتستقر الاسعار^(١) .

وفي تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بأنه يرمي إلى : « توفير الاحتياجات الأساسية الانسانية التي تكفل حدا ادنى معيناً لمستوى المعيشة قبل نهاية القرن الحالي . وذلك عن طريق زيادة حجم وانتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهدف^(٢) » .

إذا اعتمدنا الحاجات الأساسية للجماهير العريضة من سكان الوطن العربي - وكل قطر فيه كمحور أساسي لمنطلقات التخطيط لكل طور من اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي - فهذا يتطلب أولاً تحديد هذه الحاجات الأساسية في كل قطر وخلال كل مرحلة من تطوره ، بمعنى تحديد مفهومها ومعرفة الجزء الذي يجري حالياً إشباعه وإمكانية الاستمرار بهذا الاشباع ، وكذلك تحديد الجزء غير المشبع في الوقت الراهن . والمطلوب التوجه نحو الوفاء به خلال فترة زمنية منظورة ، مثلاً حتى نهاية هذا القرن .

وهذه النظرة الإجمالية لموضوع الاحتياجات الأساسية للجماهير الواسعة وللمجتمع تقتضي بحثها ضمن حلقات سياق الانتاج المجتمعي (الانتاج - التوزيع - التبادل - الاستهلاك) وإعادة تجديده الموسع . ومواءمة العلاقات الإنتاجية وكل الفعاليات السياسية والاقتصادية وغير الاقتصادية ، الداخلية والعربية ومع العالم الخارجي لصالح هذه المنطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وفقاً للظروف الملموسة في كل قطر والمرحلة التي يجتازها .

(١) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ .

(٢) منظمة العمل الدولية : ، العمالة ، التنمية والحاجات الأساسية . جنيف ١٩٧٦ .

إن « سلة » الحاجات الأساسية للمجتمع والجاهير الشعبية العريضة بمنظورها المستقبلي المتطور كما وكيفا ينبغي أن تكون هي التي تقرر نمط الاستثمارات وتحديد هيكل المستوردات (لتكون الحاجة أم الاستثمار) . بمعنى ان يكون الاستثمار عنصرا تابعا باعتباره وليد الحاجة ، وحسب ترتيب أولوياتها وفقا لدرجة ضرورتها للمجتمع وجاهيره الشعبية في كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن نمط وتنظيم الانتاج نفسه يمليان نمطا للاستهلاك والتوزيع يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره . فما دمتم - كما يقول محبوب الحق - قد زدتم ناتجكم القومي الاجمالي في صورة انتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فانه لا يكون من السهل على الإطلاق تحويلها الى مساكن قليلة التكلفة ، او حافلات للنقل العام ، ويترتب على ذلك بالضرورة نمط معين للاستهلاك والتوزيع ، إن الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير ، فسياسات التوزيع تصاغ في نمط تنظيم الانتاج^(١) .

ان التناقض القائم بين الحاجة الملحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي (التنمية الشاملة) وتوفر بعض عناصره الأساسية من جانب ، ومن جانب آخر عجز « المنظم » عن توليف كل هذه العناصر المتاحة والمحتملة برشادة اجتماعية ، لا يمكن حله الا بالمشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع في صنع القرارات التنموية في ظل النظام الأكثر ديمقراطية لتسيير الاقتصاد والمجتمع ، وتوسيع قاعدة العمل المنتج ونمو انتاجية العمل من خلال التطوير المستمر للقوى المنتجة ، وتغيير كل من هيكل الاستثمارات والتجارة الخارجية

(١) محبوب الحق : « ستار الفقر » ، مصدر سبق ذكره .

لصالح دالة الاختيار الاجتماعي ، وتعزيز الدور القيادي للقطاع العام المراقب شعبيا ، واعتماد التخطيط الشامل ، مع توفير الحافز المادي والمعنوي لكل العاملين بتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع المتكافئ (وليس الميكانيكي) لثمار هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

هذه المنطلقات للتخطيط من أجل تنمية شاملة في إطار يكفل التعاون الوثيق وصولا للتكامل الثنائي والمتعدد الأطراف بين الاقطار العربية تتطلب السير في طريق جديد .

اننا نتفق مع الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم^(١) بتأكيد على ان طريق التطور الرأسمالي لم يعد ميسورا بالنسبة للبلاد المتخلفة ، وذلك لفوات أوانه بحكم تبدل الظروف التاريخية ولوقوف رأسمالية الاحتكار عائقا منيعا بوجهها وتصميمها على الابقاء على التخلف لإدامة وجودها ، ولم يعد للبلاد المتخلفة - ومنها اقطار الوطن العربي - سبيل للتخلص من تخلفها والسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا سبيل التضامن والتعاون فيما بينها كأقطار أمة عربية واحدة ، ومع البلدان المتخلفة الأخرى ، ومع الدول الاشتراكية ، لأن مجموع هذه البلدان تواجه عدواً مشتركاً هو الامبريالية تسد عليهم سبل إستكمال وجودهم ولأنهم جميعاً ينشدون التطور وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في إتجاه واحد لصالح المنتجين المباشرين وبقية جماهير الشعب العريضة ، والاستفادة من تجارب البلدان التي اجتازت مرحلة التخلف إعتماداً على قدرات شعوبها الذاتية .

(١) عبد الفتاح ابراهيم : « الاجتماع ... » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٤ - ١٠١

ومن المنطلقات الضرورية للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توفير كل ما يمكن ادخاره من الفائض الاقتصادي المادي والمالي ومن قوة العمل البشري لمواجهة احتياجاته .

فالعجز في الفائض الاقتصادي أو التفريط في المتاح منه ، والضياح في قوة العمل ، كما في حالة تشغيل الكثير منها بشكل لا يغطي مردودها لنفقات اعالتها - أي هدر الامكانيات المتوفرة - يعتبر من العقبات البارزة في طريق التقدم المنشود في أقطارنا العربية الأكثر حاجة للتنمية .

ان الفائض الاقتصادي للتراكم بوجه عام يتلخص مضمونه في توجيه ذلك الجزء المدخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني بانتظام لسد حاجات التجهيز لتأمين ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع . ومن الممكن بل ومن الضروري ، في وطننا العربي - الى جانب رفع مستوى الاستهلاك للجماهير الواسعة من حاجاتها الاساسية - زيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتأمين سلع التجهيز ، ويمكن ان يتحقق ذلك إذا لم يهدر جزء من الفائض الاقتصادي ، لا سيما النفطي ، في التبذير على أوجه الترف المختلفة ، وعلى حماية اللا مساواة في الدخل ، وكذلك اذا لم يستنزف للخارج بسبب التعامل القائم على العلاقات غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية المتطورة .

ان مصادر الفائض الاقتصادي للتراكم الاستثماري خلال هذه المرحلة التي نشخص فيها منطلقات التخطيط للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن ان تكون على النحو التالي :

١ - القيم المضافة العائدة للمجتمع ، المتكونة في حقول النفط والغاز وما شابه ذلك ، وهذا المصدر يمكن ان نعتبره رئيسيا في

الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز ، من حيث حجمه المطلق والنسبي في مجموع تكوين الدخل الوطني . ومن حيث وتأثر زيادته العينية والقيمية خلال فترة زمنية محددة نسبيا بالمقارنة مع المصادر الأخرى .

٢ - ما تيسر من الفائض الاقتصادي الذي تنتجه شغيلة القطاع العام (بالإضافة لصناعة استخراج النفط والغاز) مثل المتأثني من الصناعة النفطية التحويلية (المصافي وغيرها) الأخذة بالتوسع ، وكذلك من بقية الفروع للصناعات الاستخراجية والتحويلية ، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، ومن مؤسسات البناء والتشييد والنقل والمواصلات ، ومن مزارع الدولة وبقية المؤسسات المنتجة للقطاع العام الذي تسيره الدولة .

٣ - ما تيسر من الفائض الاقتصادي الذي ينتجه شغيلة المؤسسات الأخرى ، حيث تأخذ الدولة هذا الجزء على شكل ضرائب أو ربح ، أو مشاركة في الأرباح اذا كان الأمر يعود لصندوق الفائض الاقتصادي للتراكم (العام المركزي) . أو تقوم هذه المؤسسات نفسها بشمير هذا الجزء من الفائض الاقتصادي للتراكم في عملية تجديد الانتاج الموسع في مؤسساتها المتمتعة باللامركزية او بالاستقلال التام عن القطاع العام المدار مركزيا من قبل الدولة والمقصود هنا هي المؤسسات المختلطة والتعاونية ومؤسسات القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي .

٤ - القروض الداخلية ، أو ما يكون شبيها بها ، كاتباع سياسة

التكشف على المقتردين في المجتمع ، او باستخدام آلية الأسعار لا متصاص جزء من القدرة الشرائية مؤقتا وتحويلها إلى رصيد الفائض الاقتصادي للتراكم الاستثماري .

٥ - القروض الخارجية ، وهى موارد مرحلية مساعدة سوف يتم ارجاعها مضافا اليها الفوائد المترتبة عليها ، ويمكن اعتبار هذه القروض الخارجية كحافز ودافع لتسريع التراكم ، وبذلك فهى تختلف عن المصادر الداخلية المباشرة الأساسية من حقول الانتاج ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، ومثل هذه القروض عندما تكون موجهة لتعجيل عملية التجهيز التقني توفر استغلال المصادر المادية والبشرية المعطلة ، وبالتالي تحفز على تكوين فائض اقتصادي جديد ، ومن الممكن في مثل هذه الحالة ان تسدد الفوائد المترتبة على هذه القروض مما ساعدت على توفيره من فائض اقتصادي في مرحلة زمنية قصيرة ومحددة نسبيا ، أي لا بد من أن تكون القيم المضافة الجديدة التي أوجدها استخدام القروض أكبر من مجموع الفوائد المركبة التي يجب تسديدها مع القروض خلال تلك الفترة المحددة لها . وينبغي هنا ان يراعى الحجم الامثل لمثل هذه القروض الأجنبية ، وأن تكون بمقدار يمكن ان يتحمله الاقتصاد الوطني ، ويتحمل عبأ الجيل الحاضر والجيل المقبل ، لكيلا نثقله بتركة ثقيلة من الديون . وينبغي أن يكون تسديد الفوائد هو الرابط الوحيد بين الدائن والمدين ، والابتعاد قدر الامكان عن تلك القروض التي توظف في مشاريع غير انتاجية وتجعل الاقتصاد الوطني مرهونا للدول المقرضة مما يعمق من تبعيتها لهذه الدول الرأسمالية المتطورة . وهذا ما سنوضحه في القسم الثالث عند الحديث عن حالة الدين الخارجي وعبء الديون .

وفي كل هذه المنطلقات ينبغي التزام الواقعية وتجنب التقليد. لأنه كثيرا ما يكون مثل هذا التقليد منفذا إلى ما يصيب المحاولات الإنمائية من فشل، ومن ضياع جدوى الخطط الإنمائية. وذلك بسبب الترابط الموجود ما بين مستلزمات السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد والامكانيات المتوفرة فيه وطبيعته ووضعه الجغرافي وسعته وتاريخه وما ألفه أهله من نظم وعادات وتقاليده مما يقتضي أخذه بالحسبان، إلى جانب مراعاة القواعد العامة المشتركة^(١). ومن الضروري ان تتخذ هذه المنطلقات اتجاها شعبيا وطوعيا يشارك فيها المنتجون المباشرون بالدرجة الأولى، المتمتعون بالحرريات الديمقراطية، مشاركة فعلية، اعتبارا من صياغتها وتطبيقها والالتزام بها، بعد ادراكهم بأنها السبيل للقضاء على حالة التخلف الذي يعيشونه والسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي من المفروض أن يوفر لهم ولأجيالهم القادمة الحياة الأفضل عن طريق تخفيف الفوارق الاجتماعية بين الفئات والجهات تمهيدا لازالتها في المستقبل.

وعند اعداد هذه المنطلقات للتخطيط لكل طور من اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي تبرز مسائل مهمة مثل مسألة أولويات تخصيص الفائض الاقتصادي بين الفروع المختلفة، لا سيما بين الزراعة والصناعة. إن ترجيح الصناعة المتوجة لسوق عربية متسعة ومنسقة، يخلق في الواقع حاجة ملحة ومتزايدة للمنتجات الزراعية، كلما تقدم المجتمع وارتفع فيه المستوى المعاشي للجماهير، بحيث يبدو وكأن الأسبقية يجب أن تكون للزراعة.

وضمن اطار القطاع الزراعي، يتبين من التجارب الناجحة

(١) عبد الفتاح ابراهيم : « الاجتماع ... » مصدر سبق ذكره

للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية المتكاملة ، بأن المزارع التعاونية الجماعية المدعومة من قبل الدولة أفضل من المزارع الفردية في الأرياف المتخلفة . وذلك لأن الأولى أداة جيدة لتوصيل المعونة الحكومية في مجال استخدام المكائن والآلات الحديثة وبالبدور المحسنة والأصناف الجيدة من الحيوانات ، وبخدمات الصيانة والوقاية من الأمراض وغيرها من المساعدات الضرورية للمزارعين . كما ان التعاونيات ملائمة لتطبيق العدالة الاجتماعية وتساعد أعضائها على كيفية تسيير شؤون مجتمعاتهم الريفية فهي بمثابة البرلمان المصغر لممارسة الديمقراطية .

ومثل هذه الزراعة الحديثة المستفيدة من المنجزات العلمية في هذا المجال ، تفترض ان تسبقها أو ترافقها حركة تصنيع تهيء لها ما تحتاج اليه من مكائن ، وآلات ومعدات واسمدة ومبيدات وما يمثلها من الوسائل الضرورية . كما انها تتطلب ثورة ثقافية حضارية تهيء الكفاءات الفنية والإدارية الماهرة المقتدرة على حسن استعمال وتطبيق هذه الوسائل والطرق الفنية الحديثة ، ويجب ان تبدأ بخطوات جادة للقضاء على الأمية والجهل والمرض والفقر المدقع في الأرياف والمدن .

وخلاصة تجربة البلدان التي سبقتنا في السير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توضح بأنه ليس الجدوى في المفاضلة في أيها تكون له الأسبقية أو الأرجحية للزراعة أم للصناعة ، بل الأصح ان يوجه الاهتمام الى كليهما في آن واحد . على ان يكون للتصنيع في اطار عربي ، الحظ الأوفر من الاهتمام ، ابتداء من تخصيص الموارد ، على ان تزداد تخصيصات الموارد للزراعة تدريجيا بزيادة مردود الصناعة . فتقوم بتجهيزها بالمكائن والآلات والمعدات وبالأسمدة الكيماوية والمبيدات وغيرها من المنتجات الصناعية الضرورية للنهوض بالزراعة والأولويات داخل الصناعة ، هل ستكون لصناعة الفرع (آ)

لانتاج وسائل الانتاج ، مكائنه والآته واعداد ما يتصل بها من تقنية وما تحتاج إليه من كفاءة ومهارة ، أم لصناعة حاجات الاستهلاك ، أم الموازنة الدقيقة فيما بينها ؟

إن من شأن البلد الذي يريد السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبناء الصناعة ليعالج تخلفه أن يواجه بالضرورة تزايدا مستمرا في حاجات الاستهلاك ما دام الانحسار التدريجي للتخلف ، يلزمه باطراد التحسن في مستوى المعيشة . وهذا يعني استمرار الزيادة في الاستهلاك وفي ارتفاع الأجور من جهة وانخفاض ساعات العمل من جهة أخرى . والبلدان المتخلفة ، ومنها اقطارنا العربية ، تكون بحاجة متزايدة ايضا إلى توفير السكن الملائم ونشر التعليم ورفع مستوى الثقافة للجماهير وتحسين الصحة العامة ، وغير ذلك من متطلبات الحياة المعاصرة التي تشد الحاحا مع كل طور من اطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . على ان أعظم ما يثقل وطأة هذه الجوانب لتخفيض الموارد ويجعل ضبط حسابها متعذرا ، هو حروب الاعتداء ، وفي مقدمتها العدوان الاسرائيلي المدعوم من الامبريالية الاميركية والمؤامرات التي تدبر ضد الشعوب العربية وتستنزف الكثير من ابنائها وبناتها والكثير من اموالها التي يفترض أن تخصص للتنمية ، بل وتدمر ما هو قائم من المشروعات الانمائية .

وفي جميع الأحوال تتطلب أية منطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي دقة فائقة في الموازنة بين أقصى ما يمكن تخصيصه للفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، وبين الحد الأدنى الضروري للفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك (او استيرادها) . وهذا ما يطلق عليه أحيانا بالمعادلة الصعبة التي ينبغي اشراك جميع الأطراف المعنية بها في صياغتها والاقناع الطوعي بمضمونها وفق دالة الاختيار الاجتماعي .

كما أن من بين الأولويات التي تبرز عند صياغة منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، المفاضلة بين أولوية التركيز على المشروعات المكثفة للرأسمالية ، وأولوية التركيز على المشروعات المكثفة للأيدي العاملة ، وفي هذا المجال يرجح المخططون الذين يعملون بوحى المصالح العامة للمجتمع ومصالح جماهيره الواسعة ، الاعتماد على خلطة من الاتجاهين . أى بالاعتماد على المكائن والآلات المتقدمة ، لا سيما في الفروع التي لها إرتباط بالسوق الخارجي ، ليكون مستوى إنتاجية عمل هذه المؤسسات مثل نظيراتها في الخارج ، وتحشيد القوة العاملة البشرية لإنجاز كل ما يمكن إنجازه بعملها ورفع كفاءته من خلال الممارسة باستمرار ، ليتمكن من استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة .

إن الاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة التي هى من صنع الإنسانية كلها أمر مشروع ، وقد كانت لأمتنا العربية اضافات مشهودة لإغنائها ، ولكن ينبغي اقامة علاقاتنا الخارجية على قاعدة العلاقات المتكافئة ، وهذا يعني ضرورة زيادة تعاملنا مع جميع البلدان التي تقبل بهذا المبدأ في ميدان التقسيم العالمي للعمل ، وتقليص التعامل مع تلك البلدان التي فرضت علينا التبعية واستنزفت وما زالت تستنزف جزءا من الفائض الاقتصادي الذى ينتجه شغيلة هذا الوطن العربي ، بل وساعدت العدوان الصهيوني على استعمار الاستيطاني في جزء عزيز منه ، ومثل هذا التوجه لا يمكن ان يحققه كل قطر عربي بمفرده ، وإنما يتعاون وتكامل ثنائي ومتعدد الأطراف فيما بين الأقطار العربية ، ويتعاون مع بلدان المجموعة الاشتراكية ، والبلدان المتخلفة التي تستهدف السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومثل هذا التعاون المشترك المبني على مصلحة متبادلة ودافع خطر مشترك ، يمكن أن يهد لنا

الطريق لتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، الذي يعتبر ضروريا للمحافظة على الاستقلال السياسي ومكملا له .

وهذه المنطلقات لكي تكون حافزا للمجتمع نحو تقدمه الاقتصادي والاجتماعي باستمرار ، ينبغي عليها تأمين :

- الظروف الملائمة لتطور القوى المنتجة وبشكل خاص الجانب البشري منها ، لتجعله قادرا على الاستفادة من العوامل الايجابية المحيطة به ، وتطوير إنتاجية العمل المجتمعي من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها .
- نسبة نمو مرتفعة لهذا التقدم على المحور الزمني والمكاني الاقليمي .
- الاستقلال الأمثل للطاقات الانتاجية والخدمية ولبقية الموارد المتاحة .

- زيادة تشكيلة المنتجات مع تحسين جودتها للوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع وافراده وفق معايير المرحلة التي يجتازها .
- عدالة توزيع ثمرات هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أساس ، ان ليس للانسان إلا ما سعى . . . أى باعتماد مقياس العمل من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية ، باعتباره هو المعيار الأساسي عند التوزيع .

لقد تناولنا هذه المنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط لكل طور من أطواره ، بشيء من التعميم لكل أقطار الوطن العربي ، ولكن لا بد من ضرورة التأكيد على وجود العام والخاص في هذه المنطلقات . إننا نقر بوجود مشاكل وطموحات اقتصادية واجتماعية مستقبلية مشتركة ، إلا أننا نعترف في الوقت ذاته بوجود مشاكل اقتصادية واجتماعية نابعة من ظروف كل قطر . وقد يبدو لأول نظرة بأن العمل يجري على حل كل هذه المشاكل العامة والخاصة باستخدام أداة واحدة ، هي التخطيط للتقدم الاقتصادي

والاجتماعي . إلا أن تنوع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ،
واختلاف الطبيعة الطبقية للمؤسسات التي تحمل هذه المشاكل ،
وتباين مستوى قوى الانتاج ، وشكل ووظيفة علاقات الانتاج
السائدة في كل قطر عربي ، هي التي تحدد المهام لكل طور باتجاه
هذه المنطلقات المشتركة الطموحة لغالبية سكان هذا الوطن العربي
الكبير ممن يصنعون التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويجب ان يكونوا
هم المستفيدين منه .

واخيرا فإن هذه المنطلقات نحو الغايات الاستراتيجية الأساسية
للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي ان ترتبط عضويا مع باقي
جوانب الحركة في المجتمع كما انها لا بد أن تمتد لتشمل الوسائل
الرئيسية لبلوغها ، ومن بين هذه الوسائل السياسات الاقتصادية ،
التي نتناول المهم منها بإيجاز في الصفحات التالية .



٥ - سياسات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدم في التخطيط الشامل من المفروض والممكن عقلانيا استخلاصها من مبادئ قيمة واضحة في إطار الاختيار الاجتماعي . وهي عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها وتنفذها الدولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية الاجتماعية وأنشطة جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني من أجل تنظيم علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض ، واتجاه الوطن العربي والعالم الخارجي . إنها الحلقة الضرورية التي تربط بين الاستراتيجية ومنطلقاتها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الخطط التنفيذية لأطوار هذا التقدم بمراحله المختلفة . ومن أبرزها كما نعتقد ، السياسة السعرية ، السياسة الاستثمارية ، السياسة التجارية ، السياسة المالية ، (بتفرعاتها الضريبية والائتمانية والنقدية) ، سياسة الأجور والمرتبات وما في مستواها من الأهمية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره .

بعض الاقتصاديين يتحدثون عن سياسة اقتصادية واحدة للدولة تتمثل أدواتها بالأسعار والاستثمار وبقية المجالات المار ذكرها ، إلا أننا نفضل هذا الاتجاه الذي بدأنا به الحديث عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وسنحاول الإشارة الموجزة إلى عدد من هذه السياسات الهامة ، وهي متداخلة فيما بينها ، وكذلك مع المنطلقات لاستراتيجية التنمية الشاملة في الحياة العملية .

السياسة السعرية :

كل مقدار مالي نهتم بتخطيطه ، إنما هو عبارة عن مقادير من

المنتجات المادية مضروبة بأسعارها ، وكما هو معروف أن الاسعار (الاثنان) في الاقتصاد القائم على آلية السوق ، تتحقق من خلال تقييم العوامل الأولية للإنتاج في سوق يضارب فيه البائعون (العارضون) والمشترون (الطالبون) مع أوضد بعضهم البعض .

وهكذا تمثل الأسعار التي تتحدد في السوق أداة لتحقيق أدنى تكلفة ومساواة ثمن بيع السلعة بتكلفة إنتاجها مع تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع ، وليس الربحية الاجتماعية . وبهذه الطريقة يتم التوصل الى أسعار التعادل التي توازن بين العرض والطلب القادر على الدفع (وليس الطلب الفعلي) . وهذه السياسة أو الآلية السعرية ، قد تؤدي إلى خسارة اجتماعية (وقد أدت فعلا) ، كما هو الحال عند إفلاس مؤسسات واختفائها من السوق ، أو بإتلاف كميات من السلع من أجل تقليص المعروض منها للمحافظة على مستوى معين لأسعارها المربحة لأصحاب المشاريع الخاصة التي تتعامل بهذه السلع .

في حين الاقتصاد المخطط يستطيع ، كما قال الاقتصادي البولوني أوسكار لانجه ،^(١) الوصول إلى أسعار التعادل الصحيحة (الاسعار التي توازن بين العرض والطلب) بسلسلة من التجارب أقصر مما يقوم به السوق التنافسي بالفعل . لأن خبرة الجهاز المركزي للتخطيط يفترض فيها أن تكون أكبر من خبرة أي مدير لمؤسسة خاصة . فالأول يركز على جميع العوامل والربحية الاجتماعية بينما يهمل الثاني صحة العمال مثلا ، أو صحة المجتمع بتلوث البيئة ويؤكد على الربحية الخاصة للمشروع .

والمطلوب عند صياغة السياسة السعرية من قبل الجهاز المركزي

(١) أوسكار لانجه : « تخطيط الإنتاج » . مصدر سبق ذكره ص ٨١ - ١٠٩ .

للتخطيط أو الجهة المتخصصة بالأسعار على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني ، ضبط العلاقات السعرية ، ولا سيما التالية :

- العلاقة بين الأجور والمرتبات ، وبين أسعار السلع الانتاجية ، من أجل الوصول إلى توليفة سليمة بين عوامل الانتاج البشرية والمادية المكونة لأسعار هذه السلع .

- العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية ، وبين أسعار السلع الاستهلاكية المتولدة منها بعد إكمال المشروعات وتشغيلها .

- العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الأجور والمرتبات وبقية الدخل ، وذلك لتحديد المستوى الحقيقي لهذه الدخل الاسمية .

- العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية المختلفة بوصفها انعكاسا لطلب المستهلكين ، وبالتالي مؤشرا لعمل المخططين والمنتجين عند اتخاذ قراراتهم .

إن الاسعار من حيث جوهرها إنما هي التعبير النقدي للقيمة ، وفي الحياة العملية قد تساوي أسعار بعض السلع قيمها ، أو قد تكون أكثر أو أقل ولكن على نطاق المجتمع بأسره يفترض أن تتساوى مجموع الأسعار مع مجموع القيم للسلع والخدمات المتداولة .

لقد فرق اوسكار لانجه^(١) بين مفهومين للأسعار :

الأول - بمعناها الشامل بوصفها الشروط التي تعرض بها البدائل السلعية ، وهنا ليس شرطا توفر السوق دائما ، وإنما من الممكن أن يستخدمها الجهاز المركزي للتخطيط كأداة قياسية .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

الثاني - بمعناها الضيق كمعدلات للمبادلة في السوق ، أي أن النقود (وهي سلعة خاصة كمعادل عام لبقية السلع) التي يمكن بها الحصول على الأشياء المادية والخدمات .

ويوضح لانجه بأن تفضيلات المستهلكين التي تعبر عنها أسعار طلبهم (أي الاسعار التي يستعدون لدفعها مقابل أي سلعة) ، هي المقياس الموجّه للإنتاج ، وبالتالي لتوزيع الموارد .

إن موضوع التوزيع الرشيد (العقلاني) للموارد من المسائل الهامة جدا في الاقتصاد المخطط بصورة شاملة ، وعلاج هذه المسألة يتطلب توفر معرفة واسعة بالاهميات النسبية (أو المقارنة) لعوامل الإنتاج . أي أنها في الجوهر مشكلة التسعير (التقييم) لهذه العوامل الأولية (المدخلات) للإنتاج .

وقد قال تايلور بهذا الصدد^(١) : يمكن للجهاز المركزي للتخطيط تقرير الأهمية النسبية لكل عامل إنتاجي ، عن طريق وضع تقييم مؤقت (بتعبير نقدي) لكل عامل إنتاجي . وعند التطبيق يؤدي كل تقييم خاطيء إلى ظهور الفائض أو العجز ، وهكذا يتمكن من الوصول الى السعر الحسابي الصحيح لكل عامل إنتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ . وذلك من خلال مراقبة الكميات المطلوبة والكميات المعروضة ، فترفع سعر السلعة أو الخدمة حيثما تظهر زيادة الطلب على العرض ، ونخفض السعر حيث يحدث العكس . وهكذا يمكن التوصل إلى السعر الذي يتعادل عنده الطلب والعرض .

إذن فالسياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط للنشاط

(١) فريد م . تايلور ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

الإنتاجي ، ينبغي أن تجعل للأسعار المحاسبية (أسعار الظل)
الوظائف التالية :

- أن تكون أداة محاسبية لعكس التكاليف الاجتماعية ولعكس الندرة النسبية لبعض السلع الانتاجية .
- وحافزاً أو مانعاً لإبراز فروق الجودة والانتاجية .
- وأداة لتنظيم المنتج والمستخدم من السلع .
- ووسيلة لعكس تكلفة الفرص البديلة .

ومن الممكن أن يقوم هيكل هذه الاسعار على أساس الكلفة الوسيطة المستهدفة لكل المنتجين لسلعة بعينها حيث يمكن أن تتضمن المكونات التالية :

المواد الأولية الأساسية والمساعدة والطاقة والخصصة من تكاليف النقل ، زائدا الاندثار مع الخصصة من تكاليف الصيانة . زائدا كلفة رأس المال المستخدم ، التي هي عبارة عن نسبة فائدة تحسب على الرأسمال المستخدم ، وتكون متباينة . أو قد تعفى منها بعض الفروع المستحقة للتشجيع ، في إطار الاختيار الاجتماعي يضاف إلى هذه البنود ، الأجور والمرتبات والمكافآت وبقية المصروفات الأخرى . زائدا الربح المخطط للمؤسسة المنتجة ، حيث تحدد نسبته إما بالارتباط بحجم الأجور والمرتبات ، أو بحجم مجموع النفقات الثابتة ، أو بحجم الرأسمال الاجمالي المستخدم في الفرع المعني . والمهم هو التوصل إلى قواعد مبررة اقتصاديا وحافزة لزيادة إنتاجية العمل . وعندما تؤدي هذه الطريقة إلى تكوين دخل كبير نسبيا ، في بعض المؤسسات ، من الممكن معالجة ذلك بالضرائب على الأرباح لميزانية الدولة ، واعتبار اداة هذه الضرائب مقارنة إلى أداة ضريبة رقم الأعمال التي سنوضحها في السطور التالية . ومجموع هذه البنود التي

مر ذكرها يساوي سعر الانتاج لدى المنتجين (المؤسسات الانتاجية)
وهو السعر الذي يستخدم عند تبادل السلع بين المؤسسات .

أما السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي فيضاف إليه الهامش التجاري لتجاري الجملة والمفرق ، زائدا ضريبة رقم الأعمال لميزانية الدولة ، باعتبارها أحد الموارد الرئيسية . وهذه الضريبة لا ترتبط بالمنتج وإن كان هو المسئول عن جمعها وتحويلها إلى حسابها الخاص في المصرف الذي تعينه الدولة . وإنما هي تمس المستهلك ، ولذلك فهي تختلف عن رسوم الانتاج ، وعن الضرائب غير المباشرة . وهي بمثابة أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي ، وعرض السلع والخدمات ، أو أداة لتوجيه وترشيد الاستهلاك ، حيث تزيد الدولة نسبتها على المشروبات الكحولية مثلا ، وتقليلها أو تعفي منها منتجات ضرورية للمستهلك مثل الحليب . هذا والمفروض أن توضع تعريفة تحدد نسبة ضريبة رقم الأعمال من سعر التجزئية ، أو من سعر الجملة لكل نوع من أنواع السلع .

وتحسب ضريبة رقم الأعمال هذه ضمن مكونات القيم المضافة العائدة للمجتمع كما هو حاصل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وبصورة شاملة .

والغرض من هذا التمايز سعري هو زيادة الميل نحو تكوين الطاقات الانتاجية ، وتقليل الميل نحو الاستهلاك النهائي ، لا سيما الكمالي والبذخي منه بشكل خاص .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط لسلع الاستهلاك النهائي ، ينبغي أن تجعل أسعار هذه السلع تحقق ما يلي :

- التوازن بين قيمة المعروض من السلع وقيمة وسائل الدفع (القوة

الشراية المتاحة) لدى جمهور المستهلكين ، مما يؤدي إلى
تصريف السلع من السوق (الموازنة بين العرض والطلب) .

- ترشيد الاستهلاك ، لا سيما بالاستعانة بالنسب المتباينة لضريبة رقم
الأعمال المكونة لجزء من السعر الذي يدفعه المستهلك ، كما
ذكرنا قبل قليل .

هذه هي السمات العامة للسياسة السعرية ، وهناك خصوصيات
تتعلق بالمنتجات الزراعية ، وبمنتجات الصناعة الاستخراجية
للسلع الناضبة كالنفط والغاز وما يماثلها ، لا بد للمتخصص
من الرجوع إلى المراجع المختصة .^(١) والأكثر أهمية في هذا
المجال ، هو ضرورة دراسة كل حالة بواقعها مكانيا وزمانيا على
ضوء القواعد العامة التي أشرنا بإيجاز إلى بعضها في الصفحات
السابقة ، وذلك بالتركيز على المحور الاقتصادي لتشجيع
الانتاج وجعله ديناميا وزيادة مردوده برفع إنتاجية العمل ، وعلى
المحور الاجتماعي لتيسير القدرة الشرائية للجماهير الواسعة
وتحسينها باستمرار . وعندما يحصل تناقض بين التوجهين ، فلا
بد أن تظل الأسعار بمستواها الحافز للمنتجين ، وتدعم من قبل
الدولة لصالح المستهلكين .

وتوضيحا لهذا الموضوع يقول د . عمرو محي الدين بأن أي تغيير
سعري له وجهان ، الوجه الأول هو التأثير في القرارات الخاصة بنمط
استخدام الموارد ، والثاني هو التأثير في نمط توزيع الدخل الوطني ،
فالاثنان وجهان لعملة واحدة .

(١) من المصادر الجادة التي صدرت حديثا باللغة العربية حول هذا الموضوع : د . محمود
عبدالفضيل : « تخطيط الاسعار . . » وزارة الثقافة والارشاد القومي - دمشق ١٩٨١ .

ومن هنا يجب عند تناول موضوع الدعم ، النظر اليه بوصفه سياسة سعرية تؤثر في كفاءة استخدام الموارد ، وكذلك الاهتمام بالجانب الآخر ، وهو الأثر التوزيعي للدعم . حيث لا يوجد ما يجعلنا نعطي أهمية نسبية أكبر لذلك الجانب من حركة الاسعار المؤثر في نمط استخدام الموارد عن ذلك الجانب من حركة الأسعار المؤثر في توزيع الدخل الوطني .

كما أنه لا يوجد أيضا ، لا في الفكر الاقتصادي ، ولا في القواعد الاقتصادية ، ما يجعلنا نعطي أهمية نسبية أكبر لتلك الزيادة في الدخل الوطني التي تأخذ شكل الأرباح من الزيادة في الدخل الوطني التي تأخذ شكل الأجور فكلاهما مكوّن من مكوّنات الزيادة في الدخل الوطني ويحتل نفس الأهمية .

وهكذا يمكن القول مع الدكتور عمرو أن اختيار هيكل سعري معين يعني بالضرورة اختيار نمط معين لتوزيع الدخل الوطني ، واختيار نمط توزيع الدخل الوطني هو بلا جدال اختيار اجتماعي سياسي .^(١)

السياسة الاستثمارية :

الاستثمار هو الاستعمال المنتج للموارد من أجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة مع زيادة تأهيل الموجود منها ، وموجودات ثابتة ومتداولة جديدة ، أو لتجديد وتوسيع الموجود منها . في حقول عمل البناء والتشييد والمكائن والآلات ووسائل النقل والمواصلات وما شابهها لأغراض الانتاج والخدمات وهذا كله يتطلب استثمارات استيعاضية (لتعويض المندثر) واستثمارات

(١) د . عمرو عي الدين : « المشكلة الاقتصادية والاختيار السياسي » ، جريدة الاهالي - الصادرة في القاهرة يوم ١٥/٦/١٩٨٣ .

جديدة لخلق الطاقات الجديدة أو لتوسيع القائم منها .

وهنا لا يعنينا ما نجده في الحياة العملية من استثمار ظاهري مثل المضاربة على الأراضي والعقارات وانتقال ملكيتها بين البائعين المشترين لها ، أو بيع وشراء الأسهم والسندات وبقية أشكال الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة التي لا تضيف جديدا إلى الثروة الوطنية .

وعندما نتحدث عن الاستثمار القومي فالمقصود به هو مجموع الاستثمار الخاص مع استثمار الدولة العام ، ومعهما الاستثمار المختلط والتعاوني .

والاستثمار في الأصول (الموجودات) الثابتة يسمى بتكوين الرأسمال الثابت ، ويمكن أن تكون مكوناته مما يلي :

* الآلات والمعدات والأجهزة والكتب .

* المباني والتشييد (طرق ، جسور ، موانئ ، مطارات ، مجاري) .

* وسائط النقل بمختلف أنواعها (بما فيها أنابيب نقل النفط والغاز وأعمدة وأسلاك نقل الطاقة الكهربائية والمكالمات الهاتفية) .

* زائدا التغير في المخزون (الفرق بين رصيد آخر المدة مع أولها ، فيما يتعلق بالمواد الأولية الأساسية والمساعدة والمنتجات نصف الجاهزة والمنتجات التامة) .

وعند الحديث عن معدل الاستثمار فإنه يعني هنا نسبة حجم الاستثمارات إلى حجم الدخل الوطني . والحد الأدنى لمعدل الاستثمار هو الذي ينبغي أن يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة عدد السكان والبقاء على هذا المتوسط لدخل الفرد ، أو زيادته للجيل القادم ، في حين الحد الأعلى لمعدل الاستثمار هو مقارنته

يحد أدنى للاستهلاك لا يزيد عن مستوى الكفاف ، وتوجيه المتبقي من الدخل الوطني إلى الاستثمار . أو حتى بالاستعانة بتمويل خارجي تكون الطاقة الاستيعابية قادرة على هضمه ومردوده يغطي أعباء هذا الدين الخارجي . ومفهوم الطاقة الاستيعابية ينبغي أن يكون متحركا يتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ممكن ومطلوب .

أما معامل الاستثمار (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) فهو يساوي معامل الرأسمال الحدي الى الدخل ، أي مقدار الاستثمارات اللازمة (من الدينائير مثلا) لزيادة الدخل وحدة واحدة (دينار مثلا) ويحسب معامل الاستثمار في الاقتصاد الوطني كمتوسط مرجح لمثليه في قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا الأخير ؛ أي معامل الاستثمار في كل قطاع يستخرج كمتوسط مرجح (أي باعتماد معيار لتوزيع أوزان الأهمية النسبية) لمعامل الاستثمار على صعيد كل مشروع في ذلك القطاع .

إن حساب معامل الاستثمار ليس بالعمل البسيط ، وإنما يتطلب المزيد من الدراسات والدقة في الحسابات وقد استخدم الكثير من الاقطار العربية في خططه الإئتمانية ، وهي في الجوهر خطط للاستثمارات ، معادلة هارود ودومار .^(١)

وملخص هذه المعادلة هو :

$$\Delta = \frac{\Delta P}{\Delta K} \cdot S$$

(١) لمزيد من الاطلاع على هذا النموذج والنماذج الرياضية الهامة الأخرى التي تستخدم في هذا المجال ، مثل نموذج تبرغن ونموذج كالتسكي راجع : فنشيزوفيتلو : « التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية » - ترجمة د . احمد راتب ، وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢ .

وذلك لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد ما سمي بقوى دافعة للنمو ، تكون أقوى من معدل النمو السكاني الذي افترضوه بأنه يعتبر قوة كابحة للنمو الاقتصادي .

حيث :

$\Delta d =$ معدل الزيادة في متوسط الدخل الفردي .
 $\Delta =$ معدل التراكم بمعنى الادخار من أجل الاستثمار كنسبة من الدخل .
 $\Delta s =$ معدل النمو السكاني .
 $\Delta =$ المعامل الحدي للرأسمال إلى الدخل ، لقياس الزيادة في الرأسمال اللازم لزيادة وحدة واحدة من الدخل .

ولكن لا يمكن تبسيط الموضوع في الحياة العملية بهذه الصورة التي يوحىها هذا النموذج ، ومفادها بأنه كلما زادت نسبة معدل الاستثمار للدخل ، وكلما زادت إنتاجية الرأسمال المستثمر (أي كلما انخفض معامل الرأسمال) ، ازدادت سرعة النمو الاقتصادي . ففي الحياة العملية توجد عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة (محلية وخارجية) لها تأثير مباشر وغير مباشر في هذا المجال .

وبعد هذه المقدمات المفاهيمية للاستثمار يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية تكمن في كيفية الوصول إلى فعالية وكفاءة هذه الاستثمارات . بأي حجم وبأية نوعية وبأي تركيب لهذه الاستثمارات ، يمكن أن نتوصل إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع ولأعضائه . الحاجات الراهنة والمستقبلية في إطار ما هو متاح من فائض اقتصادي للتراكم الاستثماري ، والتعبير الكمي لهذه الفعالية والكفاءة للسياسة الاستثمارية يمكن أن ينعكس في الزيادة المادية لحجم الدخل الوطني ، وزيادة تنوع الفروع المكونة له في إطار

الاختيار الاجتماعي للقطر المعني وخلال المرحلة المعنية من تطوره .

لقد تحدثنا في المقدمات الاقتصادية والمنطلقات عن دور القطاع العام في تعبئة الفائض الاقتصادي المتاح والمحتمل لأغراض التنمية الشاملة ، وهو الجانب المتعلق بمصادر الاستثمار . أما الجانب الآخر لسياسة الاستثمار فإنه يتجسد في كيفية توزيع هذه الموارد الاستثمارية ، استنادا لمعيار الاختيار الاجتماعي الملائم لتحديد أولويات الاستثمار ، وذلك بناء على درجة إسهامها في تنمية الطاقات الانتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمل المنتج فيه . وهنا ينبغي أن تأخذ السياسة الاستثمارية (أي الذين يضعونها) بعين الاعتبار مجموعة من المعايير ، مثل زيادة موجودات الرأسمال المادي والبشري (القوى العاملة) المستخدمة في عملية الانتاج . ومعامل (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الرأسمال الذي يبين الحاجة لعدد الوحدات من الرأسمال المستثمر من أجل الحصول على وحدة إضافية من الناتج ، كما سبق شرحه ، ومعيار الانتاجية الحدية الاجتماعية الذي يبين ما تحققه الوحدة الحدية من الرأسمال من إضافة صافية إلى الناتج الاجتماعي مباشرة أو بصورة غير مباشرة . لأن تحقيق أقصى عائد خاص من استثمار معين قد لا يتفق بالضرورة مع أقصى عائد اجتماعي صاف منه .

ونظرا لكون غالبية السلع الاستثمارية في الوقت الراهن من تطور الأقطار العربية ، يتم استيرادها من الخارج وتحتاج إلى عملات أجنبية قابلة للتحويل ، فلا بد من أخذ هذا المعيار عند صياغة السياسة الاستثمارية وأولوياتها ، كما أن درجة اعتماد المشروعات الجديدة على المواد الخام والأولية المحلية أو الأجنبية ، فينبغي أن تكون من بين المعايير المعتمدة عند إعداد السياسة الاستثمارية الملائمة ،

تفضيل تلك المشاريع الاستثمارية المستخدمة في استهلاكها الوسيط للمواد الخام والأولية المحلية .

وتبعاً لاعتبارات الوفرة النسبية للعمل والرأس المال في هذا القطر العربي أو ذاك حيث يقتضي توفر العمل مع ندرة الرأس مال تفضيل المشروعات وفنون الإنتاج (التكنولوجيا) التي تتضافر فيها كمية كبيرة نسبياً من العمل مع كمية قليلة نسبياً من الرأس مال . إلا أن هذا الاختيار للسياسة الاستثمارية ينبغي أن ينظر لنتائجه في المدى البعيد ، حيث قد يبدو تفضيل المشروعات أو فنون الإنتاج الأكثر استخداماً للعمل حلاً ملائماً للعمال في الأجل القصير ، غير أنه لا يكون كذلك في الأمد الطويل . لأن تفضيل المشروعات الأكثر إسهاماً في بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني ، وإن قلت كثافة العمل فيها ، يؤدي إلى تعجيل بناء هذه الطاقة وخلق فرص عمل أكبر في الأمد البعيد مما لو جرى تفضيل مشروعات أخرى ذات كثافة عمالية أعلى ، إلا أنها أقل إسهاماً في تنمية تلك الطاقة^(١) ، والمطلوب هو إيجاد خلطة ملائمة .

إن هذه السياسة الاستثمارية ، كما سبقت الإشارة ، هي إحدى الأدوات التخطيطية لتحقيق منطلقات الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولهذا فهي تستمد معاييرها من المرامي والأهداف والمنطلقات الموضوعية لهذه الاستراتيجية في إطار الاختيار الاجتماعي لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذا القطر العربي أو ذلك وفي هذه المرحلة أو تلك من تطوره ومن منظور آفاق التكامل الاقتصادي لمجمل الوطن العربي في المستقبل .

(١) د . عبد الحميد محمد القاضي : « دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي » ، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٣ - ص ٦٥ .

السياسة التجارية :

نكتفي هنا بالإشارة إلى التجارة الخارجية نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يكون لها في التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فالتجارة الخارجية يمكن أن تكون أحد المصادر الهامة للتراكم ، وعاملا مساعدا لإزالة الاختناقات الداخلية بين العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك) . وأداة للمساهمة في إحداث التغييرات الكيفية المنشودة في تركيب البنية الاقتصادية الموروثة . كما يمكن أن تكون إحدى الأدوات لتحقيق التنمية العربية المشتركة (التكامل الاقتصادي العربي) ، بشكل يؤمن للقطر المعني مكانا نسبيا أفضل في إطار تقسيم العمل عربيا ودوليا .

ولهذا فإن التجارة الخارجية إنما هي انعكاس لبنية الاقتصاد الوطني والسياسة الملائمة للتجارة الخارجية يمكن ويجب أن تؤمن التناسب بين الإنتاج والاستهلاك المحليين ، باستخدام مرونة العرض والطلب في الأسواق الخارجية العربية منها أولا ومن ثم الأجنبية .

ولتقدير أهمية وتأثير السياسة التجارية على مجمل الاقتصاد الوطني ، نشير إلى مؤشر إجمالي واحد ، هو نسبة مستوردات وصادرات بعض الأقطار العربية إلى مجمل إنتاجها في السنوات القليلة الماضية من عقد السبعينات والنصف الأول من ثمانينات هذا القرن ، وهي نسب عالية وتشير إلى مدى ارتباط الاقتصاد المحلي مع الأسواق الخارجية وتقلبات الأسعار فيها . وحيث ان تعاملنا التجاري يستند إلى هذه الاسعار التي تقررها - بالدرجة الرئيسية البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهي في الغالب تعمق التبادل غير

المتكافئ لصالح هذه الدول وعلى حساب مصالحنا . وهذا يضع على السياسة التجارية واجبا كبيرا للتخفيف من عبء هذا التبادل غير المتكافئ وتوجيه تعاملنا التجاري نحو تلك الأسواق التي تقربنا من التبادل المتكافئ .

ويفترض في السياسة التجارية أن تؤمن تبادل المنافع في المجال العربي والدولي ، وتساعد هذا البلد العربي أو ذاك على إجراء التغييرات المنشودة في التركيب الهيكلي الموروث في بنيته الاقتصادية . وأن تساعد على رفع الانتاجية للسلع المحلية بقدر يفوق - قدر الامكان - الحد الوسطي لمثيلاتها في البلدان الأخرى المصدرة لها ، حتى يتمكن من المبادلة بسلع فائضة لديه في الأسواق الخارجية ، ويكسب ربحا يتمكن بمردوده الايجابي هذا أن يزيد في حجم مستورداته من الوسائل التكنيكية والخدمات الفنية التي تسهم في سرعة تنمية قواه المنتجة وقاعدته الانتاجية وتحديثها . وبذلك يزداد دخله الوطني ويحقق الشروط المادية لرفع المستوى المعاشي المتكامل الجوانب لسكانه .

في التعامل التجاري يجري التأكيد دائما على الدول بأن تنتج تلك السلع التي عندها أفضل الشروط بالنسبة لانتاجها وتقوم بمبادلتها مع الدول الأخرى التي تنتج هذه الأخيرة بضائع أخرى في ظروف مغايرة على أحسن وجه ، وهذا ما يسمى بنظرية ريكاردو عن حرية التجارة والميزة النسبية التي تتمتع بها بعض البلدان في إنتاج بعض السلع والمتاجرة بها . إلا ان هذه الشروط الأفضل لا بد ان يجري الإعداد لها وتوفيرها في إطار التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتنسيق المتكافئ المصالح بين الاقطار العربية وغيرها

من الدول ، وهو ما ينبغي أن يكون المضمون للسياسة التجارية الملائمة . ومثل هذا التوجه لسياسة التجارة الخارجية يسهل تحقيقه كلما كانت الدولة مسيطرة بدرجة أكبر على قطاع التجارة الخارجية وتجعل منها أداة للحماية النسبية للمنتجات المحلية .

والسياسة الجمركية تعتبر امتدادا للسياسة التجارية الخارجية ، وفي غالبية الأقطار العربية تكون الضريبة الجمركية ، وهي من الضرائب غير المباشرة ، أحد الموارد الهامة لميزانية الدولة العامة . إلا أن توزيع هذه الضرائب الجمركية يصيب بنسب أكبر دخول ذوي الدخل المحدود ، وينبغي على السياسة الجمركية أن تخفف عبئها على الجماهير الواسعة ، مع المحافظة على دورها بتحقيق الحماية النسبية للمنتجات المحلية المستحقة للتشجيع وبشرط عدم التقليل من جودتها ، وعدم المغالاة في هامش أرباحها . والفروض أن تزداد هذه الضرائب الجمركية على السلع الكمالية وتخفف على سلع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة . وهذه الضرائب الجمركية من الممكن أن تكون على السلع المصدرة كذلك ، أو قد تدفع الدولة إعانات لتصدير المزيد من نوع معين من السلع من أجل الحصول على عملات أجنبية لتغطية الحاجة منها للمستوردات ، وقد تعتمد الدولة إلى عمل صندوق للموازنة في هذا المجال . كل ذلك يهدف إلى جعل السياسة التجارية أداة فعالة ومرنة لتوجيه ومراقبة تبادل السلع والخدمات في إطار الاختيار الاجتماعي وبالتوافق مع بقية السياسات والمنطلقات وقد يستعان هنا بالرقابة الكمية (الحصص) لتحديد المسموح باستيراده أو تصديره من سلع معينة . أو قد يستخدم في هذا المجال تعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية باختلاف الأغراض والمعاملات الخارجية تبعا للأوليات التي تراها الدولة لسياساتها

التجارية حيث يؤدي الى تقرير سعر مرتفع لبيع الصرف الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الكمالية او السلع المنافسة للمنتجات المحلية الى تقييد استيرادها . بينما يؤدي سعر صرف منخفض لاستيراد سلع إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة الى تشجيع استيرادها ، كما يؤدي ارتفاع السعر الذي يشتري به الصرف الاجنبي المتحصل من تصدير سلع معينة الى تنشيط صادراتها .^(١)

السياسة المالية :

تعتبر السياسة المالية من بين الأدوات الهامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك بالتأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال ، وعلى العرض الكلي للسلع والخدمات .

فالسياسة المالية للدولة بإمكانها زيادة الانفاق العام بالحدود المتاحة أيضا ، من الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول والشروات والتركات والأرباح أو من الضرائب غير المباشرة لامتصاص جزء من القدرة الشرائية للسكان ، وهي غالبا ما تمس الأكثرية من ذوي الدخل المحدود . كما يمكنها أن تصل إلى مثل هذا الهدف بنسبة أقل من بيع سندات الدين العام ، إلا أن حدود الموارد والنفقات ترتبط بحدود القاعدة الإنتاجية في البلاد ، فإذا تجاوزتها السياسة المالية بالتوسع المالي فقط ، فإن هذا سيؤدي الى ظاهرة ارتفاع الاسعار التضخمية ، وستأثر بثقلها القدرة الشرائية للجماهير الواسعة . ومن هذا يتبين أن السياسة المالية السليمة ينبغي أن تركز على تعبئة الموارد المالية وتوجيه ذلك القسم الممكن كحد أعلى نحو توسيع هذه القاعدة الإنتاجية والحد من البذخ والتبذير في نفقات قطاع الدولة (والمختلط

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

والتعاوني) ، وعند أصحاب الملكيات والثروات الخاصة ، وبذلك تصبح اداة توجيه اقتصادي واجتماعي .

ومع التوسع الجاري في القطاع العام ، تتعقد السياسة المالية في حساب النسب السليمة من الأرباح ومن رقم الأعمال ونسبة الفائدة على الرأسمال الاجتماعي المستخدم والتي تشكل مع غيرها روافد جديدة لموارد ميزانية الدولة ، كما أن جانب النفقات يأخذ بالتوسع والتشعب مما يتطلب إجراء الدراسات لترشيده وموازنته مع الموارد .

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات في السياسة المالية تعتمد على التمويل بالعجز (بعجز الميزانية) المستند الى توسع الأصدار النقدي الورقي التضخمي . وهذا التوجه إذا كان بحدود لا تزيد عن حدود المكنز من النقود خارج التداول قد يعتبر مفيدا ولكن عند تجاوز هذه الحدود يصبح عامل إضعاف للاقتصاد الوطني ينبغي على السياسة المالية التنموية الابتعاد عنه . لأن هذه الوصفة « الكثرية » للبلدان الرأسمالية التي تستند على قاعدة انتاجية مرنة غير مستغلة بالكامل قد تصلح لها كعلاج مؤقت في مرحلة الكساد بالتمويل بالعجز ، بل وحتى في هذه البلدان الرأسمالية المتطورة المكتنزة لطاقت انتاجية ضخمة معطلة جزئيا قد عجزت هذه السياسة المالية التعويضية (بالتعويض عن تقلب الانفاق الخاص بزيادة الانفاق الحكومي او خفضه) عن مواجهة الانكماش بصورة جدية .

والمفروض بالسياسة المالية في الاقتصاد المخطط أن تغطي الموازنة العامة للدولة بمال في ذلك الموازنات المحلية في المحافظات ، ومالية القطاعات الاقتصادية (العام والمختلط والتعاوني) ، والنظام النقدي والائتماني ، ومؤسسات التأمين ، وغيرها من القنوات المالية النقدية

في البلاد . ويفترض فيها أن تكون إحدى الأدوات الرئيسية في يد الدولة من أجل التمويل المخطط ، للتجهيز وتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني ، وللمراقبة كل مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اطار الاختيار الاجتماعي .

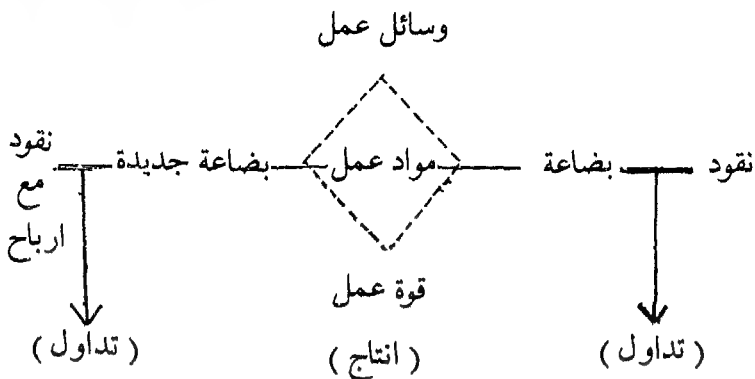
السياسة النقدية :

كما هو معروف يجري تبادل البضائع في الوقت الراهن بمساعدة وسيط كمعادل عام هو النقود ، وعليه فإن إنتاج ومبادلة واستهلاك البضائع المنتجة والخدمات يكون مرتبطا بالعلاقات النقدية .

ان تجميع وتوزيع واستخدام الأموال النقدية يتم في مجرى عملية تكرار الانتاج المجتمعية الموسعة . وذلك عن طريق العلاقات النقدية في المراكز المختلفة للاقتصاد الوطني ، مثل الموازنة العامة للدولة ، والمصارف والمصانع والمزارع والمتاجر ولدى السكان كمستهلكين . وتعكس حركة هذه الأموال النقدية حركة عملية إعادة الإنتاج المجتمعية ، لأن العمليات المالية تركز غالبا على عمليات مادية ، والدولة بواسطة سياستها المالية والنقدية تستطيع تحقيق المراقبة الكمية والنوعية للتسيير المخطط لمجمل الاقتصاد الوطني .

إن جوهر هذه العملية للعلاقات النقدية يمكن ، لغرض الايضاح اختصاره على النحو التالي : ^(١)

(١) د . احمد فارس مراد : « النظام المالي . . » منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٣ - ص ٢٣ .



هذا ويفترض في الذين يضعون السياسة النقدية التعرف على الحجم الفعلي للتداول النقدي في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة زمنية معينة ، حتى لا تؤدي زيادته الى التضخم ، أو نقصانه إلى تقلص السيولة النقدية . والعوامل المساعدة لمثل هذه السياسة النقدية في الاقتصاد المخطط هي استقرار أسعار السلع والخدمات لفترات نسبية تمتد لسنوات الخطة الخمسية أو أكثر وتنظيم التداول النقدي العيني والحسابي في الجهاز المصرفي الذي يجب أن ينحصر نشاطه بالدولة . .

والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤثرات كثيرة منها تحديد الوحدة النقدية ، أي عملة البلد المعني ، وتحديد علاقة هذه العملة المحلية بالذهب أي معيار العملة ، وكذلك بكيفية الاصدار النقدي والتغطية النقدية وتحديد مجال تداول هذه النقود .

كما أن السياسة النقدية والائتمانية بإمكانها أن تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، عن طريق إحلال الموجودات المحلية محل الموجودات الأجنبية في غطاء الاصدار النقدي ، واستعادة هذه

الأصول إذا كانت في الخارج واستثمارها لأغراض التنمية في داخل البلاد .

ومما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية إنما هي جزء من السياسات الاقتصادية التخطيطية المنفذة والمراقبة لمنطلقات استراتيجية التنمية الشاملة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .



٦- اجهزة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

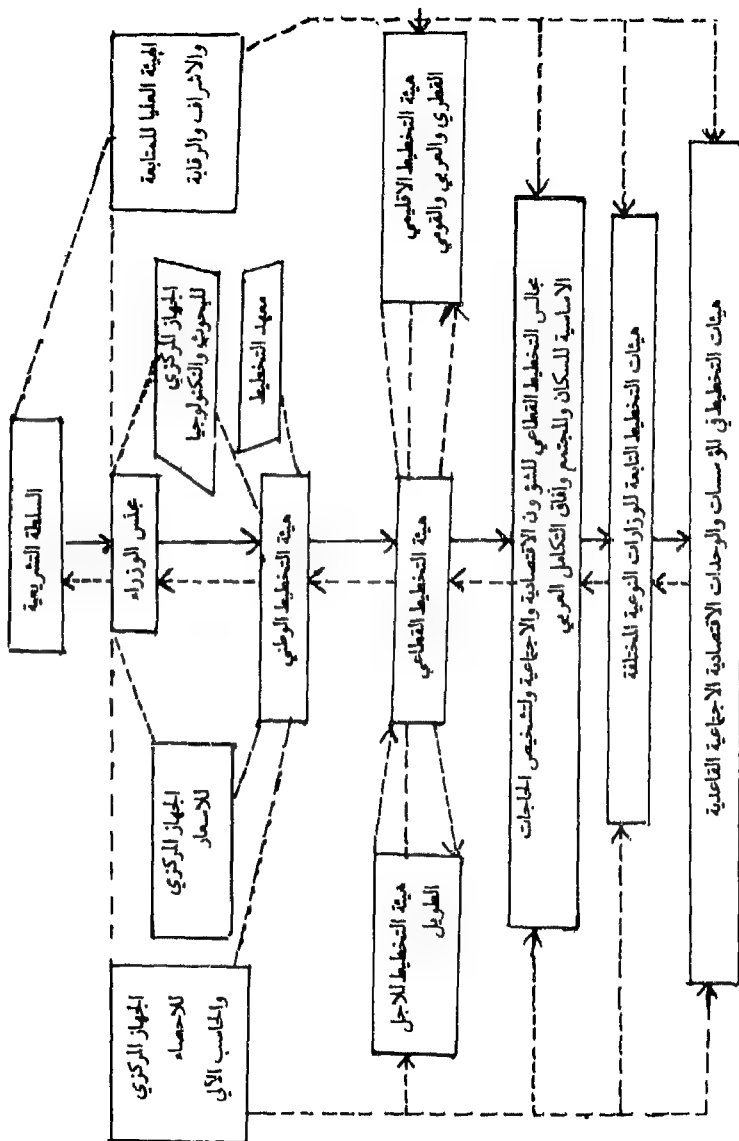
إن التسيير المخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عملية مستمرة ومتشابكة تستلزم وجود أجهزة متعددة للتخطيط على المستوى الوطني (وعربيا على المستوى القومي) والقطاعي والاقليمي المكاني ، نزولا إلى مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية ، تكون جزءا عضويا من نظام التخطيط الشامل في البلاد .

إن أنظمة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي وأجهزته تختلف من قطر إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وذلك تبعا لمستوى تطور القوى المنتجة وهيكل الطاقات الانتاجية ولدرجة تطور البنيان الأساسي والشروط اللازمة الأخرى للتعجيل بالتنمية الشاملة . وكذلك تبعا للعلاقات بين النشاطات الأولية (الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية) والثانوية (الصناعة التحويلية والطاقة الكهربائية) والثالثية (التوزيع والتجارة والخدمات) ، وهيكل الاقتصاد الوطني عموما ووجود أو عدم وجود التناسب فيه . وأيضا للعلاقة بين اقتصاد الكفاف ذي الكفاءة المنخفضة واقتصاد السوق ، ولدرجة تركيز الانتاج ، أي العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأهمية النسبية لكل منها في الانتاج المحلي الاجمالي .^(١)

وفي ضوء الخصائص القائمة لأجهزة التخطيط في الأقطار العربية وما تعانيه من نواقص في هيكلها التنظيمي وفي طبيعة عملها ، يمكن أن يكون هذا الهيكل المقترح ملائما بصفة عامة ، قابلاً للتعديل وفق ظروف كل قطر^(٢) .

(١) د . محمد سلمان حسن : « التخطيط الصناعي » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤ ، ص ٥٤ .

(٢) د . كاظم حبيب : « دراسات في التخطيط الاقتصادي » ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٢٧ .



وأهم الخصائص التي ينبغي أن يتصف بها هذا الجهاز التخطيطي المقترح لتوجيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، حتى يكون منسجما عضويا ووظيفيا ، هي :

- أن يحتل المراكز القيادية والمجالات الحيوية فيه ، وفي الادارة الاقتصادية بشكل خاص ، والادارة العامة بصورة عامة ، مخلصون للاختيار الاجتماعي .
- سيادة الفكر الموائم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجمل نشاطه .
- تقدم اساليب العمل والنظم والقوانين التي تهتدي بها الأجهزة التخطيطية .
- تأمين التوازن في تكون وتوزيع أجهزة الادارة الاقتصادية .
- ايجاد مواصفات وظيفية محددة وتقسيم عمل اجتماعي عقلاني فعال يحل المشاكل الموروثة ، مثل الازدواجية في العمل والتشابك في المهام وعدم تحديد العلاقة فيما بين بعض الوزارات والدوائر المختلفة .
- إشاعة الديمقراطية داخل الجهاز والثقة بالجهاهير واحترامها واختزال معاملاتها إلى الحد الأدنى الضروري في هذه الأجهزة التخطيطية والادارة الاقتصادية والادارة العامة مع زيادة رقابتها الشعبية على هذه الأجهزة .
- إيجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية يحفز المبدعين ويكافيء انتاجية العمل ، ويغذي المسؤولية الفردية والجماعية ، ويحاسب ويعاقب المقصرين والمهملين ، ويشل أيدي المرتشين والمفسدين .

- اشاعة المباراة من أجل تحسين الأداء وتبادل التجارب والخبرات الجيدة والتشجيع على حب التعليم والتدريب المستمرين خلال العمل وبدون انقطاع .

- التعود على العمل الجماعي والتنسيق والانسجام باعتبار الكل يعملون في جهاز واحد ولمصلحة عليا واحدة هي مصلحة المجتمع بأسره ، فالتهيئة في جوهره ، يعني العمل الجماعي المشترك المناسب .

* - التغذية المستمرة بالمعلومات ، حتى يعرف كل جهاز موقعه على خارطة الاجهزة التخطيطية والتسيير الاقتصادي والإدارة العامة في البلاد ، في إطار الصلاحيات والمسؤوليات المحددة له .

والمفروض أن تحتل هيئة التخطيط الوطني مكانة محترمة بين جميع وزارات ودوائر الدولة المختلفة باعتبارها الجهاز الفني للسلطة السياسية والتشريعية في البلاد . ولهذا يفضل أن يكون رئيس هذه الهيئة نائبا لرئيس مجلس الوزراء لشؤون التخطيط ، أما أعضاؤها فهم من المتخصصين بشؤون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المتفرغين لعملهم في قيادة الهيئات الفرعية المتخصصة وفي دوائر التخطيط القطاعية والأجهزة المركزية النوعية والمعهد المكلف بإعداد المؤهلين وزيادة كفاءتهم التخطيطية .

وينبغي أن ترتبط هيئة التخطيط الوطني من خلال هيئاتها الفرعية المتخصصة ودوائرها القطاعية وأجهزتها المركزية ، بالوزارات النوعية . وذلك من أجل استكمال عملها الفني التخطيطي ومتابعة التنفيذ وتقييم الأداء ، في كافة الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

ومما تقدم يتبين أن للأجهزة التخطيطية نوعين من العلاقات ،
هما :

أولا - العلاقات العمودية :

- عند الإعداد للخطة حيث تنزل التوجيهات من هيئة التخطيط الوطني إلى الوزارات النوعية المتخصصة ومنها إلى الاتحادات النوعية ، ثم إلى المؤسسات والوحدات الاقتصادية الاجتماعية .
- تعود مقترحات خطط المؤسسات القاعدية إلى اتحاداتها (إن وجدت) ثم تنسق بشكل أولي داخل الوزارة المختصة . بعدها يجري تنسيق وتوحيد هذه الخطط في إطار خطة شاملة لمجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وقد يكون مع أقطار عربية أخرى .

- وعلى الصعيد المكاني (الجهوي) عند الإعداد للخطة تنزل من هيئة التخطيط الوطني إلى الأقاليم (ان وجدت) ومنها إلى المحافظات ثم إلى المراكز الإدارية الداخلة ضمن المحافظة ولبلدياتها .

- ثم يجري تجميع خطط المحليات لصياغة مقترح خطة المحافظة ، وخطط المحافظات يجري تنسيقها في خطط الأقاليم ، وهذه الأخيرة تنسق لدى هيئة التخطيط الوطني .

ثانيا - العلاقات الأفقية :

وهي التي تجري بين المؤسسات وتكون لها صفة الإلزام (بعقود) تحت إشراف وتوجيه هيئة التخطيط الوطني . وذلك لتأمين العلاقات الاقتصادية فيما بين هذه المؤسسات كموردين ومستلمين للسلع والخدمات . ومن أمثال هذه العلاقات الأفقية في الجانب الاستشاري : القيام بدراسات - أعمال تشييد - التجهيز بالمكائن

والمعدات . وفي الجانب التجاري : استيراد وتصدير : تحديد مواصفات السلع ، تحديد أسعارها ، مواعيد التسليم ، كيفية الدفع والشيء نفسه ينطبق على التجارة الداخلية والنقل والتخزين وغيرها من الأنشطة الأخرى .

إن تجانس هذه الأجهزة أمر ضروري جدا ، كما أن حدود المركزية واللامركزية التي تقوم عليها هذه العلاقات والمهام والمسؤوليات ودور كل جهاز ، ينبغي أن توثق بتشريعات وتعليمات واضحة من قبل السلطات المختصة . كما يجب توفير كل المتطلبات الضرورية التي تمكن الجهاز التخطيطي من تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها .

وعلى الجهاز التخطيطي أن يضع برنامجا زمنيا يحدد فيه الأهداف التي يريد الوصول إليها ، وكيفية تنظيم علاقاته الأفقية والعمودية مع بقية أجهزة التخطيط في الوزارات والمؤسسات والمراكز الإقليمية . ولتسهيل مهمة هيئة التخطيط الوطني ، تقوم الهيئة بوضع دليل عمل لحصر الجهات الملزمة (بفتح الزاي) بوضع عدد من الخطط النوعية ، التي يؤشر أمامها في دليل العمل وتحديد مواعيد تسليم مقترحها الأولي للهيئة . وتاريخ تسليم صيغتها المعدلة بعد المناقشات وإجراء التسويات التي تتم بالعلاقة مع هيئة التخطيط الوطني .

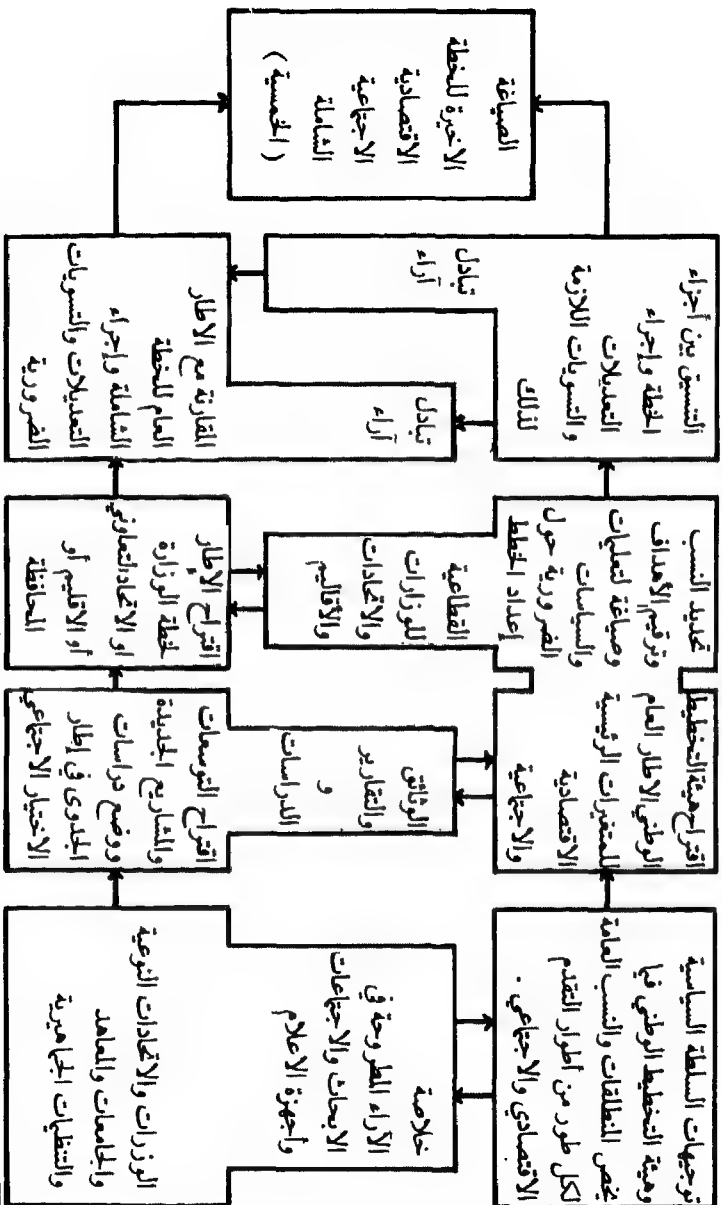
وهذه العلاقات العمودية الأفقية ودليل العمل ، يمكن أن تكون كما هو موضح في الشكلين المبسطين على الصفحتين التاليتين :

هيئة التخطيط الوطني : دليل عمل الخطط المطلوبة بصورة الزامية
 موعد تسليم المقترح الأولي

 موعد تسليم الصيغة المعدلة

أخرى ...									
x	x	x					x	الدخل	
	x						x	التسليف	
	x						x	المشتريات	
	x						x	المبيعات	
							x	التأهيل المهني	
							x	التطوير التقني	
x	x	x			x	x	x	العمل والأجور	
x	x				x	x	x	التخزين	
x		x				x	x	النقل	
						x	x	الاستثمار	
		x			x	x	x	التكاليف	
		x			x	x	x	المستلزمات	
		x			x	x	x	الانتاجية	
					x	x	x	الانتاج	
وزارة الاتحاد النوعي مؤسسة مؤسسة مؤسسة مؤسسة مؤسسة مؤسسة مؤسسة								خطه الجهة المسؤولة	

رسم تخطيطي يبين العلاقات التخطيطية (١١)



(1) د . مجيد مسعود : استراتيجية التنمية للخطوة الخمسية ١٩٧٥/٧ ، مذكرة رقم ٤٢ هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ١٩٦٩

مكونات الخطة :

هذه الوثيقة الهامة الجامعة لمجمل القرارات الاقتصادية الاجتماعية في إطار الاختيار الاجتماعي المفضل من بين عدد من البدائل ، المتناسقة داخليا ، لترشيد توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للمجتمع ، على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة ، حسب أولويات مبررة ، وعلى امتداد زمني محدد ، للوصول إلى الأهداف المحددة لهذا الطور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تغطيه الخطة وهي تتكون من مجموعة أقسام أهمها :

١ - القسم الاجمالي للمؤشرات الرئيسية ، مثل معدل نمو السكان ، ومعدل نمو الانتاج الاجتماعي الاجمالي ، ومعدل نمو الدخل الوطني ، ومعدل نمو الاستهلاك الخاص منه والعام ، ومعدل نمو التراكم للاستثمارات الخ .

٢ - أقسام قطاعية ، كل قسم يختص بمجال معين من أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي ، مثل قسم الانتاج الزراعي وقسم الانتاج الصناعي وقسم الطاقة والوقود وقسم تكلفة الانتاج والتوزيع وضغط التكاليف ، وقسم الاستكشافات الجيولوجية والدراسات الطبوغرافية وقسم التشييد والبناء وقسم النقل والمواصلات وقسم تشغيل القوة العاملة والأجور وانتاجية العمل وقسم نقل وتطوير وتقديم التكنولوجيا وقسم التعليم والتدريب وتطوير المهارات والثقافة العامة وقسم الوقاية الصحية والعلاج الصحي وتحسين المستوى الصحي العام وقسم التداول السلعي والتجارة الداخلية والخارجية والتخزين وغيرها من أقسام أخرى الخ .

٣ - على المحور المكاني ، يمكن أن تتضمن الخطة أقساما للاقاليم

والمناطق والوحدات الإدارية ، وقسمها خاصا بالتعاون والتكامل العربي مع بقية أقطار الوطن العربي فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة .

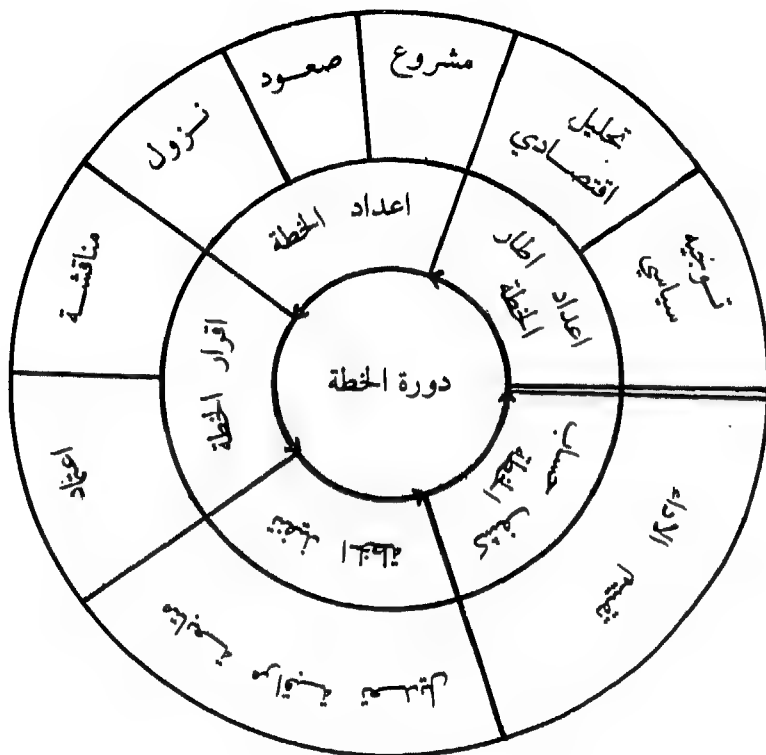
٤ - أقسام أخرى حسب ظروف كل قطر عربي والمرحلة التي يجتازها من تطوره عند إعداد الخطة الخمسية .

٥ - ولا بد أن تتضمن وثيقة الخطة قسما خاصا بالسياسات الاقتصادية والاجراءات والتدابير المكتملة والمسهلة المتابعة لتنفيذ هذه الخطة بكل ما يرد فيها من مكونات رئيسية . وكما تطور الجهاز التخطيطي ، توسعت مكونات الخطة وازدادت تفاصيلها . وتزداد كذلك مهمة الجهاز التخطيطي في إيجاد التناسق الداخلي المطلوب بين أقسام الخطة ، باستخدام نظام الموازن الاقتصادية ، التي يجري إعدادها واستخدامها كجزء من عملية إعداد الخطة الاقتصادية .

دورة الخطة :

وهكذا يتبين بأن الجهاز التخطيطي يواصل عمله التخطيطي باستمرار ، فما يكاد ينتهي من وضع خطة حتى يتابع تنفيذها ويقوم أداءها ، ويستخلص منها الدروس ، ويُقترح أن يستفيد منها عند الشروع بإعداد الخطة اللاحقة . فالتخطيط عملية مستمرة ، وكل خطة تعتبر واحدة من حلقاته المترابطة ولكل خطة بداية وتاريخ محدد لنهايتها ، وما بينهما يسمى بدورة الخطة :^(١)

(١) د . احمد فارس مراد : « مبادئ التخطيط الاقتصادي » المطبعة الجديدة - دمشق ١٩٧٣ - ص ٢١٦ .



وعند التخطيط لنسندم الاقتصادي والاجتماعي ، تبرز أهمية تحديد طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة ، كما أكد العالم ^(١) بقوله : لا نتحدث هنا عن الأجهزة الإجرائية وإنما نتحدث عن السلطة ، سلطة التخطيط وسلطة التنفيذ في يد من ؟ ومن هو هذا « المن » فكريا واجتماعيا وسياسيا ؟ وما حدود صلاحيته ؟ ولا نقصد بالطبع « من » فردا ، وإنما « من » جماعة ، هيئة ، حكومة ، حكومات ؟ فالاجابات على هذا السؤال تحدد مصير هذا التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذا القطر أو ذاك من أقطار الوطن العربي .



(١) محمود أمين العالم : التنمية الثقافية الحقيقية ، ورقة مقدمة الى ندوة حول الغزو الثقافي والتخطيط للمستقبل للثقافة العربية ، نظمتها لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، التي انعقدت في الكويت في الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

القسم الثاني

نظام الموازين لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي

- ١ - تمهيد عن نظام الموازين وميزان الاقتصاد الوطني .
- ٢ - موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتشغيلها .
- ٣ - الموازين المادية ومنها الموازين السلعية .
- ٤ - الموازين المالية ومنها ميزان الدخل الوطني .
- ٥ - ميزان التشابك القطاعي .

١- تمهيد عن نظام الموازين وميزان الاقتصاد الوطني

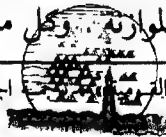
تمهيد:

يجري العمل حاليا في الأقطار العربية بنظام المحاسبة للأمم المتحدة المعدل في عام ١٩٦٨. ^(١) وهو نظام إحصائي تاريخي لم يكتمل حتى في هذه الناحية بسبب صعوبة حصر الصفقات التي تتحقق في المشروعات الخاصة التي تحاول التهرب من الضرائب وعدم كشف التفاصيل عن عملياتها بالكامل. كما أن الإنتاج الحرفي المبعثر والإنتاج الزراعي الطبيعي يصعب حصرهما في إطار الحسابات القومية، وهي حتى إذا اكتملت من حيث الشمول، فلنما تظل قاصرة كأداة تخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي.

في حين يعتبر نظام الموازين أكثر شمولية وهو يربط الجانب العيني بالجانب المالي، كما أنه يتناول القوة العاملة البشرية وعائدية التملك أيضا. وهذا النظام فيه الموازين الإحصائية التاريخية وكذلك الموازين التخطيطية المستقبلية التي تتضمن المعايير للأهداف المنشودة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالاته ومستوياته المختلفة. وبذلك تتوفر الامكانية للتأكد من توافق القرارات التخطيطية مع بعضها البعض. والقيام بتوزيع الموارد والمنتجات بين الاستخدامات الجديدة في إطار دالة الاختيار الاجتماعي.

لا يمكن أن نتوقع في ظل الظروف الراهنة قيام مثل هذا النظام الكامل للموازين الاقتصادية بمفاهيمه وأسس حساباته للإنتاج المادي، كأداة للتخطيط والتنسيق والموارمة. وكل ما نطمح إليه هو

(١) الأمم المتحدة: «النظام الموحد للحسابات القومية» الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء، القاهرة ١٩٧٢.



تطويع كل من النظامين ، أي نظام المحاسبة القومية بعد تطويرها لتصب في بعض الموازين التي يمكن أن تستوعب بعض المفاهيم المحاسبية القومية ، والتقدم خطوة بعد أخرى في هذا المجال مبتدئين بالموازين السلعية الأساسية للسلع الاستراتيجية ، وبموازين القوى العاملة . وقد تحققت فعلا بعض هذه الخطوات في عدد من الأقطار العربية ، مما يؤكد واقعية ما ندعو إليه .

الحسابات القومية صارت مادة مقررة في مناهج كليات الاقتصاد والتجارة ، وفي المكتبات العربية عدد من المؤلفات^(١) يتوسع في شرحها بالإضافة إلى ترجمة نظام الأمم المتحدة الذي سبقت الإشارة إليه . كما كانت الحسابات القومية ونظامها المعدل المقترح من جامعة الدول العربية هدفا إلى أكثر من ندوة للمتخصصين العاملين في أجهزة الإحصاء والتخطيط في الأقطار العربية . وقد صارت للحسابات القومية دائرة خاصة باسمها في عدد من الأقطار العربية تقوم بإعداد خلاصة لهذه الحسابات القومية وتنشرها في المجموعات الإحصائية السنوية الرسمية ، ومنها تستمد الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة معلوماتها وتعممها دوليا .

ولكن نظام الموازين الاقتصادية ما زال غير معروف للكثيرين من العاملين في حقول التخطيط والدارسين في كليات الاقتصاد ، ولهذا رأينا من المفيد أن نلخص في الصفحات التالية بعض ملامحه الأساسية .

تتمثل المهمة الفنية الرئيسية للمخططين بتحديد النسب الضرورية التي سبقت الإشارة إلى أهميتها في القسم الأول عند

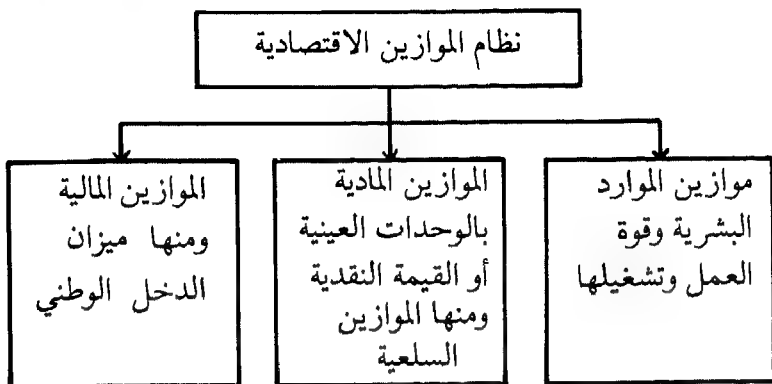
(١) منها على سبيل المثال : د . هاشم جواد : « الحسابات القومية » ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ .

الحديث عن ماهية التخطيط ومنطلقاته . والتقييد بهذه النسب لايجاد التوازن الأمثل بين الغايات المخططة وبين ما يعبثونه لها من مصادر ووسائل تكفل تحقيقها . وذلك لتأمين النمو المتناسب للإنتاج الاجتماعي ورفع كفاءته وعدالة توزيعه . ووصولاً إلى هذا الهدف يجري استخدام نظام الموازين باعتباره أحد الأدوات التخطيطية التي تساعد المخططين على ذلك . وعملية إعداد الموازين بهذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

والميزان كما هو واضح من معناه يوازن بين الموارد الفعلية (أو التقديرية) والاستخدامات الفعلية (أو التقديرية) ، فيساعد على تحديد مستويات منسجمة من الإنتاج في مختلف الفروع . ويساعد على تحقيق توزيع أفضل لوسائل الإنتاج بين مختلف هذه الفروع ، وتأمين التوافق بين الإنتاج والاستهلاك لاشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع .

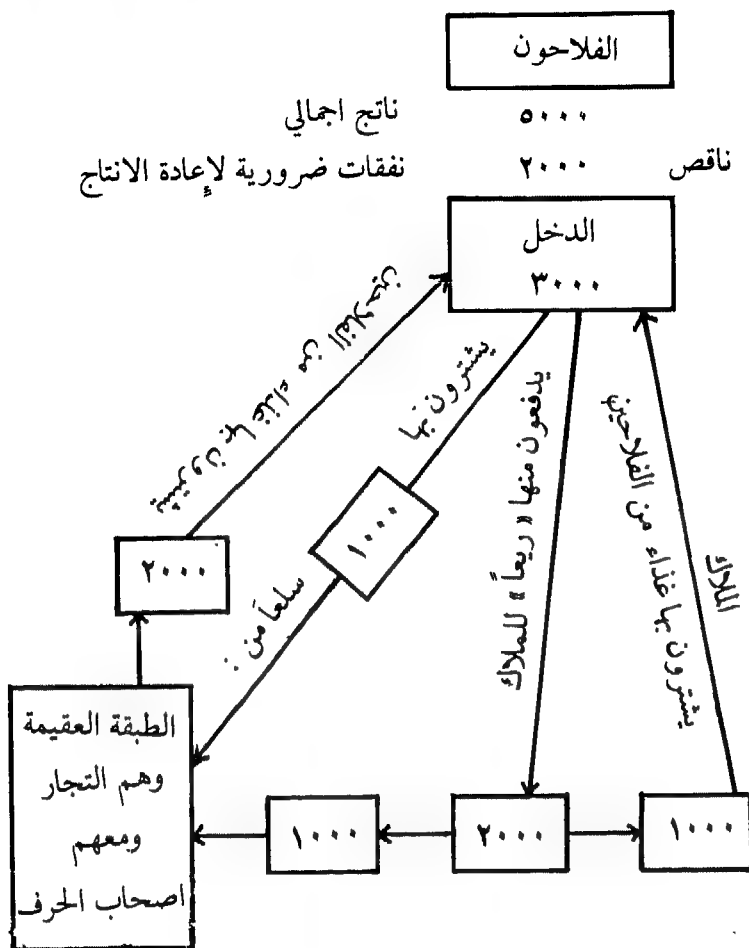
إن عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع تعتبر هي القاعدة لنظام الموازين .^(١) وهي تشمل على جانب لقوة العمل البشري ، وجانب مادي وجانب مالي ، ولهذا يمكن إعداد الموازين لكل هذه الجوانب المتكاملة :

(١) د . وولف بيلو : « مذكرة حول نظام الموازين » مقدمة الى وزارة التخطيط في الجمهورية العربية السورية - دمشق ١٩٦٦ .



هذا ولقد جرت أول محاولة لتصوير الاقتصاد الوطني (القومي) من قبل المفكر الفرنسي فرانسوا كيناي^(١) في عام ١٧٥٨ عندما قام بإعداد « الجدول الاقتصادي » . وكان من رواد الطبيعيين (الفيزيوقراط) الذين اعتقدوا بأن المزارعين وحدهم يعتبرون الطبقة المنتجة في المجتمع ، ويعملون على أرض هي ملك للملاك يجنون الريع . فكان جدولته الاقتصادي التقديري ، حيث خمن فيه العملية الاقتصادية في البلاد كما وضحها في المثال التالي للتوازن بين الموارد والنفقات بملايين الفرنكات الفرنسية :

(١) لقد كان فرانسوا كيناي (١٦٩٦ - ١٧٧٦) طبيباً للعائلة المالكة ثم اقتصص فيما بعد بالاقتصاد وتزعم الاتجاه الطبيعي . انظر / طارق العزاوي . الفكر والتاريخ الاقتصادي . مطبعة الزهراء بغداد ١٩٧١ ص ٨٩ - ٩٩ .



تتلخص فكرة هذا الجدول الاقتصادي بوجود ثلاث طبقات من الناحية الاقتصادية في المجتمع وهي : طبقة الملاك ، وطبقة المنتجين والطبقة القيمة .

ويقصد بالأولى مالكي الأراضي الزراعية ، وبالثانية المزارعين

وبالثالثة الطبقة التي تجمع الباقين من أصحاب الصنائع الحرفية والتجارة وغيرهم . أي أن كيناي لم يكن يعتقد بوجود طبقة منتجين غير الزراعة ، فالأرض والاقتصاد الريفي عموما هما الوحيدان في نظر الطبيعيين اللذان يقدمان نتاجا صافيا أو نتاجا إضافيا ، أي قيمة زائدة ، أما الصنائع فلا تعمل ، في رأيه ورأي أصحابه ، سوى تحويل المواد الأولية التي تجهزها الزراعة . ولكنها لا تضيف شيئا إلى قيمتها الأولى ، فهي بناء على ذلك عقيمة ، وبالتالي تنعت بهذه الصفة فئات الحرفيين والتجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة كالمحاميين والأطباء بالطبقة العقيمة . ولا تعني كلمة عقيم هنا بأنه غير نافع ، ولكن كل ما تعنيه هو عدم خلق قيم جديدة . وإذا حققت أرباحا فإنها استقطاع من القيمة المضافة التي تخلقها الطبقة المنتجة (الفلاحون) . أما هذه الطبقة الأخيرة التي تحقق الناتج الصافي بواسطة الزراعة ، فهي لا تحتفظ به كليا بل يذهب قسم منه إلى الطبقات الأخرى . وذلك بموجب دورات لهذه الثروات تشبه دورات الدم في جسم الانسان .^(١) ، فهناك الدورة الكبرى والدورة الصغرى ، إحداهما تتم بين الانسان والطبيعة ، حيث تجري عملية خلق الناتج الصافي ، والأخرى تتم بين الطبقات السالفة الذكر ، مبتدئة بطبقة ملاك الاراضي بعد حصولهم على الربح من المزارعين . ولشرح هذه العملية افترض كيناي بأن قيمة الحصاد الكلي

(١) يبدو ان هذه التشبيهات كانت منتشرة في القرن الماضي لدى بعض علماء الاجتماع ، وكان رائد هذه « المدرسة العضوية » في فرنسا « سينسر » . ومن أتباعه « فورمس » الذي شبه البوليس والسجون بالكليتين وغدد العرق ، حيث ادعى ان هذه وتلك تفرز من الجسم العناصر غير المرغوب فيها . إن لهذه الحجج مغزى طبقيا معينا رغم كل بساطتها : فما دامت الطبقات الاجتماعية تطابق أجهزة الجسم الحي ، فهذا يعني أن انقسام المجتمع الى طبقات هو انقسام « طبيعي » ولا يمكن إزالته وأما الصراع الطبقي فهو ظاهرة « غير طبيعية » في حين الوقائع التاريخية قد اثبتت العكس .

(المحصول) لفرنسا في ذلك العام الذي وضع له الجدول الاقتصادي ،
يساوي خمسة مليارات فرنك فرنسي ، وهو تقدير تقريبي ومن بين
هذه المليارات الخمسة ، ملياران يمثلان رأس المال المستخدم في عملية
الانتاج ، وقد انتجتا ثلاثة مليارات فرنك أخرى تتضمن مليارين
يمثلان الناتج الصافي ويكونان دخل الملاك العقاريين ، وهذه الطبقة
الأخيرة تعيد مليارا واحدا إلى طبقة المزارعين المنتجين مقابل شرائها
منهم المواد الغذائية ، ومليارا تنفقه على مشترياتها من الطبقة
العقيمة . وهذه الطبقة العقيمة تصرف المليار فرنك الذي تحصل عليه
من طبقة المالكين في شرائها المواد الأولية من الطبقة المنتجة ، كما أن
هذه الطبقة الأخيرة التي بقي لديها أصلا مليار من الفرنكات تنفقه
على شراء المواد المصنعة والخدمات التي تقدمها لها الطبقة العقيمة .
ولكن الطبقة العقيمة تعيد لها هذا المليار الأخير مقابل شراء المواد
الغذائية ، وبذلك تدور الثروة وتعود إلى طبقة المزارعين .

وهكذا يمكن ان تتجدد هذه الدورات ، أما النتائج التي
يستخلصها كيناي من جدول الاقتصاد فهي : ينبغي على المجتمع
تشجيع المزارعين (يقصد اغنياءهم والنمط الرأسمالي في الزراعة) ،
الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين فن الانتاج ، حيث انه لم يكن يهتم
بعدد المزارعين وإنما بكثافة الرأسمال المستخدم في الزراعة . وهذا
التشجيع كما يراه كيناي يتحقق بطريقة زيادة المصروفات
الاستهلاكية للمواد الغذائية . ويجب أن تكون المواد الغذائية غالية
الثلث لكي يستطيع المزارع الحصول على دخل مرتفع يمكنه من إعادة
تكرار الانتاج وتوسيعه وتحسينه .

ولكي يتمكن المجتمع من استهلاك مواد غذائية غالية الثمن
(السعر الجيد للمنتج) يجب أن يتوفر له دخل عال . ولذلك فان

كيناي لا يعارض في رفع أجور العمال ، حيث كان يرى في ذلك دليل الازدهار الاقتصادي ، والتشجيع على الانتاج ، وبشكل خاص الانتاج الزراعي . فلا يمكن أن تعاد عملية تجديد الانتاج بدون رواج للحاصلات الزراعية ، فبقدر ما تستهلك هذه المحاصيل بأسرع وقت يمكن أن يعاد انتاجها على أفضل وجه .

أما المصانع فيجب أن تشجع في رأيه وان كانت عقيمة من الناحية الإنتاجية حيث أنها تستهلك في عملية صنع السلع مواد زراعية تستخدم كمواد أولية فيها ، وبالتالي فهي تساعد بذلك على اتساع تجارة المواد الزراعية وإلى إعادة إنتاجها بأحسن صورة فالصناعة المفضلة في رأي الطبيعيين ومؤسس اتجاههم كيناي ، هي الصناعة التي تستخدم كميات كبيرة من المواد الزراعية الوطنية . والتجارة التي تساعد على إعادة الانتاج الزراعي تستحق التشجيع ، فهي على عمقها تؤدي إلى سرعة استهلاك المواد الزراعية .

وبما أن الزراعة هي القطاع المنتج ، فالمفروض أن تنفرد بدفع الضرائب المباشرة ، حيث وجد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعي ، في الضرائب غير المباشرة عامل إضعاف للقوة الشرائية للناس ينعكس على القطاع الزراعي ، لهذا فقد طالب بالغاءها ، وبما أنه كان من أنصار امتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ، فإن تلك الضرائب المباشرة على الزراعة ستكون قليلة نسبيا نظرا لعدم وجود مصاريف إضافية للدولة حسب تصوّر كيناي والاتجاه الذي يمثله .

وهكذا فإن الجدول الاقتصادي يعتبر خلق الناتج الصافي من القطاع الزراعي أساسا للتعاون والانسجام في المجتمع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية .

الجدول الاقتصادي يوضح كيف تضاف ثروات جديدة وقيم

مضافة جديدة إلى السابقة ، وبهذا المعنى ينبغي أن يؤخذ مفهوم الطبقة المنتجة لنتاج جديد يضاف إلى المنتجات الموجودة . كما توجد حلقات أو فئات تقوم بأعمال النقل أو التغيير في المنتجات ، ولذلك تعتبر مفيدة وينبغي أن تتعاون مع الطبقة المنتجة (الزراعية) للخيرات المادية .

هذا وقد تطورت فكرة الموازين الاقتصادية وتطبيقاتها في البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، وما زالت تتحسن هذه الأداة التخطيطية من خلال الممارسة وتقدم الأجهزة الحاسبة الآلية ، وتتضمن هذه المنظومة مجموعة متنوعة من الموازين ، نحاول أن نشير إلى أهمها .

ميزان الاقتصاد الوطني

وهو يتضمن ميزان الموجودات (الرأسمالية) الثابتة للثروة الوطنية ، وميزان الموجودات المتداولة المكتملة لها ، كما يحتوي على ميزان النائج الاجتماعي الإجمالي ، حيث تتفرع منه الموازين المادية (السلعية) القطاعية والأقليمية وميزان التشابك القطاعي (جدول المدخلات والمخرجات) . وفي إطار ميزان الاقتصاد الوطني هذا يوجد الدخل الوطني ، والموازين المالية لميزانية الدولة العامة ، وموازين الدخول والنفقات للوزارات والمؤسسات العامة والمختلطة والتعاونية ، وميزان الدخول والانفاق للسكان (القطاع العائلي) ، وميزان الجهاز المصرفي بما فيه ميزان الائتمان المصرفي وميزان النقد الأجنبي . الخ . ويضاف لكل ما تقدم لهذا الإطار التجميعي لميزان الاقتصاد الوطني ، الميزان الإجمالي للموارد البشرية وللقوة العاملة وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وكذلك ميزان عائد الملكية للقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص .

إن ميزان الاقتصاد الوطني يؤدي دوراً أساسياً في عمليات

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فهو يوضح بشكل إجمالي طريقة تحديد الإنتاج الموسع ، وتحديد التوازن الاقتصادي ومراقبته . كالتوازن بين الفرع (أ) للإنتاج ، والفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي ، وبين الإنتاج الاجتماعي الإجمالي والدخل الوطني ، وبين هذا الأخير والتعويضات للجزء المندثر من وسائل الانتاج وكذلك التوازن بين الادخار للتراكم الاستثماري والاستهلاك ، وبين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي . . . الخ ، ولهذا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد الوطني من أهم الموازين المستخدمة في تخطيط الاقتصاد الوطني .^(١)

وسنحاول في الصفحات التالية أن نشير إلى بعض هذه الموازين المكونة لميزان الاقتصاد الوطني ، ولا بد للمتخصص من الرجوع إلى المصادر المتخصصة المتاحة التي تعالج هذه الموازين بشيء من التفصيل^(٢) وفي الصفحة التالية جدول مختصر لأهم مؤشرات ميزان الاقتصاد الوطني^(٣) .

(١) د . فلاديمير موكري : « نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠ - ص ١١ .

(٢) من المراجع الهامة والوافية المتاحة باللغة العربية عن نظام الموازين :
- د . سعد حافظ محمود : « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخدامها » - المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٨٠ .

- الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة : « المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد الوطني » تعريب د . احمد مراد - المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٧٩ .

(٣) اوسكار لانجه : « أسس التخطيط الاقتصادي » منشورات لجنة التخطيط القومي - القاهرة ١٩٥٦ .

[illegible]

٢- موازين الموارد البشرية ، وقوة العمل وتوظيفها

توضع موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها ، للتعرف على مصادر وتشغيل قوة العمل في أول الفترة (سنة الأساس) والتغيرات المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالميزان ، ووضعهم في آخر الفترة (سنة التحليل ، أو سنة الهدف) وهي كما سبقت الإشارة ، يمكن أن تكون موازين تاريخية إحصائية لعكس واقع ماضي أو موازين تخطيطية مستقبلية عن فترة مقبلة .

يستعين المخططون لتنظيم حركة الموارد البشرية الطبيعية (حسب فئات العمر ، والاقليمية والقطاعية وبين فروع القطاع الواحد ، أو بين المهن داخل الفرع الواحد أو خارجه ، أو بين الفئات الاجتماعية ، واجراء التسويات بين الفائض منها أو النقصان ، بالموازن المخصصة في هذا المجال ، والتي يمكن أن تميز فيما بينها بالمستويات التالية :

- الميزان الاجمالي لتخطيط قوة العمل ، لتحديد الموارد البشرية واستخداماتها على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني ، كما يتبين من نموذج الاساسي الآتي بعد .

- موازين القوى العاملة المخانية ، حسب الأقاليم والمحافظات .

- موازين القوى العاملة القطاعية ، حسب الفرع (زراعة ، صناعة ، تشييد وبناء ، نقل ومواصلات ، تعليم ، صحة ، ادارة ... الخ) .

- موازين حسب عائدية الملكية ، للعاملين في القطاع العام ، المختلط التعاوني ، الخاص .

- موازين حسب فرعي النشاط الأساسيين للإنتاج الاجتماعي
الإجمالي ، الفرع (أ) للإنتاج وسائل الإنتاج ، والفرع (ب)
لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي .

- موازين القوى العاملة في المؤسسات والمشروعات .

ان المعلومات والبيانات الرقمية اللازمة لإعداد هذه الموازين
الإحصائية التاريخية منها والتخطيطية المستقبلية ، تستمد من إحصاء
السكان والموارد البشرية والدراسات المكتملة له ، ومن البيانات
الإحصائية الجارية في مختلف المستويات .

وفي الصفحات التالية نموذج مبسط ، لغرض الايضاح ، يبين
الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل .

نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل

المؤشرات												سنة الاساس						سنة الاهداف (أو التحليل)					
اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر							
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨						

* في حالة وجود هجرة وافدة تضاف للموارد الداخلية (السكان) ، والعكس بالعكس ، عند حدوث هجرة للخارج تطرح من اجمالي الموارد .

تابع / نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد
وتوزيع قوة العمل

سنة الهدف (أو التحليل)						سنة الاساس						المؤشرات
حضر		ريف		اجمالي		حضر		ريف		اجمالي		
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	
												- التجارة والتوزيع والتخزين والتغذية العامة ٢ - المجال غير الانتاجي بصورة مباشرة،الاجمالي ويشمل : - الصحة - التعليم - البحث العلمي - الثقافة والاعلام - الادارة والقضاء - المصارف والتأمين - الدفاع الوطني ج - حسب المجموعات الاجتماعية ، الاجمالي ويشمل : - العمال - الفلاحين - الموظفين

وهذا الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل ، من الأفضل أن يبين إلى جانب الأرقام المطلقة ، الوزن النسبي لهذه المجموعات السكانية في الريف والحضر ، والفئات العمرية والجنس ، والوزن النسبي لقوة العمل إلى القوة البشرية والوزن النسبي لهذه الأخيرة إلى مجموع السكان ، والوزن النسبي للعاملين في المجال المنتج المباشر ، والعاملين في المجال غير المنتج مباشرة (الخدمات) ممن يتحمل إعالتهم القسم الأول ، وكذلك الوزن النسبي للعاملين في كل قطاع وفرع ، منسوبة إلى مجموع العاملين الإجمالي .

ومن تحليل أرقام هذا الميزان يمكن أن نشخص مجموعة من المشاكل القائمة على صعيد الموارد البشرية ، كما ونوعا ، ومجالات توظيفها ويمكن أن نحدد حجم البطالة العامة والبطالة الموسمية لا سيما في الريف ، وكذلك من توزيع العاملين على القطاعات المختلفة يمكن أن نتلمس البطالة المقنعة لا سيما في قطاع الإدارة العامة للدولة وفي المجالات الأخرى . ومن معرفة علاقة عدد العاملين وما ينتجونه من قيم مضافة جديدة تظهر مشكلة الاستخدام المتخلف لغالبية القوى العاملة في الأنشطة التقليدية ، لا سيما في الزراعة المتخلفة والحرف المبعثرة . كما ان التوزيع المتباين للكثافة السكانية المتمثل بالتمركز في الحضر ، لا سيما في العاصمة وبعض المدن الكبيرة يؤكد أهمية التخطيط الإقليمي من أجل إيجاد الحلول العملية لهذه المشاكل من أجل ترشيد استخدام هذه الموارد البشرية وإزالة العقبات عن طريق تنميتها . حيث من معاناة وتحليل الحالة التعليمية والتأهيلية تبرز مشكلة المرض الخطير المتمثل بالأمية الأبجدية والأمية الوظيفية ، بشكل يستدعي العمل الجاد والعاجل لوضع الحلول الناجعة لمعالجة هذه المشاكل بصورة جذرية وغلق منافذ الأمية . وبالإضافة إلى معرفة حجم وقوة العمل وهيكلها وأزمته التركيبية المتولدة من الأزمة

انتركيبية في مجمل الاقتصاد الوطني المتخلف ، يمكن استخلاص معلومات أخرى هامة جدا . مثل انتاجية العمل المجتمعي في القطاعات والفروع المختلفة وكذلك نتعرف من معطيات هذا الميزان والبيانات الأخرى المرتبطة به ، على مؤشر العمل / الرأسمال ، ومؤشر العمل / الناتج ، في القطاعات الرئيسية . ومعرفة الوزن النسبي ، وتطوره بين سنة الأساس والسنة المعنية بالتحليل أو التخطيط لقوة العمل إلى كل من القوة البشرية والسكان والوزن النسبي وتطوره خلال نفس الفترة للعاملين في الفروع الانتاجية المادية المباشرة ، والعاملين في الفروع غير الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات) . ومن هنا يمكن استخلاص مستوى اعالة المجال المنتج للمجال غير المنتج ، خلال الفترة المشمولة بالتحليل ، وذلك للتعرف على نقاط الضعف والبحث عن أفضل السبل الملائمة لمعالجتها . ومن توزيع المجموعات الاجتماعية وربطها بأشكال الملكية لوسائل الانتاج ، يمكن الوصول إلى مؤشرات عن توزيع الدخل والثروة عموما في البلاد ، كما يمكن استخلاص استنتاجات أخرى مفيدة في هذا التحليل للموارد البشرية وقوة العمل .

وهذا الميزان ينبغي أن تتوازن فيه مجموع موارد القوة العاملة مع مجموع استخداماتها بمعنى توظيفها ، ومجموع موارد القوة البشرية مع مجموعة استخداماتها وكذلك بالنسبة لمجمل السكان في البلاد .

ومن الممكن أن يوضع ميزان إجمالي لموارد قوة العمل وتوظيفها لمجموعة إقليمية من ارقطار العربية كدول الخليج العربية مثلا .

وعند إعداد الميزان التخطيطي للقوة العاملة ، فالخطوة الأولى تبدأ بتقدير الاحتياجات (الطلب) من هذه القوة العاملة (الكم

(والكيف) الكفيلة بتحقيق الأهداف الانتاجية وفي الأنشطة الاخرى ، كما جرى تحديدها في سنوات الخطة الخمسية . وبمقابلتها بالموارد من هذه القوة العاملة (العرض) ، على أساس تقديرات زيادة السكان ومن هم في العمر الإنتاجي منهم خلال نفس الفترة ، ويتم حساب الفنين منهم استناداً لمعلومات عن مخرجات أجهزة التعليم والتدريب المهني بالإضافة للموجود منهم الذي سيستمر في العمل خلال سنوات الخطة .

وإذا ظهر عجز كفي (في اليد العاملة الماهرة) أو عجز إقليمي ، أو قطاعي ، أو على الصعيد الوطني ، فلكل حالة علاجها . إما بحلال وسائل الإنتاج المعوضة جزئياً عن العمل الحي ، أو باستخدام فنون إنتاجية متقدمة تزيد من إنتاجية العمل الحي ، أو بإعادة توزيع للقوة العاملة فيما بين القطاعات أو فيما بين الجهات ، أو بتعديل الأهداف الانتاجية وفي الأنشطة الأخرى ، أو باللجوء الى باب الهجرة بالاتجاه الملائم ، كل ذلك في إطار الاختيار الاجتماعي لتلك المرحلة .

ميزان التشابك القطاعي لنفقة العمل

في البلدان المتقدمة باتباع أسلوب التخطيط الشامل ، يستخدم مثل هذا الميزان الذي يوضع بوحدات العمل ، اي نفقات استخدام العمل من أجل إنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي . ووحدات العمل المستخدمة في القياس عند حساب هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقة العمل ، هي إما عامل/سنة ، أو متوسط عدد العاملين في العام . ونظراً لصعوبة الحساب ، يجري تحويلها إلى ساعات

عمل ، وتصاغ منها المعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الثانية)
الفنية لنفقة العمل . وإعداد مثل هذا الميزان يتطلب توفر معلومات
دقيقة وحسابات معقدة وخبرة كافية لدى المسؤولين المختصين عن
اعداده كما يفترض تجانسا تكنولوجيا واستخداما مستديما للمدخلات
أو حساب فترات تعطيلها واعتماد الصافي . وهذه بعض مكونات
هذا الميزان :

ميزان الشبايك القطاعي لنفقات العمل

المجموع الكلي	القسم الثاني			القسم الاول	القطاعات والمجالات التي تبدل فيها نفقة العمل انواع نفقات العمل
	المصادر وأوجب الاستخدام الأخرى	الاستحارفي الموجودات الثابتة والتداولية	اجالي الاستهلاك النهائي الفردي والجماعي	اجالي الاستهلاك الانتاجي الوسيط	
	1				نفقات العمل المختزن : النفقات الانتاجية المادية لمواد العمل + امتلاك وسائل العمل المادية = اجالي النفقات الانتاجية المادية المجسدة بالعمل السابق
	القسم الرابع			القسم الثالث	نفقات العمل الحلي : نفقات اتعاب العمل الحلي لكل المستفيدين + الفائض الاقتصادي للمجتمع = اجالي نفقات العمل الحلي

السطور الأفقية في القسم الأول من هذا الميزان تبين لنا توزيع نفقة العمل على القطاعات الانتاجية المستخدمة له كنفقة مادية ، في حين أعمدة هذا القسم في الميزان تدلنا على العمل المخزن من السابق المجدد في هذه الوسائل الانتاجية المادية . أي العمل الذي جرى بذله في إنتاج وسائل الإنتاج المادية (مواد العمل زائداً ذلك الجزء المندر من وسائل العمل) المستخدمة في هذه القطاعات المستفيدة .

أما سطور القسم الثاني من هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقات العمل فإنه يبين لنا نفقات العمل المبذولة في إنتاج جزء من سلع الاستهلاك النهائي غير المنتج والاستثمار والصادرات وغيرها من أوجه الاستخدام الأخرى .

في حين يبين لنا القسم الثالث لهذا الميزان نفقات استخدام العمل الحي (القيم المضافة الجديدة العائدة للعاملين من عمال وفلاحين ومشتغلين في الخدمات كعائد عمل لهم ، وما يعود من فائض عملهم كفائض اقتصادي للمجتمع على شكل ارباح وريع وفوائد) . وبالتالي فإن مجاميع القسمين الأول والثالث لكل قطاع تعكس النفقات الاجمالية لاستخدام العمل المخزن والعمل الحي المبذولة في إنتاج وحدة منتج نهائي واحدة من منتجات القطاع المذكور .

والقسم الرابع في هذا الميزان يتضمن معلومات عن نفقات العمل الحي في قطاعات المجال غير المنتج بصورة مباشرة .^(١)

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الميزان والمشاكل المنهجية التي ترافق إعداداه وعن الامكانيات التحليلية التي يتيحها يمكن الرجوع إلى : « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » . مصدر سبق ذكره .

٣- الموازين المادية ، ومنها الموازين السلعية :

الموارد المحلية ومنها جميع المنتجات التي تنتج إما أن تستهلك محليا إستهلاكا نهائيا أو استهلاكا إنتاجيا أو تصدر إلى الخارج ، وهذا هو الجانب المادي الذي تعكسه الموازين المادية النوعية وهي من الممكن أن تحسب بوحدات قياس عينية أو بوحدات قياس قيمية (بالنقود) بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة أو بأسعار الظل عند التخطيط للمستقبل .

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الموازين المادية :

- ميزان مصادر واستخدامات الاراضي (زراعية ، سكنية . .) .
- ميزان مصادر واستخدامات المياه (أنهار ، آبار ، تحلية مياه البحر) .
- ميزان مصادر واستخدامات الثروة الحيوانية .
- ميزان مصادر واستخدامات الثروات الطبيعية (نفط ، غاز ، كبريت ، فوسفات ، حديد الخ) .
- ميزان مصادر واستخدامات الموجودات الثابتة (مباني ، مكائن وآلات . . . الخ) .
- ميزان مصادر واستخدامات طاقة الوقود (حسب أنواعها) .
- ميزان المخزون والاحتياطي ، بما في ذلك المنتجات غير تامة الصنع في قطاعات الانتاج المادي .
- ميزان
- ميزان

وهذا النموذج مبسط لغرض الايضاح كمثال لميزان مادي ، يمكن أن يوضح بوحدة قياس قيمية نقدية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة ،

يتعلق بالموجودات الرأسمالية الثابتة لمجموع البلد ، وهو حاصل
تجميع موازين جزئية لهذه الموجودات الرأسمالية الثابتة على صعيد
القطاعات ، والتي هي بدورها حاصل تجميع الموازين الجزئية المماثلة
على صعيد المؤسسات داخل هذه القطاعات . ومن بعده نموذج مادي
آخر لميزان الأراضي للبلاد بأسرها .

ميزان إجمالي الموجودات الثابتة بملايين
الوحدات النقدية للبلد المعني بالأسعار . . .

الموجودات الثابتة		في أول المدة /١/١		إضافات + خلال الفترة		انقضاء خلال الفترة		الرصيد في نهاية الفترة ١٢/٣١	
المقطاعات	مكائن وآلات	مباني	المجموع	مكائن وآلات	مباني	المجموع	مكائن وآلات	مباني	المجموع
أ - موجودات ثابتة في الإنتاج :									
- في الصناعة .									
- في الزراعة .									
- في البناء والتشييد .									
- في المجالات الإنتاجية الأخرى .									
ب - موجودات ثابتة خارج الإنتاج :									
- الإسكان .									
- النقل والمواصلات للأفراد .									
- الصحة .									
- التعليم والبحث العلمي والثقافة .									
- المصارف والتأمين .									
- الدفاع الوطني .									
- الخدمات المحلية .									
ج - موجودات ثابتة حسب عائدة الملكية :									
- قطاع الدولة العام والمختلط .									
- القطاع التعاوني .									
- القطاع الخاص (ربما فيه المساكن الخاصة) .									
- القطاع العربي المشترك .									
- القطاع الأجنبي .									

إن إعداد مثل هذا الميزان الإجمالي للموجودات (الرأسمالية)
الثابتة يتطلب عمليا إعداد مئات الموازين المماثلة الجزئية على صعيد
المشروعات ثم تجميعها على صعيد القطاعات والأقاليم (أو
المحافظات) إلى أن تصل إلى درجة التجميع الكلي على صعيد
الاقتصاد الوطني بأسره ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وهذه الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية) تشكل القسم
الأكثر أهمية من الثروة الوطنية ، ويجري توصيف مخزون الموجودات
الثابتة وتكوين الرأسمال الثابت استنادا لهذا الميزان ، الذي يصنف
بالتكاليف الأصلية (الدفترية) ناقصا للاهلاك .

وهذا الميزان للموجودات الثابتة يمكن إن يبين لنا حجم وتوزيع
هذه الأصول الثابتة حسب المجالات المنتجة وغير المنتجة ، وفي
الأنشطة المختلفة وكذلك حسب أشكال الملكية ، وهذا الميزان
يكشف تدفق الموجودات الثابتة خلال الفترة المشمولة بالميزان (وهى
عادة سنة) ، ويظهر لنا صافي تكوين الرأسمال الثابت . وهو
يتضمن الموجودات الثابتة في بداية المدة زائدا لإجمالي الموجودات
الثابتة المضافة خلال العام ، سواء الجديد من المكائن والآلات
والمباني التي وضعت قيد الاستخدام أو الإصلاحات والتوسعات
المنتجة . وي طرح من هذه الموجودات الثابتة إجمالي الاهلاك والقيمة
المهتلكة للموجودات الثابتة المنسقة خلال الفترة المشمولة بالميزان .
ويجري تقدير بدلات الاهلاك السنوية للموجودات الثابتة في
المشروع مباشرة طبقا لمعدلات الاهلاك المعتمدة ، أو بحسب معدل
الاهلاك قائما بمقارنا بالمؤسسات المماثلة . وبحسب صافي تكوين
الرأسمال الثابت باعتباره الفرق بين حجم الموجودات الثابتة في نهاية

المدة وبين حجمها في بدايتها .

المسح الطبوغرافي والدراسات المكملة له يقدم لنا المعطيات الضرورية عن المساحة الكلية للوطن بأسره ، وكذلك البيانات عن البنود التفصيلية الواردة في جهة المصادر ، أو في جهة الاستخدامات ، كما أن السجل العقاري يبين المساحات المستغلة للسكن وللمرافق العامة . والإحصاء للأنشطة الاقتصادية ، لا سيما الإحصاء الزراعي والإحصاء الصناعي ، يبينان المعلومات اللازمة عن المساحات المستغلة في كلا النشاطين الاقتصاديين مع بيان تفاصيل البنود الواردة فيهما أو ما شابهها من بنود تفصيلية أخرى . وإذا كانت المساحة الكلية للوطن شبه ثابتة ، فإن الأراضي القابلة للاستصلاح من الممكن أن تتغير بإدخال جزء منها بعد استصلاحه ضمن الأراضي المستغلة فعلا . كما أن التوزيع الوارد ضمن الاستخدامات المختلفة قابل للتغيير مثلا بزيادة رقعة الأرض التي تسقى بالواسطة ، أو زيادة المزارع التعاونية ، وبالتالي لا بد من تجديد هذه المعلومات باستمرار ، عند إعادة صياغة ميزان الأرض ، على الأقل مرة عند التحضير لكل خطة خمسية جديدة .

نموذج لميزان الأرض لعام ١٩٨١ وحدة القياس للمساحة . . .

المساحة المتاحة	الاستخدامات
<p>مساحة الوطن بالكامل نطرح منها :</p> <p><u>المساحات غير القابلة للاستغلال الاقتصادي :</u></p> <p>- الجبال الجرداء</p> <p>- الأراضي الصحراوية</p> <p>- المناطق القابلة للاستصلاح</p> <p><u>الباقى</u> هو المساحة المتاحة للاستغلال الاقتصادي .</p>	<p>- مساحات الاستغلال الطبيعي : مثل الغابات والمراعي والأنهار والبحيرات</p> <p>- المساحات المخصصة للسكن والمرافق الاجتماعية .</p> <p>- المساحات المخصصة للاستهلاك الصناعي والتجاري .</p> <p>المساحات المخصصة للاستغلال الزراعي :</p> <p>أ - المساحات التي تسقى بالأمطار</p> <p>ب - المساحات التي تسقى بالواسطة وهنا يفضل التمييز بين عائدة الملكية والحيازة</p> <p>- مزارع دولة .</p> <p>- مزارع تعاونية .</p> <p>- مزارع خاصة</p>
مجموع المصادر القابلة للاستغلال	مجموع الاستعمالات للأراضي

الموازين السلعية :

تعتبر الموازين السلعية جزءا من الموازين المادية المار ذكرها ، وفي الصفحات التالية إشارة الى بعض ملاحظاتها الخاصة ، هذا وقد أخذت بعض الأقطار العربية باستخدام عدد من هذه الموازين السلعية لسلع مختارة .

ويجري تصنيف الموازين السلعية في زمرتين أساسيتين :

الأولى - موازين سلع الاستهلاك ، حيث يتفرع منها :

أ - موازين الموجودات المتداولة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة ، وهي تضم :

١ - موازين السلع الغذائية والملابس والأحذية وما شابهها .

٢ - موازين السلع الصناعية الاستهلاكية .

ب - موازين الموجودات الثابتة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهي تضم :

١ - موازين وسائل النقل في المجال غير المنتج .

٢ - موازين الموجودات الثابتة من المكائن والعدد المعمرة .

٣ - موازين المباني والمنشآت المخصصة للأغراض غير الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات) .

الثانية - موازين وسائل الإنتاج ، ويتفرع عنها :

أ - موازين تضم الموجودات المتداولة في المجال المنتج بصورة مباشرة ، وهي تضم :

١ - موازين العدد والآلات سريعة الاهتلاك .

٢ - موازين الوقود (نפט ، غاز ، فحم ، ...)

٣ - موازين الطاقة الكهربائية .

- ٤ - موازين المواد الخام والأولية الأساسية .
- ٥ - موازين المواد المساعدة .
- ب - موازين الموجودات الثابتة في المجال المنتج بصورة مباشرة ، وهي تضم :
 - ١ - موازين المكائن والآلات المنتجة .

- ٢ - موازين العدد وأجهزة القياس .
 - ٣ - موازين وسائل النقل في المجال المنتج بصورة مباشرة .
 - ٤ - موازين المباني المخصصة للإنتاج .
- كما يجري تصنيف هذه الموازين السلعية تبعاً لمجال التطبيق إلى :

- موازين مؤسسية ، أي للوحدة الاقتصادية أو حتى لجزء منها .
- موازين قطاعية : للصناعة ، للزراعة ، أو لفرع منها مثل صناعة النسيج ، صناعة الأغذية ، . . . الخ .

- موازين إقليمية على صعيد المنطقة أو المحافظة .
- موازين قطرية ، وموازن قومية على صعيد الاقتصاد العربي بأسره .

- موازين دولية ، كميزان سلعة النفط أو الحديد أو ما شابه ذلك لمجموعة الدول (السوق الأوروبية المشتركة ، أو مجموعة بلدان مجلس المساعدة المشتركة الاشتراكية) أو على صعيد الاقتصاد العالمي مجمله .

وبالنسبة للفترة الزمنية يجري تصنيف هذه الموازين السلعية إلى :

- موازين سلعية احصائية (اخبارية) ، للتعبير عن واقع فعلي ،
ليبان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في محتوى الميزان
خلال فترة زمنية ماضية محددة في الميزان .

- موازين سلعية تخطيطية ، للتعبير عن المستويات المادية (العينية)
والقيمة (بالنقود) المستهدف تحقيقها خلال فترة زمنية مستقبلية
(استنادا إلى الموازين السلعية الاحصائية بعد تسويتها لتتجاوب مع
الأهداف المستقبلية) .

وتصنف هذه الموازين السلعية استنادا إلى الأجل التخطيطية على
المحور الزمني إلى :

- موازين سلعية للأجل القصير (الجاري) ويمكن أن تكون على
امتداد الشهر الواحد أو ربع السنة أو نصفها أو للسنة .
- موازين سلعية للأجل المتوسط (٣ - ٥ سنوات) .
- موازين سلعية للأجل الطويل ، وهو عادة ما زاد عن سنوات
خمسة .

وفما يتعلق بوحدة القياس فمن الممكن أن تكون الموازين السلعية
مادية (عينية) ، أو قيمة بالأسعار الجارية ، أو بالأسعار الثابتة أو
بأسعار الظل التخطيطية ، وأحيانا يجري استخدام أكثر من وحدة
قياس في الميزان الواحد المتعدد الخانات لهذا الغرض .

وبالنسبة لشكل ووظيفة الملكية ، يمكن أن توضع الموازين
السلعية لكل من القطاع العام ، المختلط ، التعاوني ، الخاص
المحلي ، العربي المشترك ، الأجنبي .

والميزان السلعي يستند إلى العلاقة الأساسية التالية :

الاستخدام في كافة المجالات خلال نفس الفترة زائداً (+) المخزون في آخر الفترة المحددة للميزان	= يساوي	المخزون في أول الفترة زائداً (+) كافة الموارد خلال الفترة المحددة للميزان
--	----------------	--

إن إعداد الموازين يعتمد قبل كل شيء على تدفق المعلومات الدقيقة عن الموارد والاستخدامات . وهذا من الممكن أن يتحقق بالتعاون بين أجهزة التخطيط والأجهزة الإحصائية المركزية وداخل الوحدات الاقتصادية المختلفة لتجميع المعلومات وتصنيفها وتدقيقها وتدفعها في البنود المخصصة لها في الميزان السلعي المخصص لتلك السلعة .

ومن الناحية العلمية الفنية لا يمكن إعداد الموازين السلعية لجميع السلع وإنما يجري اختيار مجموعة منها . وتختلف هذه المجموعة المختارة من السلع من حيث الكم والكيف من بلد إلى آخر ومن مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى . والسلع المختارة لإعداد الموازين لها تسمى أحيانا بالسلع الأساسية أو الرئيسية أو الاستراتيجية وفقا لمعايير من بينها^(١) .

أ - درجة أهميتها في تشكيلة الإنتاج ، مثل الطاقة ، المعادن الرئيسية ، مواد البناء المهمة ، الخامات الزراعية الرئيسية ، وكل سلعة تمكن المجتمع من المحافظة على تقدمه وزيادة كفاءة الإنتاج

(١) د. محمد فتحي ياقوت عافية : « الموازين السلعية » - مذكرة رقم ٨٣٧ - المعهد القومي للتخطيط - القاهرة ١٩٦٩ .

وكفاءة تجارته الخارجية وتؤمن النسب المخططة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولصيانة استقلال البلاد السياسي واستكمالها بالاستقلال الاقتصادي .

ب - درجة شيوع إنتاج واستهلاك السلعة ، مثل بعض السلع الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك الجماهيري الواسع من الحاجات الأساسية بما فيها سلع الاستعمال المنزلي .

ج - السلع التي تعكس أكثر من غيرها العلاقات التشابكية الهامة من الأنشطة المتعددة ، مثل الوقود ومعدن الحديد والسلع المشابهة .

هذه إضافة للعوامل الأخرى التي تبرز أهمية السلع المختارة حسب ظروف هذا القطر العربي أو ذاك خلال المرحلة التي يجتازها من تطوره . ومن الممكن تجميع بعض السلع المتجانسة ضمن مجموعة أكبر ، وذلك لتقليل عدد الموازين وتخفيف الأعباء الفنية التي ترافق إعدادها .

وفي الصفحة التالية نموذج مبسط لفرض الإيضاح ، للميزان السلعي .

نموذج مبسط لغرض الإيضاح للميزان السلمي لسلعة ... وحدة القياس ... عن الفترة فيما بين ...

الموارد (+)	الاستخدامات (-)
<p>١ - المخزون في أول الفترة : أ - لدى المنتجين . ب - لدى أجهزة التسويق .</p>	<p>١ - مستلزمات الانتاج الجارية من الاستهلاك الوسيط : أ - احتياجات المنتجات التامة . ب - احتياجات المنتجات غير التامة . ج - احتياجات الصيانة والادامة . د - احتياجات الابحاث والتجارب العلمية .</p>
<p>٢ - الانتاج :</p>	<p>٢ - لمخصص الاستثمارات لتوسيع الموجودات الثابتة : أ - للتشيد والمباني . ب - للمعدات والآلات والأجهزة . ج - لوسائل النقل والمواصلات في الانتاج . د - للحيوانات كالأبقار الحلوبة في المزارع .</p>
<p>٣ - الواردات : أ - بالمقايضة . ب - باتفاقيات دفع معينة . ج - بالعملات القابلة للتحويل .</p>	<p>٣ - مخصص الاستهلاك النهائي الجماعي (للصحة والتعليم ... الخ) .</p>
<p>٤ - من الاحتياطي : أ - السحب من احتياطي الدولة . ب - السحب من الاحتياطي المخطط للموازنة .</p>	<p>٤ - مخصص الاستهلاك النهائي العائلي المحدد للبيع في السوق ٥ - للصادرات (مقايضة ، اتفاقيات دفع ، مقابل عملات قابلة للتحويل) .</p>

تابع نموذج مبسط لغرض الأيضاح للميزان السلعي
لسلعة وحدة القياس عن الفترة فيما بين

الموارد (+)	الاستخدامات (-)
<p>ج - من احتياطي ...</p> <p>هـ - موارد أخرى :</p> <p>أ - إعانات</p> <p>ب - هبات وما شابهها .</p>	<p>٦ - للاحتياطي :</p> <p>أ - احتياطي الدولة للسلع الاستراتيجية</p> <p>ب - الاحتياطي المخطط للموازنة وغيره .</p> <p>٧ - مخزون آخر المدة (لدى المنتجين ولدى أجهزة التسويق) .</p> <p>٨ - الفاقد (عادم في الانتاج ، تالف في التخزين ، هالك بالحريق أو ما شابه ذلك) .</p>
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات .

هذا النموذج مع ما نورده من ملاحظات مبسطة عن البنود المثبتة فيه ، ليس بالضرورة ملازماً بكل تفاصيله لكل سلعة يوضع لها مثل هذا الميزان السلعي ، فقد يكفي ببعض البنود في الموارد ، وكذلك ببعض البنود في خانة الاستخدامات . كما يمكن أن تظهر بنود أخرى غير ما ورد ذكره في هذا النموذج الأساسي ، وذلك حسب الحاجة عند الممارسة ، وهذا شُرح موجز للبنود المار ذكرها^(١) :

(١) د . مجيد مسعود « نظام الموازين » ، المعهد العربي للتخطيط الكويت ١٩٧٦ .

المخزون في أول الفترة وآخرها :

مخزون أول الفترة هو في الواقع مخزون آخر الفترة المرحل من الميزان السلعي لنفس السلعة الذي سبقه ، ومخزون آخر الفترة في هذا الميزان استنادا لهذا المفهوم المحاسبي سيكون مخزون أول الفترة في الميزان الذي سيليه لنفس السلعة ، ما دام العمل التخطيطي متواصلا دون انقطاع . يتم تقدير مخزون آخر الفترة لدى المنتجين ولدى أجهزة التسويق على أساس تأمين حد معين من المعروض السلعي ، ومع تقدير حد أدنى للانحراف في الموارد السلعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار حساب الزمن اللازم لخروج المنتجات التامة وعرضها وشحنها ولتأمين وصلها لمستخدميها حتى لا تنقطع عنهم .

وينبغي مراعاة فكرة المفهوم الزمني للمخزون وطبيعة المخزون وفقا لمكوناته ودوافع تخزينه ، والتفريق فيما بين المخزون كموجودات في موقع الانتاج ، أو كموجودات في قنوات التسويق . والتغيير في المخزون هل يتحقق استنادا للقيمة الدفترية (أسعار الشراء) ، أو استنادا إلى الأسعار الجارية عند السحب من هذا المخزون ، وفيما يتعلق بتسوية المخزون هل ستمم باتباع طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا ، أو باتباع طريقة الوارد أولا يصرف أولا .

وعند معالجة حجم المخزون ينبغي حساب تكاليف الاحتفاظ به ، ومراعاة عوامل مثل مخاطر التلف والضياع ، وفائدة الرأسمال المستثمر (المجمد) في المخزون ، أي بحساب الفرق فيما اذا افترضنا وضع قيمة هذا المخزون في المصرف . وكذلك عامل تكاليف الشحن والتفريغ والتحميل والمساحة المشغولة بالمخزون وتكاليف التأمين على المخزون ثم التكاليف المكتبية وغيرها من الرسوم المترتبة على المخزون. ولكن عند الحساب هذا لا بد أن ننتبه أيضا إلى تكاليف عدم الاحتفاظ بالمخزون ، مثل تكاليف الضياع الناشيء عن فقدان فرق أسعار

الشراء بكميات اكبر والخسارة التي تنتج عن عدم انتظام التشغيل بسبب فقدان المخزون . وكذلك هامش الخسارة التي قد تأتي نتيجة النقص في المبيعات عند عدم توفر المخزون لاشباع كل الطلب . والتكاليف الإضافية التي قد تنجم نتيجة تشغيل دورات غير اقتصادية بسبب النقص في المخزون ، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم احتمال دفع تكاليف الشراء والنقل الإضافية المترتبة على تكرار عمليات الشراء ، وأخيرا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فقدان ثقة العاملين في المؤسسة والتعاملين معها عند نقص المخزون باستمرار ، وما ينتج عنه من أضرار ، وهذا كله يستدعي الموازنة بين الحالتين .

الانتاج :

يجرى التعرف عليه من البرامج والخطط الإنتاجية المقترحة من قبل الوحدة أو الوحدات الاقتصادية الإنتاجية المتعلقة بالسلعة المعنية بهذا الميزان السلمي وللفترة المحددة له . وهنا ينبغي الاستفادة من تحليل ميزان الطاقة الإنتاجية لهذه السلعة (الأسمت مثلا) ، وتقدير الطاقة الإنتاجية المستحدثة (المضافة) وتقدير المنتج منها خلال فترة تشغيلها ضمن الإطار الزمني للميزان . وكذلك تقدير الطاقة الإنتاجية التي تستبعد (تندثر) وتقدير ما يقابلها من نقصان متوقع في منتج هذه السلعة .

وبالنسبة للسلع الزراعية يعتمد وضع الميزان على خطط المزارع التي تنطلق من المستويات الإنتاجية للطاقت المستغلة فعلا بالإضافة للنتائج المتوقعة في المستقبل من تقلص وإضافات جديدة .

الواردات والصادرات :

يجرى التعرف عليها من برامج الاستيراد والتصدير من الجهات المسؤولة عن التجارة الخارجية ويدخل استيراد أو تصدير هذه السلعة

ضمن اختصاصها .

الاحتياطي :

كما تحدده السلطات المسؤولة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ومن برامج الوحدة الانتاجية ذاتها فيما يخص الاحتياطي الموجود لديها لغرض الموازنة أو الذى يفترض وجوده للفترة اللاحقة . وقد يكون هناك احتياطي آخر على مستوى الاتحاد النوعي أو التنظيم الادارى (المحافظة مثلا) . والمعروف أن احتياطيات الدولة والمؤسسات من الموارد المادية والنقدية تتمتع باهمية متزايدة في تحسين تخطيط الاقتصاد الوطني .

مستلزمات الانتاج :

يستعان هنا بالمعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية) الفنية ، وهي أداة هامة تستعمل في تركيب الموازين السلعية . وهذه المعاملات الفنية تصف كمية المستلزمات الانتاجية (الاستهلاك الوسيط) اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتج . فمعرفة كمية المستخدم من مادة معينة في صناعة معينة تمكن من تقدير المعامل الفني لاستخدام هذه المادة في تلك الصناعة . أى معرفة احتياجات الوحدة الواحدة من الناتج النهائي من هذه المادة .

وهذه المعاملات الفنية تعتبر كقاعدة أساسية للتخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء وللإدارة الناجحة ، ويجرى التفريق بين نوعين من هذه المعاملات .

الأول - المعاملات الفنية الاحصائية ، وهي مستمدة من الواقع الفعلي الذى كان في الماضي أو القائم في الوقت الراهن عند حساب هذه المعاملات الفنية الاحصائية . إلا أن هذه المعاملات الاخبارية ،

توجد بعض الاسباب التي تحدّ من استعمالها عند التخطيط للمستقبل .
مثل التغيير في التركيب الاقتصادى ، والتغيير في الأسعار وما
يقدمه التقدم التقني وليد الثورة العلمية التكنولوجية المستمرة . ولهذا
تكمل هذه المعاملات الفنية ، الإحصائية الاخبارية بتصحيحها
بشكل يعبر عن التعديلات التي يراد إدخالها في الفترة التي ستشمل
بالتخطيط ، وبالتالي نحصل على نوع جديد من المعاملات الفنية ،
هي :

الثاني - المعاملات الفنية التخطيطية ، التي يمكن الوصول إليها من
تجميع المعلومات حول حجم الإنتاج المستهدف للفترة المشمولة
بالتخطيط . وحول حجم الانتاج الفعلي في سنة الأساس وعن
مستلزمات الانتاج الفعلية التي كانت في سنة الأساس .

وأخيرا حول معامل التصحيح الذي يعكس أثر التغيير بالزيادة أو
النقصان المتوقع في مستلزمات الانتاج خلا الفترة المشمولة بالتخطيط
التي يجرى من أجلها إعداد الميزان السلعي .
مخصص الاستثمارات :

يجرى تقديره على أساس حجم الاستثمارات في الخطة موزعا على
مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني استنادا الى المعدلات الاجمالية
للاستخدام السلعي لكل تكوين للموجودات الثابتة (قيمته الف أو
مليون من وحدة عملة البلد المعني مثلا) . والجزء المخصص لبناء
الطاقة الآلية هو المعوّل عليه في زيادة الانتاج السلعي أكثر من الجزء
المخصص للتشيد ، وهذا يجب الانتباه إليه عند توزيع المخصص
للاستثمارات .

الاستهلاك النهائي الخاص والعام :

يتم تقديره استنادا للدراسات الخاصة بالسكان ومعدل زياداتهم

وتركيبتهم العمرى وتوزيعهم في الريف والمدن ومن دراسة أوجه الانفاق التي تبينها دراسات ميزانية الأسرة ، وكذلك درجة مرونة الطلب على السلعة ارتباطا مع التطور الجارى في دخول الأفراد ، وغيرها من العوامل المؤثرة الأخرى في هذا المجال .

موازنة الميزان :

عند العجز في تغطية الاستخدامات ، تجرى دراسة كافة الامكانيات المتاحة والمحتملة في زيادة الانتاج أولا ، ومن ثم بحث إمكانية التسوية عن طريق الاستيراد .

كما يمكن بحث إمكانية تقليص بعض البنود في خانة الاستخدامات . وهنا ينبغي تحديد الأولويات في الاشباع ، اعتمادا على تحليل الآثار التي ستترتب عند تقليص او عدم تغطية المطالب المقترحة في خانة الاستخدامات .

ومن الضروري الربط العضوى بين الموازين والخطط الاثمانية ، وتحديد الحصص الملزمة (بكسر الزاء) . وفي حالة تعذر ذلك ، فقد يتم هذا الربط بصورة غير مباشرة بواسطة آلية الأسعار والأدوات الاقتصادية الأخرى .

مثال تطبيقي :

ضمن نشاط دائرة الموازين الاقتصادية لدى هيئة التخطيط الوطني تم إعداد ميزان سلعي لمادة السكر عن سنة ١٩٨١ وهو ميزان سلعي تاريخي احصائي كما سبقت الاشارة عند التعريف بالموازين السلعية ، فقامت الدائرة المذكورة أولا بمراجعة المعلومات المتاحة في الجهاز المركزى للاحصاء عن إنتاج واستيراد واستهلاك وتصدير مادة السكر . وقد دلت هذه المعلومات على وجود أربعة مصانع تقوم بإنتاج السكر ، ومن معاينة أوجه الاستعمال للسكر ، تبين أنه إضافة

لاستعماله في الاستهلاك العائلي في المنازل وفي أماكن الإقامة الاجتماعية ، فإنه يدخل في صناعة الحلويات والمعجنات وغيرها من الصناعات الغذائية كمادة أولية .

ومن تدفق البيانات من هذه المصانع المنتجة للسكر ، خلال سنة ١٩٨١ يتبين أن انتاجها على التوالي ، كان كما يلي :
(٣١٦ ، ٣٣٨ ، ٤٤٠ ، ٣٢٦) ألف طن . وخلال هذا العام ذاته (١٩٨١) الذي يجرى إعداد الميزان عنه كانت موجودات هذه المصانع المنتجة من السكر في ١ / ١ / ١٩٨١ على النحو التالي (٨ ، ١٦ ، ٢٨) ألف طن ، ثمنها ٣٥٠٠٠ وحدة من عملة البلد المعني (دينار مثلاً) ، وفي العام الذي تم إعداد الميزان السلعي لمادة السكر خلاله ، قامت هذه المصانع الأربعة المنتجة للسكر بالتعاقد على تصدير مليون طن سكر ، كانت قد سلمت من هذه الكمية حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ كمية (٢٤٠ / ألف طن) بسعر الطن الواحد / ٦٠٠ / وحدة من عملة البلد المعني (دينار مثلاً) وقامت هذه المصانع المنتجة للسكر بتزويد محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين (تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية) بكمية (٥٧٦) ألف طن ولمؤسسات التغذية الاجتماعية بكمية (٢٤٤) ألف طن ، كما باعت لوححدات الصناعات الغذائية كمية مقدارها (٣٣٠) ألف طن ، وكانت المعلومات قد أشارت إلى أن محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين كانت تملك في مخازنها في ١ / ١ / ١٩٨١ (١١٠) آلاف طن من السكر ، والوحدات الصناعية هي الأخرى كانت تحتزن في أول المدة بالنسبة لهذا الميزان السلعي مقدار (٤٠) ألف طن سكر . وفي آخر المدة (٣١ / ١٢ / ١٩٨١) كان المخزون الأولي (١٥٠) ألف طن ، والثانية (٥٠) ألف طن من مادة السكر .

والمطلوب : هو تنظيم الميزان الاقتصادي السلعي (الاحصائي التاريخي) لموارد واستعمالات مادة السكر خلال عام ١٩٨١ .
الخطوات التطبيقية لإعداد هذا الميزان السلعي لمادة السكر :

هذه الحالة يناسبها الميزان السلعي من النوع المادى البسيط ، وذلك لأن منتجات المصانع الأربعة من مادة واحدة متجانسة ، يمكن التعبير عنها بمؤشر واحد لتحديد مقادير المنتج منها أو المستورد ، وكذلك المستعمل منها في مختلف أوجه الاستخدام وهذا التجانس يغنينا عن الالتجاء إلى التقدير النقدي لها ، والاكتفاء بوحدة القياس المادى (الطن) كما هو الحال في هذا المثال ، ثم يجرى استخدام المعلومات المتجمعة عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ لتنظيم هذا الميزان السلعي على النحو التالي :

الميزان السلعي لمادة السكر
وحدة القياس : ألف طن
الفترة : خلال عام ١٩٨١
هيئة التخطيط الوطني
دائرة الموازين الاقتصادية
شعبة الموازين السلعية نموذج رقم ...

الكمية ألف طن	الموارد (+)	الكمية ألف طن	الاستخدامات (-)
٢٢٠	١ - المخزون في أول الفترة ١٩٨١ / ١ / ١ : ٧٠ لدى المصانع المنتجة للسكر ١١٠ لدى محلات البيع للمستهلكين . ٤٠ لدى المصانع المستخدمة للسكر كمادة أولية .	٣٢٠	١ - مستلزمات الانتاج : للمصانع التي تستخدم السكر كمادة أولية .
١٤٢٠	٢ - الانتاج خلال عام ٨١ ٣١٦ في المصنع أ ٣٣٨ في المصنع ب ٤٤٠ في المصنع جـ ٣٢٦ في المصنع د ٣ - الواردات : (لا يوجد) ٤ - من الاحتياطي : (لم يسحب) ٥ - موارد اخرى : (لا توجد)	٢٩٠	٢ - الاستهلاك النهائي : ٥٣٦ العائلي المحدد للبيع في السوق . ٢٤٤ الجماعي . ٣ - مخزون آخر الفترة في ١٩٨١ / ١٢ / ٣١ : ٩٠ في المصانع المنتجة للسكر ١٥٠ لدى محلات البيع بالتجزئة . ٥٠ لدى المصانع المستخدمة للسكر كمادة أولية . ٤ - الصادرات : ٥ - الفاقد بانواعه المختلفة
١٦٤٠	مجموع الكميات المتاحة	١٦٤٠	مجموع الاستخدامات

ملاحظات حول اعداد الميزان السلمي لمادة السكر :

من المثال السابق عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ من حيث مختلف المصادر المساهمة في تكوين جانب الموارد المتاحة للاستعمال ، وأوجه الاستخدام المختلفة لهذه المادة تظهر الملاحظات التالية :

إن الموارد المتاحة محليا كانت كلها من المصادر الداخلية ، ولم يكن في مثل هذه الحالة مصدر خارجي ، لا من الاستيرادات ، ولا من المعونات أو الهبات الخارجية ، كما أن بند الاحتياطي لم يحرك خلال هذا العام ١٩٨١ بالنسبة لمادة السكر .

وبالنسبة لموجودات أول الفترة جرى التمييز بين الجهات التي تمتلك هذه الموجودات ، لغرض تسهيل التعرف على سلوك هذه الجهات المتعاملة مع مادة السكر ، في السنة التالية . فالمخزون الذي يزيد عن المستوى المناسب يستدعي البحث عن سبل ترويج هذا المخزون الفائض ، أو التخطيط لتقليص حجم الانتاج إذا كان سيؤدي إلى تراكم فائض في مخزون آخر الفترة بمستوى غير مناسب . فيما نقص المخزون عن معدله المناسب فإنه يتطلب تدابير معاكسه تتمثل اما بترشيد استهلاك مادة السكر ، او التخطيط لزيادة حجم المنتج منه ، لا سيما أن المصانع المنتجة قد التزمت بجزء من إنتاجها للتصدير وفق الاتفاقية المعقودة بتصدير مليون طن سكر .

وفي هذا المثال قد اعتبرنا المستهلكين عائليا وجماعيا لا يمتلكون مخزونا من السكر في أول الفترة ، وذلك لصعوبة حصر مثل هذا المخزون ، وهو بنسبة قليلة في الغالب . وعليه فإن حساب الاستهلاك الخاص العائلي يمكن للسهولة أن يستند على أساس أن هذا الاستهلاك لعام ١٩٨١ يساوي (=) موجودات محلات البيع بالتجزئة (تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية تباع بالتجزئة) في

١/١ / ١٩٨١ ، زائدا (+) مشتريات هذه المحلات خلال العام المذكور ، ناقصا (-) موجوداتها في آخر الفترة في ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ . أي بالافتراض القائم على أن الاستهلاك الخاص العائلي في هذه السنة التي نعد لها الميزان السلعي لمادة السكر ، يتمثل بمبيعات محلات البيع بالتجزئة لهؤلاء المستهلكين .

وفي حالة وجود أكثر من مستوى تجاري لإيصال السلعة التي نقوم بأعداد الميزان عن حركتها ، من المنتج أو المستورد إلى المستهلك ، فإنه ينبغي تعديل الكميات المنتجة أو المستوردة بتغيير مخزون كل مستوى من المستويات التجارية ، وصولا إلى تقدير الاستهلاك الخاص العائلي .

والاستعمال الوسيط للسكر كمادة أولية لدى المصانع المستخدمة له مثل مصانع المواد الغذائية أو غيرها يساوي (=) مشتريات هذه المصانع زائدا (+) مخزونها في أول الفترة في ١ / ١ / ١٩٨١ ، ناقصا (-) مخزونها في آخر الفترة وهي في مثالنا الحالي في ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ .

ومخزون موجودات آخر الفترة جرى تصنيفها وفقا للأسس المعتمدة في تصنيف مخزون موجودات أول الفترة .

ونجد في طرف الاستخدام فقرة تشير إلى كمية الفائدة ، وهي في مثالنا عشرة آلاف طن من السكر تتمثل في العادم في الانتاج مع التالف في التخزين ، أو الهالك بالحريق أو غيره . . . والمهم التأكد في كل مرة من أن الكمية المهدورة دون الاستفادة منها ، هي ضمن المعدلات المبررة ، والعمل دائما على تقليصها إلى أقل حد ممكن .

في هذا الميزان لم يدرج السكر كمادة أولية تحت التشغيل لأن

الميزان لسلعة السكر الجاهزة للاستعمال ، وبالتالي فلا يتضمن المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلعة الجاهزة .

لقد سجلنا في فقرة الصادرات حوالي ربع الكمية المتفق عليها (٢٤٠ ألف من أصل مليون طن) ، لأن الميزان السلعي التاريخي الاحصائي يجب أن يعكس الوقائع الفعلية الحاصلة في الفترة التي يغطيها الميزان ، والكمية المتبقية تعتبر مؤشرا عند وضع الخطة الانتاجية للسنوات التالية . والتعبير النقدي لسعر الطن من السكر المتفق على تصديره ليست ضرورية لإعداد مثل هذا الميزان السلعي بالمقادير المادية ، ولكن بالتأكيد ان هذه المعلومة مفيدة جدا لحساب جدوى التصدير بالنسبة لمادة السكر عند حساب التكاليف ومقارنتها بالعائد الذي يوفره تصدير السكر .

ونظراً لطبيعة السكر باعتباره مادة غذائية لا تتوفر فيها صفات سلع الاستعمال المعمر ، ولا تدخل في سلع التجهيز لبناء أو توسيع الطاقات الانتاجية ، وبالتالي فلم ندرج شيئاً منها في البند المخصص للاستخدام في هذا المجال .

وكما سبقت الإشارة فان كل ميزان سلعي تذكر فيه البنود المناسبة لطبيعة كل سلعة ، ويعود لدائرة الموازين في هيئة التخطيط الوطني ، أو للجهات المماثلة المكلفة بإعداد مثل هذه الموازين ، حق تقدير البنود المعتمدة في تنظيم ميزان أي سلعة من السلع . وعلى سبيل المثال ، فإن تعدد تشكيلة السلع ضمن النوع الواحد ، مثل المحروقات (نفط ، بنزين ، ...) ، أو مواد البناء (اسمنت ، طابوق ، بلوك ، ...) ، أو الخضار (طماطم ، فاصولياء ، باذنجان ، باميا ، ...) ، ومثلها الفواكه (برتقال ، تفاح ، ليمون ، ...) ، من غير الممكن أن نعد ميزانا سلعيا بسيطا لكل

مجموعة منها ، وإنما نحتاج إلى إعداد الميزان السلعي المادي الجزأ ، وهو يعكس بصورة أفضل حركة عدد من هذه السلع المحدودة المتقاربة ، وفي هذا الميزان عمود مستقل في كل طرف (المصادر والاستخدامات) لكميات كل نوع جزئي من أنواع السلع موضوع الميزان مع الإشارة لوحدة قياسها . أي إن عمود المصادر والاستعمالات المخصصة لكميات كل سلعة جزئية مع مفردات المصادر والاستعمالات تشكل ميزانا سلعيًا ماديًا للسلعة الجزئية قائمًا بذاته ، ولكنه متجاور مع موازين جزئية أخرى . لذلك لا يجوز الجمع الأفقي لكميات مختلف السلع الجزئية ، ويكتفي بالجمع العمودي فقط ، وعدا هذا فإن بقية الملاحظات على الميزان السلعي البسيط تنطبق على الميزان السلعي الجزأ ، أو المركب لعدد من السلع المتقاربة .^(١)

ملاحظات إضافية حول الموازين السلعية :

من العرض الموجز السابق للموازين السلعية تبين لنا بأن المعاملات الفنية ، الاحصائية منها والتخطيطية ، لها دور هام في بناء هذه الموازين ، وكما سبقت الإشارة لمفهوم المعامل الفني لعنصر معين ، بأنه المقدار الذي يستخدم في إنتاج سلعة معينة ، ولهذا فهو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر وبين ما يلزم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن إنتاجي معين ، فإذا نظرنا إلى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فإننا نكون أمام مقياس الاستهلاك . أما إذا نظرنا إليها من ناحية كمية الانتاج التي تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما

(١) لمزيد من التفصيل راجع :

د . عبد القادر محمد بودقة : « التخطيط الاقتصادي - أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني » - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - بغداد ١٩٨٠ - ص ٦٤ - ٩٨ .

فإننا نكون أمام مقياس الاستغلال .

والمعاملات الفنية تعتبر الأساس في وضع البرامج الانتاجية المختلفة إذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التي يمكن إنتاجها من سلعة ما من إمكانيات الانتاج التي تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لإنتاج هذه السلعة .

ومن ناحية أخرى يمكن معرفة الكمية التي تدعو إليها الحاجة من سلعة ما من موازين مختلف المواد التي تستخدم هذه السلعة في إنتاجها . وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين السلعية والتوصل إلى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات إنتاج سلعة ما حتى يزداد انتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لإقامة التوازن بين جانبي الميزان.

ويستخدم معيار المعامل الفني في التخطيط إذا كان متعلقا بمستوى الوحدة الانتاجية ، أما إذا تعلق العمل التخطيطي بمستوى من مستويات التصوير الجمعي فإن أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية وهي متوسطات لكل فرع إنتاجي محسوبة على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تتمتع حاليا بإنتاجية أعلى من المتوسط الحالي لإنتاجية الوحدات الانتاجية .

فهي تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تسمى في البلدان الأكثر تجربة في التخطيط الشامل ، بالوحدات القائمة من الدرجة الثانية (وذلك لأن الوحدات من الدرجة الأولى تمثل الوحدات التي نجحت فيها التجارب المتعلقة بإدخال أحدث الوسائل الفنية ، ومن ثم فإن دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذي يتعين اتباعه في الوحدات الأخرى) .

وتبين المعاملات الفنية للوحدات القائمة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذي يلزم ويمكن الوصول إليه في الفرع الإنتاجي

محل الاعتبار خلال الفترة التالية . (١)

هذا وقد وجهت إلى الموازين السلعية بعض الانتقادات ، من أهمها :

أن استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن إلا من معرفة الكميات من مختلف الأنواع للمنتجات اللازمة مباشرة لإنتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المستخدمات اللازمة بصفة غير مباشرة لإنتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيرا في الاعتبار رغم أهميتها . ويرجع السبب في ذلك إلى أنه عند تغيير إنتاج أية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالي على الإمكانيات الإنتاجية للسلع الأخرى . وأنه من الصعوبة بمكان متابعة آثار هذا التغيير في نظام الموازين بأكمله ، بما يتضمن ذلك من وجوب إعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير المبدئي الذي وقع . لذلك فإنه يكتفي عادة بحساب الآثار المباشرة للإنتاج حسابا دقيقا مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة على إنتاج بعض السلع الأساسية فقط دون غيرها .

وعدم التمكن من نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الإنتاج من المشروعات إلى هيئة التخطيط الوطني (أو ما يناظرها) . فالمعاملات الفنية قد لا تتسم في الكثير من الأحيان بالواقعية ، نتيجة تعذر إظهار ظروف إصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق . كما أن تغيير الفنون الانتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة ، أو وقوع أحداث غير متوقعة أثناء تنفيذ الخطط الاقتصادية ، أو تجاوز بعض المشروعات لأهدافها يؤدي إلى

(١) د . مدحت عبد الحميد صادق « الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط » - دار الجابعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٧ - ص ١٨٣ .

إصابة الموازين السلعية بحالة عدم الاستقرار .

وأخيرا فإن الموازين السلعية يقتصر استخدامها على التعرف على شروط التناسب بتوازنات جزئية في الاقتصاد الوطني ، أي بتوازن فروع النشاط الوطني وهذا يعني توازن فروع النشاط الاقتصادي كلا على حدة ، فهي لا تبين شروط التوازن العام بين الانتاج الكلي والاستخدامات المختلفة له ، وهي الشروط التي تضمن تناسق الخطة في مجموعها .^(١)

هذه الانتقادات مع وجاهة البعض منها وضرورة الاحتراز مما نبهت إليه من أوجه النقص في هذه الأداة التخطيطية التي نحن بصدددها (الموازين السلعية) إلا أنها في تقديرنا لا تقلل من أهميتها في العمل التخطيطي .

وهذه الموازين السلعية إنما هي جزء من نظام الموازين وبوحدتها مع غيرها وبتحسينها المستمر يمكن أن نحصل على أداء أفضل باستخدامها في التخطيط الشامل لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

موازين الفروع الانتاجية :

المحاسبة القومية تحتزل الفروع الانتاجية ضمن قطاعات على مستوى عال من التجميع ، وبالتالي تحصر كل فروع الانتاج المادي في البلاد داخل القطاعات السلعية التي لا يتجاوز عددها أصابع اليدين العشرة ، وكما هو معروف عمليا فإنه كلما ازداد عدد القطاعات ، وفروع هذه القطاعات في خارطة الاقتصاد الوطني كلما كان التمثيل لخصائصها يظهر أمام المخططين بشكل أفضل ،

(١) انظر المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

وصارت تعكس لهم الواقع الموضوعي وتشابكاته المتعددة الجوانب .

فالقِطاع الزراعي ، من الممكن أن نميز داخله فروع الإنتاج النباتي ، وفرع الإنتاج الحيواني ، وفرع إنتاج الغابات وفرع الصيد ، وقد نفرّد للصيد السمكي فرعاً مستقلاً . . . الخ .

وفي القِطاع الصناعي يوجد تقسيم دولي متعارف عليه لفروع الصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية والغزل والنسيج . . . الخ .

ولغرض تسيير مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد تقوم دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطني بإعداد موازين اقتصادية (تاريخية إحصائية) عن مدخلات ومخرجات كل فرع اقتصادي هام ، ومع مرور الزمن يجري تحسين هذه الموازين .

وفي الصفحة التالية نموذج مبسط لغرض الإيضاح لميزان الفرع الإنتاجي :

نموذج مبسط لغرض الايضاح

- لميزان الفرع الانتاجي
- بملايين وحدة عملة البلد المعني
- بالأسعار
- عن فترة

المدخلات	المخرجات
<p>١ - موجودات اول الفترة في ١ / ١ / :</p> <p>أ - السلع الجاهزة .</p> <p>ب - منتجات تحت التشغيل .</p> <p>ج - مواد اولية .</p> <p>د - خدمات مختلفة متعاقد عليها وتم دفع أثمانها ولم تنفذ بعد</p> <p>٢ - مشتريات مواد أولية من الفروع الأخرى :</p> <p>أ - من الفرع الأول .</p> <p>ب - من الفرع الثاني .</p> <p>ج -</p> <p>د -</p> <p>٣ - اندثار وسائل الانتاج :</p> <p>أ - الآلات والمكائن</p> <p>ب - المباني .</p> <p>ج - أخرى</p>	<p>١ - مبيعات للاستهلاك النهائي :</p> <p>أ - للاستهلاك الخاص العائلي</p> <p>ب - للاستهلاك الجماعي .</p> <p>٢ - مبيعات للاستعمال المعمر :</p> <p>أ - للاستهلاك الخاص العائلي</p> <p>ب - للاستهلاك الجماعي .</p> <p>٣ - مبيعات للفروع الانتاجية لغرض الاستهلاك الوسيط :</p> <p>أ - للفرع الأول .</p> <p>ب - للفرع الثاني .</p> <p>ج -</p> <p>د -</p> <p>٤ - مبيعات لتكوين الطاقة الانتاجية :</p> <p>أ - لغرض بناء طاقات انتاجية جديدة</p> <p>ب - لغرض تطوير الطاقات الانتاجية القائمة .</p> <p>ج - لزيادة الاحتياجات الاجتماعية .</p>

تكملة ميزان الفرع الإنتاجي

المدخلات	المخرجات
<p>٤ - عوائد الحكومة الموزعة :</p> <p>أ - عوائد النشاط الاقتصادي مثل أرباح القطاع العام وضريبة رقم الأعمال وما شابهها .</p> <p>ب - عوائد النشاط التقليدي من رسوم زائدا الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، ناقصا اعانات الإنتاج (إن وجدت) .</p>	<p>٥ - صافي التعامل مع العالم الخارجي :</p> <p>الصادرات من ناتج هذا الفرع مطروحا منها مستورداته من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة (لا يشمل صافي التعامل مع العالم الخارجي مستوردات وصادرات الفرع الإنتاجي من الأصول الثابتة .</p>
<p>٥ - عوائد القطاع الاهلي الموزعة :</p> <p>أ - الاجور والمرتبات .</p> <p>ب - الربح والفوائد .</p> <p>ج - الارباح الموزعة .</p> <p>د - المكافآت والحوافز وأقساط الضمان والتقاعد . . الخ</p> <p>٦ - العوائد غير الموزعة :</p> <p>أ - عوائد القطاع الحكومي .</p> <p>ب - عوائد القطاع الاهلي .</p>	<p>٦ - موجودات آخر الفترة في ١٢/٣١</p> <p>أ - السلع الجاهزة .</p> <p>ب - منتجات تحت التشغيل .</p> <p>ج - مواد أولية .</p> <p>د - خدمات مختلفة .</p> <p>٧ - الفاقد بأنواعه المختلفة إذا كان موجودا فعلا .</p>
المجموع الكلي للمدخلات	المجموع الكلي للمخرجات

غالبية البنود الواردة في هذا الميزان للفرع الإنتاجي ينطبق عليها ما جاء في الميزان السلعي ، وكما في ذلك هنا أيضا يمكن القول بأنه ليس من الضروري أن توجد جميع بنوده في كل الفروع الانتاجية . فبعض الفروع قد لا تقدم منتجات للاستعمال المعمر وبعضها قد لا يستورد أولا يصدر شيئا ، وغيرها قد لا يتلقى إعانات إنتاج . . إلى آخر ذلك من الاحتمالات . إن دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطني بإمكانها تكييف بنود ميزان كل فرع إنتاجي طبقا لمعطيات الواقع المحسوس ، على أن يتوفر التجانس في تصنيف مفردات جميع هذه الموازين القطاعية (وفروع القطاعات الإنتاجية) ، تسهيلا لإعداد جدول التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني .

وكما سبقت الإشارة بالنسبة للاندثارات ، أي مساهمة الأصول الثابتة المختلفة المستعملة في المكونات الكلية للفرع الإنتاجي ، حيث توجد عدة طرق محاسبية لتقديرها ، أشهرها الطريقة المستقيمة أو طريقة القسط الثابت . والمهم في النشاط الاقتصادي هو الاندثارات بقيمتها الحقيقية الواقعية ، وليس الاندثارات بقيمتها المحاسبية الدفترية .^(١)

ميزان الاستهلاك النهائي :

هذا الميزان يمكن أن يعكس في قسمه الأول الاتجاهات الرئيسية للتغيرات التركيبية في داخل الاستهلاك النهائي ، وفي المصادر المادية لتأمينه ، وفي قسمه الثاني يمكنه أن يبين أشكال تصريف الاستهلاك النهائي ، والتغيرات في أسلوب إشباع الحاجات .

كما أن هذا الميزان يساعد على معرفة العلاقة بين وتيرة نمو الاستهلاك النهائي كمجموعة ، بنمو الإنتاج ، وبنمو مستوى الحياة

(١) راجع د . عبد القادر « التخطيط الاقتصادي » - مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ .

وتطوير أبرز التناسبات في التركيب المادي للاستهلاك النهائي ومنه وتيرة نمو إشباع المجموعات الرئيسية من الحاجات الأساسية ، كما أنه يبين العلاقة المتبادلة بين تركيب محتوى الاستهلاك النهائي وبين تطور التركيب المادي للمصادر التي تغطي الاستهلاك النهائي .

وبين هذا الميزان أيضا حصة الاستيرادات في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي المادي بأسره ، وفي كل فئة منه . ويكشف لنا كذلك تطور التغيرات في أسلوب تحقيق كل حقل من الاستهلاك النهائي والأهمية الاجتماعية لذلك .

وهذا الميزان للاستهلاك النهائي يتيح للمخططين التعمق في تحليل العلاقة بين توزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه بين الفئات الاجتماعية ، وكذلك يساعد هذا الميزان على إيجاد التوافق بين الجانب المادي والجانب القيمي (النقدي) لعملية تجديد الإنتاج الموسع .

وأخيرا فإن هذا الميزان يسهل عملية البحث العلمي لمتابعة نمو الاستهلاك النهائي للمواطنين من حيث الكم والكيف وتنظيم هذا الميزان ببنوده الرئيسية ، يمكن أن يكون على النحو التالي :

مخرج ميزان الاستهلاك النهائي للمقترعة فيما بين وحدة القياس

[illegible]

٤ - الموازين المالية ، ومنها ميزان الدخل الوطني

الموازين المالية :

هي جزء من نظام الموازين تعكس العلاقات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود في المجالات التي توضع لها ، وأهمها ميزان الدخل الوطني ، وبالتالي فهي الجانب المقابل للجانب المادي العيني الذي تغطيه بعض الموازين المادية التي تحدثنا عنها بإيجاز في الصفحات السابقة .

وهذه الموازين المالية تقوم الى جانب ربط التدفقات المالية بالتدفقات المادية العينية في الاقتصاد الوطني ، بدور الأداة التخطيطية للمقادير المالية كالأثمان والضرائب والأرباح والأجور والحوافز .

ميزان الدخل الوطني

الدخل الوطني هو القيمة الجديدة التي يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال فترة معينة (عادة سنة) ، وتمثل الفرق بين قيمة المنتج الاجتماعي في هذه الفترة معبرا عنها بالنقود وقيمة المصروف لإنتاجها من مواد أولية ووقود ومواد مساعدة ، واندثار مباني الانتاج ومكثنة وآلاته . إن الدخل الوطني من حيث شكله الطبيعي المادي يمثل كل المواد المنتجة للاستهلاك الشخصي ، وذلك الجزء من وسائل الانتاج المخصصة للتوسع اللاحق ، إن طبيعة الدخل الوطني وتوزيعه تحددهما طبيعة النظام الاجتماعي ^(١) ويضاف لهذا التعريف بأن استهلاكه يجب ألا يقل من الثروة الوطنية . وهذا

(١) - مجموعة من المؤلفين : « القاموس السياسي » - تعريب عبد الرزاق الصافي ، مكتبة النهضة ، بغداد ١٩٧٣ .

التعريف للدخل الوطني يستند على تعريف للعمل المنتج باعتباره العمل الجاري في نطاق الإنتاج المادي المعد بصورة مباشرة لإنتاج الخيرات المادية .

ولهذا فهو أي شكل اجتماعي تاريخي معين يكون دائما أساس حياة المجتمع .^(١)

وميزان الدخل الوطني يعرفنا مستوى هذا الدخل ومكوناته ، ومعدلات نموه تبين للمحلل والمخطط الاقتصادي خصائص عملية تجديد الإنتاج الموسع والمستوى المعاشي للسكان من المعدل الحسابي العام لمتوسط حصة الفرد من هذا الدخل ، كما نتعرف منه على طاقة البلاد وتركيب بُنية الاقتصاد الوطني بفروعه المختلفة . إن مقدار حجم الدخل الوطني وتشكيلته يرتبطان قبل كل شيء بالظروف الطبيعية السائدة وبتقدم العلوم وعمدى الاستفادة منها ، وكذلك بإنتاجية العمل المجتمعي ، وبحجم السكان وعدد العاملين منهم في نطاق الإنتاج المادي والبحث العلمي ، وبما يوفر لهم من تأهيل مستمر ومن وسائل العمل المادية المتقدمة ، وأخيرا فالدخل الوطني يرتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل الذي يجب أن يقوم على أسس رشيدة .

كما أن ميزان الدخل الوطني بجانبه الذي يبين عائدية الملكية يشير إلى اتجاه التطور ولمصلحة من الطبقات والفئات الاجتماعية . وهذا الميزان يبين أيضا حركة الدخل الوطني .

إنتاج الدخل الوطني - توزيعه الأولي وإعادة توزيعه - استخدامه النهائي .

(١) مجموعة من المؤلفين : « موجز القاموس الاقتصادي » - تعريب د . مصطفى الدباس - دار الجماهير العربية - دمشق ١٩٧٢ .

وإنتاج أو توليد الدخل الوطني يتحقق في الفروع الانتاجية المادية وفي فروع الخدمات الفعالة المكتملة لها . وهي الزراعة والغابات والصيد والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة والبناء والتشييد ، والنقل والمواصلات اللذان يخدمان العمليات الانتاجية ، والتجارة بمقدار ما يحدث فيها من استمرارية لعملية الإنتاج في نطاق التداول للسلع ، مثل إعداد السلع وتعبئتها وحفظها وإيصالها للمستهلك (واستبعاد العمليات المتكررة غير الضرورية والمضاربة) .

وتحسب كذلك ضمن المنابع المكونة للدخل الوطني ، التغذية العامة في المطاعم وبعض الفروع الأخرى ، مضافا الى كل ما تقدم الصافي الإيجابي للتعامل مع العالم الخارجي ، على النحو التالي :

الناتج الاجتماعي الإجمالي من جميع الفروع الإنتاجية التي سبق ذكرها .		
<p>الجزء المقتطع لتعويض المندثر من الموجودات الثابتة والمتداولة .</p> <p>الناتج الاجتماعي الصافي المعسّد بالقيم المضافة الجديدة ، وهو ما يسمى بالدخل الوطني .</p> <p>(الاجور ، والمرتبّات ، الارباح ، الربح ، الفوائد) .</p>	<p>مواد خام واولية ومساعدة وطاقه .</p>	<p>اندثار وسائل العمل (مباني ، مكائن ، معدات) .</p>

والحساب إما أن يكون بسعر السوق ، وهو يتضمن الضرائب غير المباشرة مستبعدا منه الإعانات الحكومية التي تقدم للمنتجين لإنتاج بعض السلع ، أو أن يكون الحساب بسعر تكلفة عناصر الإنتاج ، حيث تستبعد الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على إنتاج السلع ، إلا أنه تضاف له الإعانات الحكومية .

وهذا الميزان للدخل الوطني يحسب بالأسعار الجارية الفعلية لتوضيح العلاقات المتبادلة والتناسبات الفعلية في الاقتصاد الوطني بالأسعار الجارية خلال مراحل العملية الاقتصادية لتكوين الدخل الوطني وتوزيعه وإعادة توزيعه واستخدامه النهائي .

ويحسب ميزان الدخل أيضا بالأسعار الثابتة لقياس معدل نموه المادي ، وكذلك لقياس معدل نمو إنتاجية العمل الاجتماعي ، ولمعرفة مستوى حياة السكان بصورة أدق عند المقارنة بين هذه المؤشرات خلال عدد من السنوات على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

في الممارسة العملية توجد مشاكل كثيرة في حساب الدخل الوطني وتوجد وجهات نظر متعددة للقطاعات التي تدخل في حساب توليد الدخل الوطني ، كإدخال فروع الخدمات باعتبارها تخلق دخلا جديدا ، أو باستبعادها باعتبارها تحصل على دخلها من عمليات إعادة التوزيع للدخل الوطني .^(١)

وفيما يخص كل بند من بنوده توجد اجتهادات بتصنيف من هم منتجون أوليون ومن هم منتجون غير أولين كما اصطلحت عليهم الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، ولكل هذا وغيره ينبغي على المختص الرجوع إلى المراجع المتخصصة بهذا الموضوع .

(١) د . عز الدين جوني : « احصاء انتاج الدخل الوطني وتطبيقاته ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ١٩٧٥ .

وبالنسبة للتوزيع الأولي للمداخيل الأساسية ، فإنه يتحقق في القطاعات الإنتاجية لمن ساهم في إنتاج هذا الدخل المادي ، على النحو التالي :

أ - نصيب الأهالي ، ويشمل الأجور والمرتبات وجزء من الأرباح في هذه القطاعات المنتجة ، سواء أكانت دخولاً عينية أو دخولاً نقدياً ، بما فيها دخول الحرفيين والتعاونيين الزراعيين ، أو أصحاب المزارع الخاصة ، المشاريع المنتجة الخاصة الأخرى .

ب - نصيب المجتمع ، الذي يتمثل في الأرباح المكونة في المؤسسات المنتجة العائدة للمجتمع ، وضريبة رقم الأعمال (وهي ضريبة التداول المفروضة على السلع المنتجة وتدخل في تكوين السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة وهذه الضريبة تذهب إلى ميزانية الدولة العامة ، وهي أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي وعرض السلع والخدمات ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك) .

ويضاف إلى ما تقدم من نصيب المجتمع ، صافي دخول التعاونيات الإنتاجية التي لم توزع على الأعضاء ومدفوعات التأمينات الاجتماعية المخصصة من الأجور والمرتبات .

أما التوزيع الثانوي للمداخيل المشتقة الفرعية خلال عمليات إعادة التوزيع للدخل الوطني ، فهو يتضمن ما يلي :

أ - ما يحصل عليه الأهالي في الأنشطة المنتجة وغير المنتجة من إعادة توزيع الدخل ، مثل أجور ومرتبات المشتغلين في القطاعات غير المنتجة ، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية ، والمنح الدراسية وتحويلات الجهاز المصرفي ومؤسسة التأمين وما شابه ذلك . أما مدفوعات الأهالي في التوزيع الثانوي ، فتشمل ما يدفعونه لقاء خدمات الأنشطة غير الإنتاجية وضرائب الدخل للحكومة

ومدفوعاتهم للجهاز المصرفي ولؤسسة التأمين والمجالات
المماثلة .

والفرق بين ما يحصلون عليه وما يدفعونه في هذا التوزيع
الثانوي ، وفي الغالب يكون إيجابيا يزيد في حجم الدخل
الأساسية في التوزيع الأولي ، وهذا المجموع يشكل الدخل
النهائي للأهالي .

ب - التدفقات المالية في القطاعات المنتجة ، خلال التوزيع
الثانوي للدخل مثل التحويلات الداخلية من هذه القطاعات
المنتجة إلى القطاعات غير المنتجة في شكل أجور ومرتبآت لشغيلة
غير منتجين لقاء خدمات معينة كمدفوعات اجتماعية أخرى لقاء
خدمات غير منتجة . وتحويلات هذه القطاعات المنتجة إلى
ميزانية الدولة على شكل ضرائب ، وكسديد قروض للجهاز
المصرفي ولؤسسة التأمين وما شابه ذلك .

ومن الناحية الأخرى فإن القطاعات المنتجة تحصل في التوزيع
الثانوي على قروض من الجهاز المصرفي وتحويلات من ميزانية
الدولة ومن مصادر أخرى .

والفرق بين ما تدفعه وتحصل عليه هذه القطاعات المنتجة ، في
الغالب يمثل عجزا كنتيجة لزيادة المدفوعات على المقبوضات
خلال إعادة التوزيع الثانوي للدخل . وتسوية هذا العجز
تتحقق من فائض التوزيع الأولي الموجود فعلا في هذه القطاعات
الإنتاجية .

ج - التدفقات المالية في القطاعات غير المنتجة ، حيث لا تشارك هذه
القطاعات بصورة مباشرة في إنتاج الناتج المادي الاجتماعي ،

وبالتالي لا تشترك مباشرة في تكوين أو خلق الدخل الوطني ، بل تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوي . فتحصل هذه القطاعات غير المنتجة ، وأغلبها إدارات حكومية ، على معظم دخولها من ميزانية الدولة كمخصصات لها . وذلك نظرا لأنها لا تستهدف الربح أصلا ، بل إن كثيرا من الخدمات التي تقدمها قد تكون بدون مقابل (إدارة ، دفاع وأمن ، بحث علمي) ، وبالتالي لا يمكنها تمويل نشاطاتها ذاتيا مثل المؤسسات المنتجة . إلا إذا كانت تحصل على دخول لقاء الخدمات التي تقدمها (تعليم ، صحة ، ثقافة ، إسكان ، نقل ومواصلات ... الخ) .

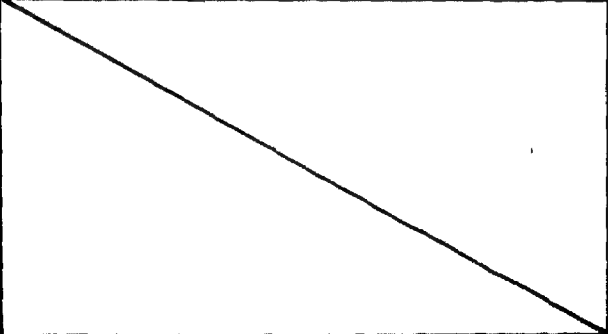
أما نفقات القطاعات غير المنتجة فهي تنحصر في مدفوعاتها لميزانية الدولة (اشتراكات وتأمينات) وإلى الأهالي على شكل أجور ومرتبات ومعونات اجتماعية وما شابه ذلك .

إن عملية إعادة توزيع الدخل الوطني تتحقق بالدرجة الرئيسية من خلال ميزانية الدولة والموازنات التي تعدها الإدارات المحلية .

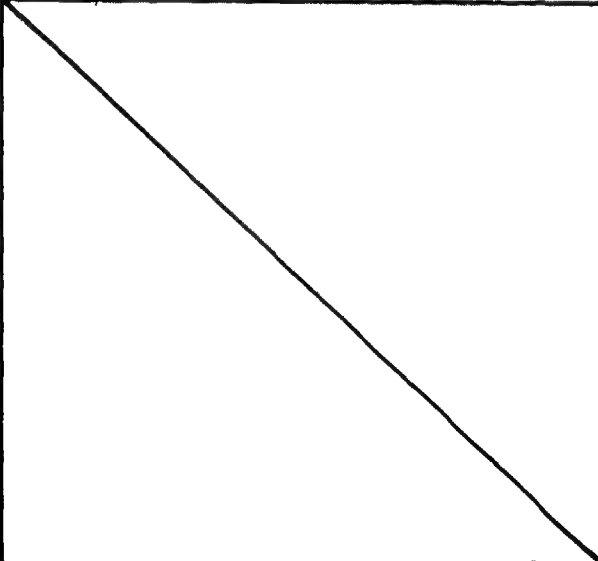
والاستخدام النهائي عند الأهالي وفي القطاعات المنتجة وفي القطاعات غير المنتجة يجري تفريقه على أساس :

أ - ما يستخدم نهائيا من هذا الدخل الوطني لغرض الاستهلاك النهائي .

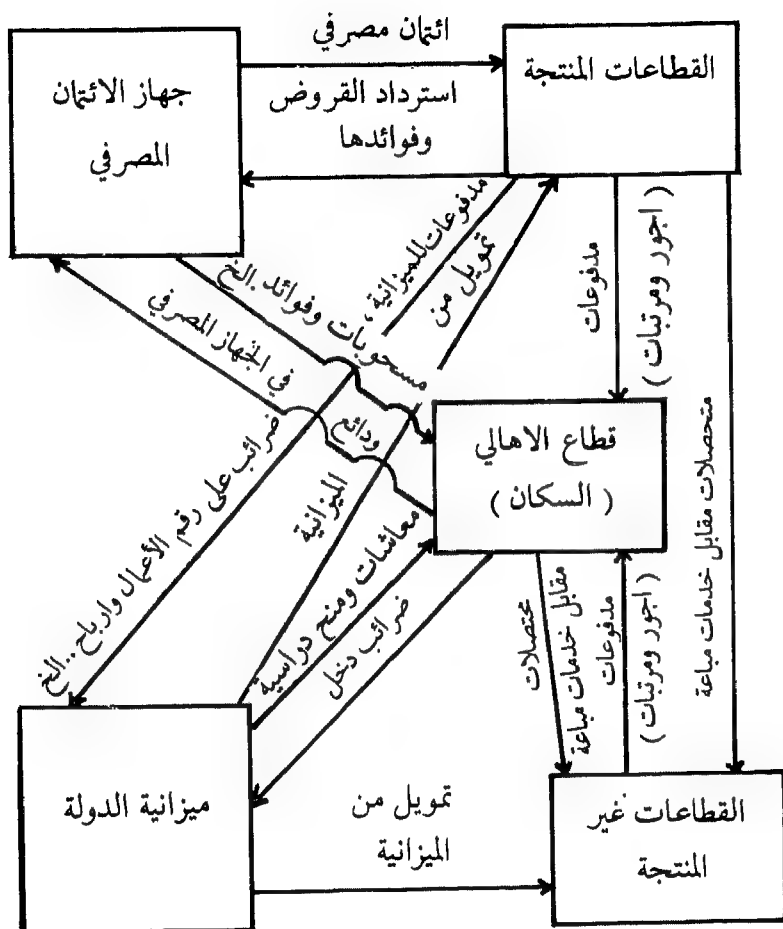
ب - ما يستخدم منه لغرض التراكم الموجه للاستثمارات الجديدة لتوسيع عملية تكرار الانتاج ، وبالتالي لتأمين المستلزمات الضرورية لخلق دخل وطني جديد أكثر نموا وتنوعا من الدخل الذي جرى استخدامه .

توزيعه الاولي	مليون دينار
<p>١ - <u>دخل الاهالي :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - أجور عمال منتجين . - صافي إنتاج مزارعين فرديين . - دخل أعضاء التعاونيات . - صافي دخل أفراد القطاع الخاص في المؤسسات المنتجة غير الزراعية . 	٤٠٠
<p>٢ - <u>دخل المجتمع :</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - أرباح المؤسسات المنتجة العامة . - ضريبة رقم الأعمال على المنتجات . - صافي دخل التعاونيات . - اشتراكات تأمينية اجتماعية . 	٤٠٠
<p>٣ - <u>قطاعات غير منتجة :</u></p> <p>ليس لها دخل في التوزيع الأولي ، لأنها لا تنتج شيئاً مادياً بصورة مباشرة .</p>	٠٠٠
	
الدخل الوطني	٨٠٠

توزيعه الثانوي	مليون دينار
١ - صافي دخل الأهالي :	(٨٠ +)
أ - دخول :	(٢٠٠)
- أجور عمل غير منتج .	١٣٥
- معاشات ومنح دراسية .	٥٠
- مقبوضات من المصارف والتأمين .	١٥
ب - نفقات :	
- مقابل خدمات غير منتجة .	٥٥ -
- ضرائب دخول ورسوم .	٤٠ -
- مدفوعات للمصارف والتأمين .	٢٥ -
٢ - صافي دخل القطاعات المنتجة :	(٢٨٠ -)
أ - دخول :	(٨٠)
- من ميزانية الدولة للتراكم .	٥٥
- من المصارف كائتمان .	٢٥
ب - نفقات :	(٣٦٠ -)
- الى ميزانية الدولة كضريبة رقم أعمال واشتراكات تأمين .	٣١٠ -
- للمصارف كتسديدات .	٢٠ -
- للقطاعات غير المنتجة لقاء خدمات .	٣٠ -
٣ - صافي دخل القطاعات غير المنتجة :	(٢٠٠)
أ - دخول :	(٣٣٥)
- تخصيصات من ميزانية الدولة .	٢٥٠
- من الأهالي .	٥٥
- من القطاعات المنتجة .	٣٠
ب - نفقات :	(١٣٥ -)
- أجور للأهالي .	١٣٥ -
الدخل الوطني خلال حركة إعادة توزيعه الثانوي	

توزيعه النهائي	مليون دينار
١ - الأهالي :	(٤٨٠)
- الدخل من التوزيع الأولي .	٤٠٠
- صافي الدخل من التوزيع الثاني .	٨٠ +
٢ - القطاعات المنتجة :	(١٢٠)
- الدخل من التوزيع الأولي .	٤٠٠
- صافي الدخل من التوزيع الثاني .	٢٨٠ -
٣ - القطاعات غير المنتجة :	(٢٠٠)
- الدخل من التوزيع الأولي
- صافي الدخل من التوزيع الثاني .	٢٠٠ +
	
الدخل الوطني في توزيعه النهائي	٨٠٠

استخدامه النهائي	مليون دينار
١ - <u>الدخل النهائي للأهالي :</u>	(٤٨٠)
- استهلاك فردي .	٤٥٠
- ادخار للتراكم الخاص .	٣٠
٢ - <u>الدخل النهائي للقطاعات المنتجة :</u>	(١٢٠)
- ادخار للتراكم العام .	١٠٠
- احتياطات .	٢٠
٣ - <u>الدخل النهائي للقطاعات غير المنتجة</u>	(٢٠٠)
<u>بصورة مباشرة :</u>	
- استهلاك جماعي .	١٢٠
- ادخار للتراكم .	٨٠
/	
الدخل الوطني في استخدامه النهائي	٨٠٠



(١) د. مدحت صادق : « الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

بعد أن تعرفنا على ميزان الدخل الوطني بمفاهيمه وبنوده وحركته ابتداء من توليده ومروراً بتوزيعه الأولي وتوزيعه الثانوي وتوزيعه النهائي وصولاً إلى استخدامه النهائي ، نكمل هذا الميزان بحسابات تسويات الموازنات المشتقة منه على النحو التالي :

حساب قطاع الأهالي (مليون دينار)

الاستخدامات (-)		الموارد (+)	
مصرفات للحصول على الخدمات .	٥٥	أجور العاملين في القطاعات المنتجة .	٤٠٠
ضرائب دخل .	٤٠		
مدفوعات للمصارف والتأمين .	٢٥	معاشات ومنح دراسية	٥٠
		دخول من المصارف والتأمين	١٥
(رصيد) للاستخدام النهائي .	٤٨٠	أجور العاملين في القطاعات غير المنتجة .	١٣٥
مجموع الاستخدامات	٦٠٠	مجموع الموارد	٦٠٠

حساب القطاعات المنتجة (مليون دينار)

الاستخدامات (-)		الموارد (+)	
مدفوعات لميزانية الدولة	٣١٠	فائض (للمجتمع)	٤٠٠
مدفوعات لجهاز الائتمان	٢٠	مخصصات ميزانية الدولة	٥٥
مدفوعات خدمات غير منتجة .	٣٠	للاستثمار .	
(رصيد) للاستخدام النهائي	١٢٠	ائتمان من الجهاز المصرفي	٢٥
مجموع الاستخدامات	٤٨٠	مجموع الموارد	٤٨٠

حساب القطاعات غير المنتجة (مليون دينار)

الاستخدامات (-)		الموارد (+)	
مدفوعات (أجور) للأهالي	١٣٥	متحصلات من السكان	٥٥
(رصيد) للاستخدام النهائي .	٢٠٠	(خدمات مباحة)	
		متحصلات من القطاعات المنتجة (خدمات مباحة)	٣٠
		مخصصات ميزانية الدولة	٢٥٠
مجموع الاستخدامات	٣٣٥	مجموع الموارد	٣٣٥

حساب ميزانية الدولة (مليون دينار)

الاستخدامات (-)		الموارد (+)	
مخصصات للقطاعات المنتجة	٥٥	٣١٠ من القطاعات المنتجة (فائض وضرائب واشتراكات وتأمينات اجتماعية) .	
(استثمارات واحتياطات)		٤٠ ضرائب داخل .	
معاشات ومنح دراسية .	٥٠	٥ فائض جهاز الائتمان .	
(رصيد) لتمويل	٢٥٠		
القطاعات غير المنتجة .			
مجموع الاستخدامات	٣٥٥	مجموع الموارد	٣٥٥

حساب جهاز الائتمان (مليون دينار)

الاستخدامات (-)		الموارد (+)	
مسحوبات الأهالي	١٥	٢٥ ودائع الاهالي .	
واقراض واشتراكات تأمين .		٢٠ تحصيلات من القطاعات المنتجة	
ائتمان للقطاعات المنتجة .	٢٥		
(رصيد) فائض محمول	٥		
لميزانية الدولة .			
مجموع الاستخدامات	٤٥	مجموع الواردات	٤٥

الصورة الإجمالية لتسوية الموازنات (مليون دينار)

الموارد (+)	الاستخدامات (-)	الحسابات الرئيسية
٦٠٠	٦٠٠	حساب قطاع الأهالي .
٤٨٠	٤٨٠	حساب القطاعات المنتجة .
٣٣٥	٣٣٥	حساب القطاعات غير المنتجة .
٣٣٥	٣٣٥	حساب ميزانية الدولة .
٤٥	٤٥	حساب جهاز الائتمان .
١٧٩٥	١٧٩٥	إجمالي الموارد تساوي إجمالي الاستخدامات

هذا ويمكن صياغة العلاقة التوازنية الإجمالية التي يتضمنها ميزان الدخل الوطني ضمن إطار ميزان الاقتصاد الوطني بأسره على النحو التالي :

• الإنتاج الاجتماعي الاجمالي + الواردات :

يساوي الاستهلاك الانتاجي الوسيط زائدا (+) الاستهلاك النهائي (+) الادخار للتراكم الرأسمالي للاستثمارات زائدا (+) الصادرات .

استنادا لمفهوم الدخل الوطني في إطار نظام الموازين الاقتصادية ، الإحصائية منها والتخطيطية يمكن أن نتيين وجهين للدخل الوطني . أحدهما هو الوجه النقدي (المالي) كما أشرنا اليه في الصفحات

- السابقة ، والآخر وجه عيني (مادي) يتضمن :
- ناتج سلع الاستثمار الرأسمالي لتجهيز وسائل الإنتاج ، ويطلق عليه الفرع (أ) .
- ناتج سلع الاستهلاك النهائي ويطلق عليه الفرع (ب) .

وهذا التصنيف قائم استنادا إلى طبيعة مستخدم الناتج ، وتوجد بين الفرعين الف وباء علاقة ضرورية جداً ، وينبغي على المخططين إدراك هذه العلاقة والتعرف على النسب التي تحفظ التوازن فيما بينها وتؤدي إلى تطورها معا . وسوف نوضح هذه العلاقة الضرورية القائمة على أساس تقسيم عملية تجديد الإنتاج الموسع إلى فرعين ، أحدهما ينتج وسائل الإنتاج (أدوات ومواد العمل) ، والآخر ينتج مواد الاستهلاك النهائي بمثال يستند إلى أرقام افتراضية خلال سنوات خطة خمسية لأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

إن هذا الميزان لتوليد وتوزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل الوطني منظورا إليه بوجهيه النقدي (المالي) والعيني (المادي) يتيح للمخططين إمكانيات تحليلية ومخطيطية هامة جدا . فهو يتيح على سبيل المثال إمكانية الربط على المستوى الإجمالي ما بين الخطة العينية والخطة المالية ، كما أن هذا الميزان يكشف للمخططين هيكل الاقتصاد الوطني والوزن النسبي لقطاعاته المختلفة ، مما يتيح إمكانية أفضل لتحديد اتجاهات التطور المستقبلية على ضوء اختيارات المجتمع للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وذلك بالتأثير على التناسب لصالح الهيكل المنشود لمعالجة الهيكل المختل الموروث من السابق وتسوية أزمتة التركيبية من خلال التوزيع المتناسب للدخل بين الأجيال . وهذا يرتبط بمعرفة العلاقة النسبية التي يوفرها هذا الميزان بين رصيد الاستهلاك النهائي ورصيد التراكم

للاستثمارات ، والامكانيات المتاحة للتنمية الشاملة ، بتعبئة الفائض الاقتصادي المتاح والمحتمل لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية الإنسان المواطن الايجابي .

وفي مجال التوزيع يوفر الميزان إمكانية لمعرفة العلاقة النسبية بين عوائد العمل وعوائد التملك وسبل التأثير عليها ، والعلاقة النسبية لتوزيع الدخل بين المجال المنتج والمجال غير المنتج (الخدمات) ، من أجل الوصول إلى أفضل تناسب ممكن فيما بينهما ولصالح تطورها المقبل .

إن تحليل نسب التوزيع للدخل بين الأفراد والمجتمع ذو دلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، كما أن تحليل توزيع الدخل ضمن كل مجموعة هام عند صياغة سياسات الاستثمار والأجور والأسعار وغيرها من السياسات والاجراءات المؤثرة على مجرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

الموازن المالية الأخرى :

إضافة إلى ميزان الدخل الوطني ، توجد موازين مالية مكملة نحاول هنا الإشارة إليها باختصار مع ذكر أهم ما تحتويه من بنود .

ميزان خزينة الدولة :

الموارد (+) :

- من حقول الانتاج (أرباح وضرائب على رقم الاعمال) .
- من حقول الخدمات (أرباح وضرائب) .
- موارد أخرى .

النفقات (-) :

- نفقات استثمارية في حقول الانتاج .
- نفقات استثمارية في حقول الخدمات .
- مرتبات وتقاعد وإعانات .
- نفقات أخرى .

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع العام :
(وبصورة مقارنة للقطاعين المختلط والتعاوني) .

الموارد (+) :

- ثمن مبيعات منتجات وتقديم خدمات .
- قروض وإعانات من الدولة .
- موارد أخرى .

النفقات (-) :

- نفقات استثمارية .
- نفقات للمواد الأولية ولبقية مستلزمات الانتاج .
- للأجور والمرتبات والمكافآت .
- نفقات أخرى .

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع الخاص :

الموارد (+) :

- ثمن مبيعات .
- قروض من الجهاز المصرفي وغيره .
- موارد أخرى .

النفقات (-) :

- نفقات استهلاكية .

- نفقات لبقية مستلزمات الانتاج .
- للأجور والمرتبات والمكافآت .
- لتسديد الضرائب والرسوم .
- نفقات أخرى .

ميزان الموارد والنفقات للمؤسسات الاجتماعية الحكومية :

الموارد (+) :

- المبالغ المحولة من ميزانية الدولة .
- أقساط العضوية .
- موارد أخرى .

النفقات (-) :

- نفقات استثمارية .
- رواتب .
- نفقات أخرى .

ميزان الموارد والنفقات للمؤسسات التأمين :

الموارد (+) :

- فوائد ودائع مالية لدى المصارف .
- تحويلات من الدولة .
- تسديد أقساط التأمين .
- موارد أخرى .

النفقات (-) :

- نفقات مكتبية ورواتب .
- تعويضات للمؤمن عليهم .
- نفقات أخرى .

ميزان الجهاز المصرفي :

الموارد (+) :

- رؤوس أموال المصارف .
- موجودات المؤسسات في حساباتها لدى المصارف .
- تسديد أقساط قروض للمصارف .
- فوائد ورسوم معاملات مصرفية .
- موارد أخرى .

التفقات (-) :

- قروض قصيرة الأجل .
- قروض متوسطة وطويلة الأجل .
- تسديد فوائد على الموجودات الخاصة .
- تسديدات ومصاريف أخرى .

ميزان موارد واستخدامات القطاعات المنتجة بجلايين وحدة عملة البلد المعني . . . للفترة فيما بين . . .

القطاعات	الموارد				الاستخدامات	
	قيمة إجمالي الإنتاج	ناقصا قيمة مستلزمات الإنتاج (-)	يساوي القيمة المضافة (=)	نصيب الأهالي من التوزيع الأولي	نصيب المجتمع من التوزيع الأولي	
١ - الصناعة الاستخراجية						
٢ - الصناعة التحويلية						
٣ - الزراعة والغابات والصيد .						
٤ - البناء والتشييد						
٥ - النقل والمرافلات						
٦ - التجارة والتخزين						
٧ - التغذية العامة .						
٨ - القطاعات الأخرى						
المولدة للإنتاج المادي .						
المجموع						

ميزان دخول ونفقات الأهالي
 بملايين الوحدات النقدية للبلد المعني للفترة ما بين

نفقات (-)	دخول (+)
<p><u>١ - مدفوعات لقاء خدمات</u></p> <p>- ايجارات .</p> <p>- استهلاك ماء وكهرباء وغاز</p> <p>نقل مواصلات بما فيها الهاتف</p> <p>- أخرى</p> <p><u>٢ - مدفوعات لميزانية الدولة :</u></p> <p>- ضرائب دخل</p> <p>- رسوم وضرائب أخرى</p> <p>- مدفوعات أخرى</p> <p><u>٣ - مدفوعات للجهاز المصرفي والتأمين؛</u></p> <p>- ايداعات</p> <p>- أقساط تأمين</p> <p>- سداد قروض وفوائدها</p> <p>- أخرى</p> <p><u>٤ - للاستخدام النهائي :</u></p> <p>- للاستهلاك من مواد الغذاء والكساء وما شابه ذلك</p> <p>من حاجات</p>	<p><u>١ - دخول العاملين :</u></p> <p>- أجور ومرتبات العاملين في القطاع العام الاقتصادي والاداري .</p> <p>- دخول نقدية للتعاونيين .</p> <p>- دخول نقدية للمزارعين الفرديين</p> <p>- من مبيع منتجاتهم الخاصة</p> <p><u>٢ - دخول اجتماعية :</u></p> <p>- معاشات تقاعدية</p> <p>- منح دراسية</p> <p>- أخرى</p> <p><u>٣ - دخول من الجهاز المصرفي والتأمين؛</u></p> <p>- مسحوبات من ايداعات</p> <p>- اقتراض</p> <p>- أخرى</p> <p><u>٤ - دخول اخرى :</u></p> <p>.....</p> <p>.....</p>
مجموع الدخول (يساوي) مجموع الاستخدامات	مجموع الدخول

ميزان المدفوعات
بملايين الوحدات النقدية للبلد المعني . . . للفترة فيما بين

الفقرات الرئيسية	مقبوضات	مدفوعات	الرصيد
<p>١ - حركة السلع (الميزان التجاري) :</p> <p>- قيم الصادرات</p> <p>- قيم الواردات</p> <p>٢ - حركة الخدمات :</p> <p>- البعثات الدبلوماسية والتعليمية والخبراء</p> <p>- السياحة والسفر ورسوم المرور</p> <p>على الأشخاص .</p> <p>- رسوم تجارة المرور (الترانزيت)</p> <p>- نقل الحمولات والتأمين</p> <p>- أجور نقل الركاب</p> <p>- الدخل الناتج عن الاستثمارات</p> <p>- بنود أخرى</p> <p>٣ - حركة الرأسمال والذهب :</p> <p>- حركة الذهب والنقد الأجنبي والرأسمال</p> <p>والقروض وتسديد أقساطها وفوائدها .</p> <p>٤ - تحويلات بدون مقابل :</p> <p>- مثل إرساليات أبناء البلد من وإلى الخارج</p> <p>أو الإعانات والهبات وما يماثلها .</p>			
المجموع			

ملاحظة : يفضل أن يفصل هذا الميزان حسب التوزيع الجغرافي لمجموعات الدول عربية ، رأسمالية ، اشتراكية . . . ، وحسب عائدية الملكية : ما يخص القطاع العام (ومعه المختلط والتعاوني) وما يخص القطاع الخاص .

ميزان المصفوفة المالية للاقتصاد الوطني

يستخدم هذا الميزان للمصفوفة المالية لمجمل تدفقات الأموال في الاقتصاد الوطني . وتكون القراءة الأفقية معبرة عن الموارد النقدية للقطاع المذكور . في حين أن القراءة العمودية في هذه المصفوفة المالية تدلنا على الانفاق النقدي للقطاع المذكور على رأس العمود .

ومن الممكن أن تشمل هذه المصفوفة المالية القطاعات التالية :

- ١ - مؤسسات القطاع العام (ومعها المختلط والتعاوني) .
- ٢ - مؤسسات القطاع الخاص .
- ٣ - قطاع التجارة الخارجية :
- القراءة الأفقية تدل على الاستيراد .
- والقراءة العمودية تدل على التصدير .
- ٤ - الوحدات الحكومية التي تقدم خدمات غير منتجة مما ليس مشمولاً بميزانية الدولة .
- ٥ - الوحدات الخاصة التي تقدم خدمات غير منتجة .
- ٦ - السكان (القطاع العائلي ، أو كما يسمى أحياناً بالقطاع الأهلي) .
- ٧ - ميزانية الدولة .
- ٨ - صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات ولزيادة المخزون في القطاع العام .
- ٩ - صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات ، والزيادة في المخزون لدى القطاع الخاص .
- ١٠ - أفقياً ، الزيادة في الاحتياطات النقدية .
- ١١ - عمودياً ، الزيادة في التسليف الممنوح لأجل قصير .
- ١٢ - أفقياً ، الزيادة في الودائع المصرفية .

عموديا ، الزيادة في التسليف الممنوح للاستثمارات (تسليف
طويل الأجل) .
١٢ - كميات للتوازن .
وهذه القطاعات يجري ترتيبها في إطار المصفوفة المالية
للاقتصاد الوطني على النحو التالي :^(١)



(١) د . عبد الوهاب خياطه : « تكنولوجيا التخطيط » ، مطبوعات كلية التجارة ، جامعة دمشق
١٩٦٨ .

ميزان المصفوفة المالية للاقتصاد الوطني بحالين وحدات عملة البلد المعني للفترة فيما بين

المرادفات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	الجمع
	٢٠٠	—	١٠٠	—	—	٧٨٠	٦٠	٣٣٠	٣٠	—	—	—	١٠٠٠
١	٢٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٠
٢	١٠٠	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٢٠
٣	١٢٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٦٠
٤	—	—	—	—	—	٥٠	١٠	—	—	—	—	—	٣٩٥
٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	—	٤٠٠
٦	١٨٠	١٠٠	١٠	٢٠	—	—	٣٠	—	—	—	—	—	٣٣٠
٧	٣٢٠	—	١٠	٤٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠
٨	٨٠	—	—	—	—	—	١٩٠	—	—	٥٠	١٠	—	٨٠
٩	—	—	—	—	—	١٥	—	—	—	—	١٥	—	—
١٠	—	—	—	—	—	٢٠	٦٠	—	—	—	—	—	—
١١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الجمع	١٠٠٠	٢٠٠	١٢٠	٦٠	—	٣٩٥	٤٠٠	٣٣٠	٣٠	٥٥	٢٥	—	٢٦١٥

٥- ميزان التشابك القطاعي :

تمتد جذور هذا الميزان إلى الجدول الاقتصادي الذي وضعه كيناي وسبقت الإشارة إليه في التمهيد لهذا القسم . إلا أن الصورة الحالية لهذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) تعود إلى جهود الاقتصادي فاسيلي ليونتييف الذي ولد في روسيا ومارس تجربته الأولى مع التجربة الوليدة للتخطيط الشامل بعد انشقاق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي . ثم هاجر إلى الصين أيام حكم الزعيم الوطني صن يات صن ، وبعدها استقر به المقام في الولايات المتحدة الأميركية حيث اكتسب جنسيتها ، وما زال يعمل على رأس فريق من مريديه مطورا هذه الأداة التحليلية التخطيطية الهامة ^(١)

وهذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) إما أن يكون على صعيد الاقتصاد الوطني بمجمله ، أو أن يكون على الصعيد الإقليمي أو فيما بين الأقاليم ، وهو إما أن يكون بنموذجه المغلق أو المفتوح الذي يعني وجود عدد من المتغيرات التي هي بالأساس مكونات الطلب التي يجري تحديدها خارج هذا النموذج المفتوح . وهذا الميزان من الممكن أن يكون بنموذجه الساكن مصورا للنشاط الاقتصادي الجاري خلال عام من حيث إنتاج واستخدام

(١) لمزيد من الإلمام بميزان التشابك القطاعي ، راجع :

- مجموعة أسئلة : « أبحاث حول التشابك الاقتصادي » ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د . زكريا احمد نصر : « اقتصاديات المستخدم - المنتج » ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- د . محمد محمود الامام : « جداول المدخلات والمخرجات » ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٥ .

السلع ، وبدون أخذ التراكم الرأسمالي الاستثماري عبر الزمن ضمن هذا النموذج الساكن المفتوح . وهو الذي وجد مجالا له في التطبيق العملي للسهولة النسبية لحساباته . ومن الممكن كذلك أن يكون هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) بنموذجه الدينامي الذي يتضمن زيادة عن الأول (الساكن) النشاط الاستثماري عبر الزمن . وهو أيضا إما أن يكون ميزانا إحصائيا معتمدا على البيانات الفعلية لفترة خاصة ماضية ، أو يكون تخطيطيا مستندا إلى البيانات التخطيطية التقديرية لفترة مستقبلية ، مستفيدا من تجربة تحليل الواقع وآفاق تطوره المقبل . كما أن هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) إما أن يوضع بوحدات نقدية ، أو بوحدات عينية ، عند تحديد خطط إنتاج السلع الرئيسية لغرض المزيد من الدقة والتفصيل ومن أجل استبعاد عوامل تضخم الأسعار . وأخيرا فإن هذا الميزان إما أن يوضع بالأرقام المطلقة أو بصورتها النسبية على أساس أن منتج كل قطاع يساوي واحداً صحيحاً وموزعاً استخداماً بأجزاء الواحد على جميع القطاعات المستفيدة ، ليكون مجملها يساوي كذلك الواحد الصحيح ، وهذه النسب تسمى بالمعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الفنية . وغالبا ما تحوّل أرقام هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات) الى صيغة الرموز الرياضية لتسهيل مهمة القياس .^(١)

إن هذا الميزان للتشابك القطاعي يوضح للمخططين الجهات المتعددة التي يتدفق منها ناتج كل قطاع ، والتدفقات التي تنساب إلى كل قطاع ، أي أنه يعكس العلاقة الجارية بين الفروع الاقتصادية

(١) د . جعفر عباس : « طرق قياس التشابك القطاعي » ، مطبوعات المعهد العربي

للتخطيط ، الكويت ١٩٨١ .

المختلفة ، ويبين الناتج والاستخدام المباشر وغير المباشر للسلع ، مما يسهل عملية التخطيط للوصول إلى تحقيق التوازن الكلي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إن عدد القطاعات المنتجة في ميزان التشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) يساوي عدد القطاعات المستخدمة ، حيث يمثل الخط الأفقي لكل قطاع منتجات ذلك القطاع ، التي تذهب إلى القطاعات الأخرى المستلمة ، في حين يمثل الخط العمودي القطاعات المستخدمة أي المستفيدة .

وحسب تطور الإمكانيات الفنية وتطور الموازين السلعية باعتبارها الأساس الإحصائي لقاعدة البيانات الأولية لميزان التشابك القطاعي ، يجري التوسع في عدد القطاعات التي يتضمنها على كل خط . حيث يمكن أن تزيد على مائة قطاع ، أو باختزالها بتجميعها في مجموعات ، وهذه الحالة الأخيرة هي المطبقة في بعض الأقطار العربية ، كما يتبين من هذا النموذج الأساسي لميزان التشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) بصورته المجمعة .^(١)

(١) لمزيد من الإلمام بهذا النموذج الأساسي المعزز بالأرقام الفعلية بصوره المطلقة والنسبية وبالرموز الرياضية ، عن اقتصاد جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٦٧/٦٦ راجع :
د . سعد حافظ محمود : « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ - ٨١ .

وخلال الممارسة العملية لإعداد ميزان التشابك القطاعي تظهر مشاكل عديدة ، جزء منها يتعلق بالوضوح المطلوب في تحديد القطاعات وتجميعها ، والمشاكل الناتجة عن اختلاف جامع البيانات عن مستخدمها ، فالأول يسجلها تبعا للوحدات الاقتصادية ، في حين أن الثاني يحتاجها بحسب السلعة المنتجة وهذا يفرز مشكلة معالجة المنتجات الفرعية والجانبية والمشاركة .^(١) مما يجعلنا نؤكد من جديد على ضرورة توفر المقدمات الاحصائية والتنظيمية والمفاهيمية التي سبق الإشارة إليها في القسم الأول من هذا الكتاب ، ليس من حيث الكم وحسب وإنما من حيث نوعيتها الملائمة .

واستكمالا لهذا الميزان للتشابك القطاعي توضع مصفوفة المعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الفنية عن طريق قسمة كل مكون في المصفوفة على مجموع العمود الواقع فيه . وبالتالي فإن الإنتاج الذي قيمته دينار واحد في قطاع الزراعة مثلا ، يتوزع على النحو التالي :

٦٠٠ فلس للمستلزمات الوسيطة ، منها :

١٠٠ فلس من الزراعة نفسها .

٣٧٥ فلسا من الصناعة .

١٢٥ فلسا من الخدمات .

وبالباقي :

٤٠٠ فلس تمثل القيمة المضافة ، أي الأجور والمرتبات (عوائد العمل) والأرباح ، والريع والفوائد (عوائد التملك) ، وهو ما يسمى بفائض التشغيل . هذا ويمكن تفسير بقية أعمدة المصفوفة

(١) د . محمد سلطان ابو علي : « التخطيط الاقتصادي وأساليبه » ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٠ ص ٥٣ - ٦٤ .

بالطريقة ذاتها . (١)

ولزيادة الإيضاح حول هذه الأداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، نتابع هذا الشكل العام لجدول الشباك الاقتصادي القائم على التقسيم الثلاثي ، على النحو التالي : (٢)

<p>الربع الاول :</p> <p><u>الاستعمال الوسيط</u></p> <p>● التراكم</p> <p>● صافي التعامل مع العالم الخارجي</p> <p>● الهدر (إن وجد)</p>	<p>الربع الثالث :</p> <p><u>الاستهلاك النهائي</u></p>
<p>الربع الثاني :</p> <p><u>الاندثارات</u></p> <p>● عوائد الحكومة</p> <p>● عوائد القطاع الأهلي</p>	

وكل ربع من هذه الأرباع الثلاثة يوزع إلى صفوف وأعمدة مرتبة ، بحيث يكون عدد الأعمدة في الربع الأول مساويا لعدد الصفوف ويخصص صف واحد وعمود واحد منها بالترتيب لكل

(١) نفس المصدر ، ص ٦٧ .

(٢) راجع : د . د . عبد القادر « التخطيط الاقتصادي » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ و ص

قطاع اقتصادي ، بشكل يبين مشتريات كل قطاع من القطاعات الأخرى في العمود وفي الخانات المقابلة لباقي القطاعات ، وتعرض مبيعات القطاع في الصف وفي الخانات المقابلة لباقي القطاعات ، أما الربع الثاني فتخصص صفوفه للاندثارات ولعوائد الحكومة وعوائد القطاع الأهلي المختلفة ، وتبقى أعمدته استمرارا لأعمدة الربع الأول . أما الربع الثالث فتسمى أعمدته حسب مفردات الاستهلاك النهائي والاستعمال المعمر (وهو جزء مكمل للاستهلاك النهائي من السلع الاستهلاكية النهائية المعمرة كالثلاجة والسيارة الخاصة على سبيل المثال) والتراكم ، وصافي التعامل مع العالم الخارجي (وهذا من الأفضل أن يقسم مع بقية أجزاء الوطن العربي ، والعالم الأجنبي) ، وأخيرا الهدر (إن وجد) ، وتبقى صفوفه استمرارا لصفوف الربع الأول ، على النحو المفصل التالي :

النموذج الاساسي ليزان الشباك القطاعي (المداخلات / المخرجات) بصورته المجمعة

اجمالي الاستخدامات			
ناقصا الواردات			
الطلب النهائي	جملة الطلب النهائي	الاستهلاك الوسيط	الزراعة والصيد والغابات الصناعة الاستخراجية الصناعة التحويلية البناء والتشييد الكهرباء والغاز والمياه التجارة والمال النقل والتخزين والمواصلات الخدمات جملة الاستهلاك الوسيط القيمة المضافة الاجالية اجمالي الانتاج
	الصادرات		
	التراكم للتكوين الرأسمالي		
	الاتفاق الاستهلاكي النهائي		
	جملة الاستهلاك الوسيط		
	الخدمات		
	النقل والتخزين والمواصلات		
	التجارة والمال		
	الكهرباء والغاز والمياه		
	البناء والتشييد		
	الصناعة التحويلية		
	الصناعة الاستخراجية		
	الزراعة والصيد والغابات		

ملاحظة : في المفهوم المادي للإنتاج ، كما سبقت الاشارة ، تؤخذ الخدمات الانتاجية فقط في الاعتبار .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جدول التشابك الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية الذي نحن بصدد تنظيمه باستعمال الموازين الاقتصادية القطاعية التي تعكس الفعاليات الانتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني . وذلك وفقا للخطوات المبسطة التالية لسهولة الايضاح :^(١)

الخطوة الأولى :

تنظيم هيكل جدول التشابك الاقتصادي بين القطاعات مع وضع عنوانه والفترة التي ينظم لتغطيتها ووحدة القياس المستخدمة في إعداده .

الخطوة الثانية :

يؤخذ طرف المدخلات من كل ميزان اقتصادي قطاعي وتترك موجودات أول المدة مؤقتا وتنزل باقي القيم في العمود المخصص للقطاع الانتاجي في جدول التشابك الاقتصادي وفي الخانات المناسبة وتجري عمليات الجمع العمودية الجزئية فالكلية لكل عمود وصولا الى مجموع المدخلات . بهذه الصورة تكون خانات الربع الأول والثاني قد امتلأت جميعا ما عدا خانات العمود الأخير من الربعين الأول والثاني والمخصص للمجموع . تملأ خانات عمود المجموع هذا بجمع خانات كل صف من صفوفها ووضع الناتج في خانة العمود الواقعة على الصف ذاته .

الخطوة الثالثة :

يؤخذ طرف المخرجات من كل ميزان قطاعي وتهمل مبيعاته لباقي القطاعات ، لأنه سبق أن سجلت عندما فرغت مشتريات القطاعات

(١) - : راجع : د . عبد القادر ١١ - التخطيط الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ص ١٨١ .

المختلفة من بعضها في الخطوة الثانية .

تفرغ باقي مفردات طرف المخرجات أفقيا في الصف المخصص للقطاع في جدول التشابك الاقتصادي وفي الخانات المناسبة ، على أن تطرح موجودات أول المدة من موجودات آخر المدة . ويوضع الناتج في خانة تغير المخزون للقطاع المعني .

ثم تجري عملية الجمع الأفقية الجزئية فالكلية حتى نحصل على مجموع المخرجات لكل قطاع . بعدها تجمع الأعمدة للحصول على خانات الصف الأخير من الربع الثالث المخصص للمجموع . وستساعد العلاقات التي يجري استنتاجها من صياغة الجدول في إنجاز عمليات الجمع في الخطوتين الثانية والثالثة لهذه الأداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

وفي العمل التخطيطي يستعان بهذه المصفوفة للمعاملات الفنية لجدول التشابك الاقتصادي فيما بين القطاعات الانتاجية ، في التنبؤ الاقتصادي . وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن المعاملات الفنية التي تستخدم في الموازين السلعية التخطيطية ، هنا أيضا ينبغي الاحتراس من الاعتماد عليها لوحدها . والسبب هو في كونها تفترض ثبات الأسعار لمختلف السلع والخدمات المنتجة المستعملة في بنائها . وكذلك بافتراضها ثبات نمط الانتاج وما يترتب عليه من ثبات نسب صرف مدخلات الإنتاج إلى بعضها ، في مختلف القطاعات الانتاجية . وكلا الافتراضين لا نجد لهما في الحياة العملية المتغيرة ما يؤيدهما ، فالأسعار تتحرك باستمرار ، والتقدم التكنولوجي يترك آثاره المستمرة على مواصفات المدخلات المختلفة ، بما فيها العمل البشري ومستوى إنتاجيته . ومن هنا لا بد من حساب آثار هذه العوامل المتغيرة عند الاستعانة بمصفوفة المعاملات الفنية في التنبؤ الاقتصادي . .

القسم الثالث

التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم وتشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه :

- ١ - الموارد البشرية والطبيعية والطاقات الانتاجية المتاحة .
- ٢ - حول معدلات النمو والتنمية .
- ٣ - تطور التعامل مع بقية أجزاء الوطن العربي والعالم الخارجي .
- ٤ - تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه .
- ٥ - تطور الحالة المالية وتوزيع الدخل .

١- الموارد البشرية والطبيعية والطاقات الإنشائية المتاحة :

من المهمات الأساسية التي تواجه المخططين للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، مهمة توفير وتحليل المعلومات المتعلقة بطبيعة الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، والطريق الذي اختاره المجتمع لمسيرته اللاحقة لتقدمهااقتصادي والاجتماعي . وكذلك لمعرفة وتحليل طبيعة اتجاهات التعامل مع العالم الخارجي .

أولا : في إطار المنظور التكاملي مع بقية أجزاء الوطن العربي .
وثانيا : مع البلدان الأخرى واحتمالات التغير المطلوب في هذا المجال ، وفقا للاحتياجات التي تحددها المرحلة .

وهذا يتطلب بالضرورة التعرف على طبيعة تركيب السلطة السائدة وآفاق تطورها والأهداف العامة التي تسعى من أجل تحقيقها .

وعلى ضوء ما تقدم يجرى العمل لتوفير مجموعة المعلومات الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن وسماته الأساسية وتشخيص مشاكله وأهم المؤشرات المعبرة عن ذلك ، وعن مكوناته وترابطاته العضوية ومفاصل ضعفه وقوته .

وبما أن عملية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تعتبر نشاطا دائما ومتطورا ، لهذا فإن بعض هذه المعلومات تكون متوفرة يجرى استكمالها أو تجديد معطياتها واستخلاص النتائج التي تم التوصل إليها من عمل وتنفيذ للخطط السابقة . والبعض الآخر غير موجود ، أي تتطلبه الظروف المستجدة فيجرى إعداده كتمهيد لمرحلة وضع الخطة الجديدة للفترة القادمة .

ويساعد المخططين والمساعدين لهم في هذا العمل الواسع لوصف

النشاط الاقتصادي والاجتماعي وصفا رقميا وبيان هيكل الترابطات بين القطاعات الرئيسية ، والارتباط مع العالم الخارجي ، يساعد في كل هذا كل من البيانات الإحصائية والمحاسبية القومية ونظام الموازين بما فيها الموازين السلعية وميزان التشابك القطاعي ، الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني .

إن الغرض من تشخيص الموارد الاقتصادية ، هو التعرف على حجم المتاح منها ونوعيتها ، وتحديد مواقع الخلل في تركيبها وتولييفها ، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها ، ونفس الهدف من متابعة التعرف على الوضع الاجتماعي لتشخيص العلل الكامنة فيه كالأمية والبطالة واللامساواة في توزيع الدخل وما تفرزه من عقبات في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . لنتمكن من تعبئة بجميع عناصر الإنتاج وتولييف استخدامها الرشيد من أجل الوصول إلى التقدم المتكامل الجوانب لمجموع السكان .

والملاحظ هو أنه رغم المحدودية النسبية للموارد فإننا نجد في الواقع أمثلة بارزة على سوء توزيع هذه الموارد ، كما هو الحال في الفرق الواضح بين الأرياف والمدن . فالأرياف تفتقر إلى أكثر الاحتياجات ضرورة كمياه الشرب النقية ، في حين نجد الكثير من السلع ومظاهر الترف الاستهلاكية البذخية في المدن تبدد الكثير من الموارد بدون مردود مناسب يعود على المجتمع وتنمية قواه الإنتاجية .

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن نتلمس ظاهرة البطالة الجزئية للموارد ، مثل الطاقات البشرية المعطلة لأسباب متعددة . منها ما يعود لسوء استخدام الاستثمارات وبالتالي عدم خلق فرص العمل المناسبة لتشغيلها ، ومنها ما يعود للخلل القائم في الجهاز التعليمي وبرامجه التي لا تتجاوب مع احتياجات أطوار التقدم الاقتصادي

والاجتماعي ، مما يعطل الكثير من متخرجيه عن العمل المنتج والمثمر للمجتمع . يحدث هذا في الوقت الذي تعاني فيه بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من نقص حاد في القوى العاملة المؤهلة . يضاف إلى هذه الأمثلة وجود حالات البطالة لعدد كبير من النساء بسبب التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة أو لسوء التدابير المتخذة والتي لا تراعي هذه الناحية ولا تعمل على إيجاد فرص العمل اللائمة لمن في هذه المرحلة من تطور المجتمع . على سبيل المثال إعدادهن للقيام بمهمة التعليم في جميع فصول رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية للبنين أو البنات . أو تكوين جمعيات تعاونية إنتاجية تنظم توزيع العمل على البعض من هؤلاء النسوة دون اضطرارهن للخروج كل يوم خارج المنزل بعيدا عن مهمة الأم الأساسية في تربية أطفالها ورعاية شؤون الأسرة المنزلية .

ومع مظاهر البطالة الظاهرة ، يمكن ملاحظة بعض معالم البطالة المقنعة بتكديس هذه الأعداد الغفيرة من المشتغلين في مكاتب ودوائر الدولة المختلفة في غالبية الأقطار العربية . وهذه الظاهرة المرضية أخذت تظهر حتى في المواقع الإنتاجية ، لا سيما بعد إجراءات التأميم وتوسيع قطاع الدولة وبدايات القطاع التعاوني ، بشكل يفوق حاجة الموقع المتواجدين فيه . وهذه الظاهرة للبطالة المقنعة قد أثرت على مستوى الإنتاجية حتى لدى العاملين فعلا ، كما حصل على سبيل المثال في مزارع التسيير الذاتي في الجزائر ، بالإضافة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المترتبة على وجودها واستمرارها .

إن مستوى الأداة ومحصلة إنتاجية العمل نراها متدنية في غالبية عناصر الإنتاج من الموارد الاقتصادية المستخدمة . ويعود ذلك لانتشار الأمية الأبجدية والوظيفية ولضعف الخواصز المادية والمعنوية ، وارتباك تنظيم النشاط الاقتصادي وتخلف الكثير من وسائل الإنتاج المادية وفنون

استخدامها (التكنولوجيا) .

كما أن بعض الطاقات الانتاجية القائمة لا تشتغل بكامل طاقاتها الانتاجية المتاحة للعمل على الورديات بكاملها ، بل وأحيانا لا تعمل حتى بكامل طاقاتها ضمن الوردية الواحدة . وذلك بسبب اختناقات جزئية ، أو نظرا لضيق السوق المحلية التي تنظمها آلية الأسعار وإشباع حاجات القادرين على الدفع ، وليس الحاجات الأساسية الفعلية للسكان والمجتمع .

الموارد البشرية وقوة العمل :

التعرف على الموارد البشرية وبشكل خاص القوى البشرية القادرة على العمل ، يمكن أن يحدد مسارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، حسب فيض أو عجز هذه الموارد البشرية ونوعيتها . إن التقدير السليم للموارد البشرية يمكن أن يكون المدخل لضمان استخدامها بصورة رشيدة لصالح المجتمع بأسره . ولتأمين مصادر الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، أى معرفة وضع السكان المستهلكين ، مثلا لخدمات محو الأمية للجميع وخدمات التعليم الإلزامي والمهني لكل المحتاجين إليه مهما كانت مستويات دخولهم .

يجرى التعرف على الموارد البشرية من الإحصاء العام للسكان والدراسات المكتملة له لمعرفة عددهم ومعدل نموهم السنوى وتركيبهم الجنسي (ذكور وإناث) وتركيبهم العمرى . . . الخ . وتستخدم في هذا المجال معدل الولادات (عدد المواليد الأحياء خلال العام على عدد السكان في نفس العام والنتيجة مضروبة بمئة) ، ومعدل الخصوبة (عدد المواليد خلال العام على عدد النساء في عمر الخصوبة ، والنتيجة مضروبة بمئة) ، ومعدل الوفيات (عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام ، والنتيجة

مضروبة بمئة) ، ومعدل زيادة السكان (عدد المواليد ناقصا عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام ، والنتيجة مضروبة بمئة) ، ومعدل الكثافة السكانية (عدد السكان في البلاد على مساحة البلاد بالكيلومترات المربعة) والنتيجة هي عدد الأفراد كمعدل وسطي بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد .

ولمعرفة تركيب السكان العمري يجرى تقسيم عمر الإنسان إلى ثلاثة مراحل رئيسية ، على النحو التالي :

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
من الولادة حتى اكمال الدراسة الالزامية لجميع من في عمر الطفولة والتكوين ¹ الاولي	العمر الانتاجي المقتدر على ممارسة العمل	العمر التقاعدى ما بعد الشغل
مستهلكين/ غير منتجين	مستهلكين/ منتجين	مستهلكين/ غير منتجين

هذا هو الوعاء الداخلى لتحديد عرض قوة العمل ، ولم نتطرق هنا إلى موضوع الهجرة كما هو حاصل على سبيل المثال في بعض الأقطار المستقبلية لقوة العمل المهاجرة ، حيث ينبغي إضافتهم للموارد البشرية المحلية ، أو طرح الهجرة المعاكسة في حالة البلدان الطاردة لجزء من قوة عملها إلى الخارج .

وهذه الحدود العمرية تختلف من بلد إلى آخر ، فقد يكون سن التقاعد للنساء أقل من ستين عاما ، بينما يكون أكثر من ذلك للرجال . كما أن سن استكمال مرحلة الدراسة الإلزامية قد يتراوح

فما بين ١٢ - ١٦ سنة حسب نظام التعليم والترخيص بالعمل في كل قطر .

إن مثل هذا التحليل للسكان يكشف للمخططين والمهتمين في هذا المجال الفئات العمرية التالية :

- فئة السكان دون سن العمل وهم من المستهلكين غير المنتجين ، ويشكلون الاحتياطي المقبل لمصدر قوة العمل في المستقبل ، وتبلغ نسبتهم في الوطن العربي أكثر من أربعين بالمائة من مجموع السكان ، وهي نسبة تفوق مثيلاتها في البلدان المتطورة .

- فئة السكان ممن هم في سن العمل أو العمر الانتاجي ، ويشكلون المصدر الرئيسي لقوة العمل ومن الممكن أن يكونوا من المستهلكين والمنتجين . ومعرفة تخصصهم المهني وتوزيعهم في الفروع والقطاعات الرئيسية هام جدا .

- فئة السكان فوق سن العمل ، أى في العمر التقاعدى وهم من المستهلكين غير المنتجين كالفئة الأولى من السكان ، ومن الممكن أن يستمر بعضهم في العمل بعد أن يخفف عليهم . اذن يتبين من هذا التحليل بأن ثمرة عمل فئة ممن هم في العمر الانتاجي ويعملون فعلا يغطي :

- احتياجات من هم في عمر الطفولة والتكوين الأولى وكذلك من هم في العمر التقاعدى (السكان في المرحلتين الأولى والثالثة) .

- واحتياجاتهم هم كمنتجين ومستهلكين في ذات الوقت .

- وتوفير فائض اقتصادى للتراكم لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي .

نتوصل من استخدام هذه المؤشرات لمعرفة قوة العمل البشرى وهي القدرة على العمل عند السكان وتجمع قدراتهم البدنية وكفاءاتهم المهنية . أى أنها تعني ذلك القسم من السكان الذى يمارس الشغل في جميع المجالات لإنتاج الخيرات المادية أو لتقديم الخدمات الفعالة .

إن معرفة معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة ، تعتبر من العوامل المساعدة للتنبؤ العلمي بالنمو السكاني في المستقبل المنظور ، وهو مقدمة ضرورية لمعرفة حجم وتركيب السكان والقوة العاملة للفترة التي يجرى التخطيط لها من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إن حجم وتركيب ونوعية قوة العمل ، يتوقف على عوامل عديدة منها ، عدد السكان وتركيبهم الجنسي ومدى مشاركة المرأة بالعمل ، وتركيبهم العمري ، وعدد المتعطلين منهم جزئيا عن العمل (للدراسة أو لأداء واجب الدفاع عن الوطن وغيرها من المجالات الأخرى) ، وتأهيلهم المهني والعلمي وتأثير البيئة والكثافة السكانية ... الخ .

هذا وتوجد ثلاثة احتمالات للتجديد الكمي لقوة العمل :

- التجديد البسيط ، عند بقاء العدد كما كان في الفترة السابقة .
- التجديد الموسع ، عند زيادة العدد عما كان عليه في الفترة السابقة .
- التجديد الضيق ، عندما يقل عدد العاملين عما كان عليه في الفترة السابقة للفترة المعنية بالدراسة والتحليل والتخطيط ، وذلك إما بسبب الهجرة إلى الخارج ، أو بسبب معدل النمو السالب لعدد السكان ، عندما يكون عدد الوفيات أكبر من معدل الولادات

خلال نفس الفترة .

وفي الإحصاءات الديموغرافية تستخدم هذه المفاهيم :
السكان ، وهم كل الساكنين في البلاد ، وبعد طرح الأفراد غير
 القادرين على العمل ، مثل الأطفال الذين هم في عمر التكوين
 الأولى ، وكبار السن الذين لا يمارسون عملاً ، وكذلك ذوى
 العاهات فالمتبقى هو :

القوة البشرية وإذا طرحنا منها من هم خارج قوة العمل مثل ربات
 البيوت والطلبة المتفرغين للدراسة والمحاليين على المعاش قبل سن
 التقاعد الاعتيادى والزاهدين في العمل ، فالمتبقى هو :
قوة العمل ، وعندما نطرح منها المتعطلين عن العمل ، فالمتبقى
 هو :

المشتغلون ، المستخدمون لدى الغير بأجر (أو مرتب أو بدونها
 لحساب الأسرة) ، سواء كان هذا الغير مؤسسة عامة أو خاصة ، أو
 يعملون لحسابهم الخاص ، بما في ذلك أصحاب الأعمال الخاصة
 ومن يعاونهم .

وكما سبقت الإشارة في الفصل الثاني ، يستخدم لأغراض المسح
 السكاني وقوة العمل ميزان موارد وتوزيع واستخدام قوة العمل في
 حالته الإحصائية ، ومن ثم الاستناد إلى معطياته لوضع الميزان
 التخطيطي .

الموارد الطبيعية المستغلة والمحتملة الاستغلال

تتضمن الموارد الطبيعية ، موارد الطاقة الطبيعية وجميع أنواع الوقود
 وخامات المعادن المختلفة ، والموارد النباتية والموارد الحيوانية في البر
 وفي أعماق المياه ، وكذلك موارد الأراضي الزراعية والغابات والمروج

وللاستخدامات الأخرى ، ومصادر المياه الصالحة للاستعمالات المختلفة .

يجرى تقدير هذه الموارد من حيث الحجم لكل ما هو موجود منها ، بالنسبة لكل نوع ، وتحديد النفقات اللازمة لجعلها قابلة للاستعمال ، والتقدير الاقتصادي النسبي لهذه الموارد الطبيعية . وهذه التقديرات لا تعتبر ثابتة أو نهائية ، فتقديرنا لمخزون الاحتياطي من النفط في أى قطر عربي منتج للنفط في بداية الستينات من هذا القرن قد اختلف عما كان عليه في بداية السبعينات ، وعما هو عليه الآن في النصف الأول من الثمانينات . ولهذا يجرى تعديل للخرائط الجيولوجية باستمرار على ضوء تقدم العلم والتكنيك وفنون استخدامها في هذا المجال . ومن المفروض أن يشمل تقدير الموارد الطبيعية النواحي التالية :

- تقدير حجم ذلك النوع من الموارد ومعرفة ندرته النسبية وفيما إذا كان من الموارد الناضبة كالنفط والغاز مثلا ، أو من الموارد القابلة للتجديد كخصوبة الأرض الزراعية على سبيل المثال .

- تقدير النفقات اللازمة لجعل هذه الموارد قابلة للاستخدام خلال الفترة التي يجرى التخطيط لها من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والاحتراس من الإفراط في استنزاف الجهود على عمليات البحث والتنقيب .

- التقدير الاقتصادي النسبي للموارد الطبيعية من وقت اكتشاف المكن إلى حين بداية العمل الاستثماري لاستغلاله ، والفترة الزمنية المقبلة لعمر هذا المورد الطبيعي .

وعلى سبيل المثال إذا أردنا التعرف على مورد الأراضي فالمخطط يستعين في هذه الحالة بميزان الأراضي لمعرفة المساحة الفعلية للبلاد ، والمساحة الفعلية للحقول المزروعة ، المروية منها والمطرية ، ومعرفة الزيادة الممكنة لهذه المساحات خلال الفترة المعنية بالدراسة والتحليل والتخطيط ، كنتيجة لاستزراع الأراضي البكر واستصلاح جزء من الأراضي البور أو لتجفيف المستنقعات كما هو الحال في جنوب العراق ، أو طمر جزء من الساحل كما هو الحال في الكويت أو بعض أقطار عربية أخرى . وكذلك معرفة النقص المتوقع للمساحات المزروعة فعلا ، إما بسبب ظهور الأملاح أو لشق الطرق والبناء وتوسيع المدن وإقامة المصانع الجديدة أو خزانات المياه وراء السدود . . الخ .

وبالنسبة لتقدير آفاق مصادر المعادن والخامات ، لا سيما تلك الأصناف من الموارد التي لا يلبي الاحتياطي المكتشف منها احتياجات الفروع المعتمدة عليها فإنها تستلزم المزيد من دراسات الجدوى الاقتصادية في إطار الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد .

وبشكل عام فإن تصوراتنا حول حجم الموارد الطبيعية ، والنفقات اللازمة لاستخدامها ، إنما تتوقف على نجاحات العلم والتكنيك ومدى استفادة البلاد المعنية من هذه النجاحات والمقدرة على تطبيقاتها العملية . هذا ويظل حجم المستخدم من هذه الموارد الطبيعية مرتبطا مباشرة بمدى استطاعة الإنتاج الاجتماعي التأثير عليه ، والتوسع المخطط المنشود في هذه الحقول .

الطاقات الانتاجية (والخدمية) القائمة ، والمحتمل استكناها والمحتمل آثارها .

ينبغي أن تتوفر المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة عن الطاقات الانتاجية وغير الانتاجية (الخدمية) القائمة المتراكمة عبر السنين . ومعرفة درجة اندثارها ، لأن ثروة المجتمع هذه تعتبر القاعدة المادية التي يركز عليها تطوره اللاحق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومن الإحصاءات المطلوبة في هذا المجال على سبيل المثال :

على صعيد القطاع الصناعي :

- جداول الهيكل الانتاجي التي تتضمن حصرا شاملا للمؤسسات الصناعية القائمة تبعا لفروع النشاط المتفق عليه دوليا ، وبيان حجم المؤسسة استنادا لعدد العاملين فيها أو لحجم الانتاج ورأس المال المستثمر فيها .

- جداول عائلية الملكية لهذه المؤسسات (قطاع عام ، مختلط ، تعاوني ، خاص محلي حربي ، خاص محلي رأسمالي ، خاص رأسمالي أجنبي) .

- جداول العمالة وساعات العمل (عددالورديات) ، والأجور والعلاوات التشجيعية ، والحد الأدنى للأجر .

- جداول الموجودات الثابتة (مباني ، مكائن وآلات) ، وبيان عمرها الانتاجي ، لمعرفة درجة المندثر منها .

- جداول الاستثمارات الجديدة المحتمل استكناها قريبا في المباني والمكائن والآلات والمعدات والتغير في المخزون من قطع الغيار

والمواد الوسيطة .

- جداول الإنتاج الصناعي حسب مجموعات السلع المنتجة خلال العام ، والمحتمل في سنة الأساس السابقة للسنة الأولى من الخطة ، والرقم القياسي للإنتاج الصناعي .

- جداول بالاستهلاك الوسيط ، أى كمية وقيمة المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربائية المستخدمة في العملية الانتاجية ، وقطع الغيار وتكاليف الصيانة وغيرها من البنود المكملة لهذا الاستهلاك الإنتاجي .

- المعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية) الفنية .

- إنتاجية العمل في القطاع الصناعي بفروعه الهامة .

على صعيد القطاع الزراعي :

- جداول الهيكل الإنتاجي التي تتضمن توزيع الأراضي الزراعية تبعا لنوع التربة ودرجة خصوبتها ، وتوزيعها المكاني وفيما إذا كانت مروية بالواسطة ، أو بعلية . والإمكانات المتاحة لاستصلاح الأراضي أو تحسين خصوبتها ، ومعرفة المساحة المحصولية للأراضي المزروعة وهي عادة أكبر من المساحة الاعتيادية للأراضي الزراعية ، حسب دورتها الزراعية وتكرار المحاصيل منها خلال العام .

- جداول هيكل الملكية الزراعية ، مزارع دولة ، مختلطة ، تعاونية ، فردية خاصة ، وبيان عمليات الاصلاح الزراعي .

- جداول الإنتاج المحصولي بالكمية والقيمة وتوزيع الناتج الزراعي

- بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي .
- الرقم القياسي للإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني .
- إنتاجية الهكتار من المحاصيل الرئيسية ، وإنتاجية الفلاح ، وإنتاجية بعض الحيوانات كالأبقار الحلوبة .
- جداول العمالة في الزراعة ، عاملين بأجر ، بحصة من الإنتاج ، لحسابهم الخاص ، دائمين ، مؤسسين .
- جداول الموجودات الثابتة ، مباني ومكائن ومعدات ، وبيان عمرها الإنتاجي وطاقاتها الحصانية ودرجة أندرثارها .
- جداول بموارد المياه المختلفة واستخدامها .
- جداول بالمستخدم في العمليات الإنتاجية من بذور وتقاوى وأسمدة ومعدات ووقود و طاقة كهربائية . الخ .
- المعاملات الفنية للإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسية .
- جداول تبين حجم الائتمان الزراعي ، الفوائد المترتبة عليه ، توزيعه المكاني ، أو حسب نوع النشاط الإنتاجي .
- جداول تبين حجم ونوع الثروة الحيوانية والنتاج منها ، وحاجة هذه الحيوانات للعلف الأخضر والعلف الجاف .
- الرقم القياسي لتطور هذه الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة .

على صعيد قطاع النقل والمواصلات ::

- حصر لجميع وسائل النقل والمواصلات من حيث معرفة أطوال الطرق ومواصفاتها والسكك الحديدية وقدرتها على نقل البضائع

- والركاب .
 - النقل النهري والبحري (إن وجد) وعدد السفن والبواخر وطاقتها .
 - عدد السيارات لنقل الركاب ولنقل البضائع وطاقتها .
 - عدد الطائرات والمطارات التي تستخدمها في الداخل .
 - أوضاع الموانئ ومحطات السكك الحديدية .
 - المواصلات السلكية واللاسلكية . . الخ .
- على صعيد التعليم^(١) :

- من تعداد السكان معرفة التوزيع العمري ، والنوعي ، والجغرافي ، ووفقا للحالة التعليمية المهنية والنشاط الاقتصادي .
- إحصاء التعليم السنوى الجارى ، الذى يتضمن احصاءات الطلاب وتوزيعهم بمراحل التعليم والصفوف وفقا للنوع والعمر ونوعية المدرسة وموقعها وإحصاءات المدارس وصفوفها ، وإحصاءات المدرسين والعاملين وفقا للعمر والنوع والمؤهل الدراسي ومدة الخدمة والتدريب .
- الإحصاءات المالية والتكاليف لمراحل التعليم المختلفة .
- بيانات الحالة التعليمية في الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن إحصاءات القوى العاملة ومستواها التعليمي .

(١) د . صليب روفائيل : « مقدمة في الإحصاءات التربوية واستخداماتها في التخطيط التربوي » ، نقلا عن د . محمد مرسى ود . عبد الغنى النوري « تخطيط التعليم واقتصادياته » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٦٣ .

وإحصاءات الانتاج وتوقعات تنميته مستقبلا وإحصاءات الخدمات الجارية والتنمية المستقبلية .

على صعيد الخدمات الصحية :

- جداول تبين الخدمات الصحية وبيان عدد المستشفيات وقدرتها الاستيعابية (عدد الأسرة) ، وعدد المراكز الصحية ، وعدد الأطباء ومساعدتهم والعاملين الآخرين فيها ، وتوزيعها المكاني ومدى اندثارها ، واحتمالات التوسع القريب فيها .

- الإحصاءات المالية والتكاليف في جميع هذه المستويات . وهكذا بالنسبة لحصر بقية الموارد ، وفي هذا المجال تستخدم بعض المفاهيم مثل :

- الطاقة الإنتاجية التصميمية ، وهي الطاقة الإنتاجية القصوى طبقا لتصميم الاجهزة وبقية مستلزماتها إذا توفرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك خلال مرحلة معينة .

- الطاقة الانتاجية المتاحة ، أى الطاقة الإنتاجية القصوى للتجهيزات في مرحلة معينة بعد اندثارها نسبيا ، أو لأسباب أخرى .

- الطاقة الانتاجية الفعلية ، أي المستخدمة فعلا خلال الفترة المعنية بالمسح .

- الطاقة الإنتاجية المخططة ، أى المستهدف تحقيقها في الخطة . ومن الناحية العملية يستخدم في تقدير الطاقات الإنتاجية بالإضافة إلى الإحصاء والمحاسبة بمفاهيمها الموحدة على صعيد الاقتصاد الوطني والخرائط اللازمة والدراسات المتخصصة اللازمة لذلك بعض أنواع الموازين الملائمة لهذه الحقول ، كما سبقت إليها الإشارة في الفصل الثاني .

٢- حول معدلات النمو والتنمية :

بعض المهتمين بدراسة تطور الاقتصاد الوطني يتابعون تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي أو معدلات نمو الدخل الوطني ، بالتركيز على نمو حجم كل منهما . وكمثال مبسط لهذه الطريقة إذا افترضنا أن الفترة المدروسة لقطر عربي ما هي خلال النصف الثاني لعقد السبعينات ، وكانت سنة الأساس هي عام ١٩٧٥ . وكان حجم الدخل الوطني المفترض في ذلك العام لذلك القطر العربي يساوي ألف مليون دينار فإن النمو خلال سنوات ٧٦ / ١٩٨٠ كان قد بلغ بحجم الدخل الوطني إلى مقدار ألف وأربعمائة وستة عشر مليون دينار ، وهذا يعني أن المعدل المتوسط المركب لنمو الدخل الوطني كان ٧,٢٪ سنوياً .

ولنفترض أن عدد سكان ذلك القطر كان في سنة الأساس اثني عشر مليوناً ونصف مليون نسمة ، ثم وصل في نهاية عقد السبعينات إلى أربعة عشر مليوناً ومائة وأربعين ألف نسمة .

إذن يمكن التوصل لمعدل نمو متوسط دخل الفرد خلال تلك الفترة على النحو التالي ، بعد حساب نمو حصة الفرد من الدخل الوطني :

$$\begin{aligned} & \text{من ٨٠ دينار} \left(\frac{١٠٠٠ \text{ مليون دينار حجم الدخل الوطني عام ١٩٧٥}}{١٢٥ \text{ مليون نسمة حجم السكان في نفس العام}} \right) \\ & \text{إلى ١٠٠ دينار} \left(\frac{١٤١٦ \text{ مليون دينار حجم الدخل الوطني في عام ١٩٨٠}}{١٤١٤ \text{ مليون نسمة حجم السكان في نفس العام}} \right) \end{aligned}$$

أى إن مجمل النمو لحصة الفرد من الدخل الوطني كان بنسبة ٢٥ ٪ خلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينات بأسرها ، وبمعدل ٤٧ سنوياً . ولا بد من الانتباه إلى نوعية الأسعار التي يجرى التعامل بها في حساب هذه المعدلات ، فيما إذا كانت أسعاراً جارية ، أو أسعاراً ثابتة ، والأخيرة تقيس هذا النمو بشكل أفضل ، حيث تستبعد آثار التضخم .

ولكن التحليل من منظار التخطيط الهيكلي لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، يتطلب تحسناً لهذا القياس لمعرفة آثار مدخلات التنمية ومخرجاتها . أى لا يكفي قياس حجم النمو وإنما محاولة إيجاد السبل لقياس بعض التغيرات الهيكلية الجارية في تطور الاقتصاد الوطني .

في هذا المجال حاول الاقتصادي فلاديمير كوسوف (١) تقديم تعريف لكل من النمو والتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد . بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه ، بل أيضاً على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيماً لإنتاجية العمل الاجتماعي . أى لصالح القطاعات الأكثر تأمناً لتطوره ، وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) على امتداد أجل طويل . والقطاعات الأكثر حركية تعني هنا بمعناها النسبي في الزمان والمكان . فإذا اعتبرنا الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية

(١) : لقد نقل هذا المفهوم وطريقة القياس التي اقترحها ، وطبقه لقياس تطور الناتج المحلي والقومي الإجمالي في عدد من الاقطار العربية ، د . محمد رضا علي العدل وساعده في ذلك الباحث السيد ابراهيم ناصر احد في البحث المعنون : « اتجاهات النمو والتنمية في العالم العربي - مقاييس للتغيرات الهيكلية » ، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩ .

(القطاع الثانوي) في الأقطار العربية وفي هذه المرحلة من تطورها
الانمائي هي الممثلة للقطاع الأكثر ديناميكية ،

فيمكن بالتالي تحسين القياس نوعا ما .

وبناء عليه يمكن استخلاص مؤشرين متميزين أحدهما لقياس
النمو ، والآخر هو مقياس في مجال التغيرات الهيكلية يسمى بمقياس
التنمية الاقتصادية . وإن كنت أرى أن هذه التسمية مبالغ فيها حيث
لا يمكن حصر التنمية بمقياس كهذا ، مع التقدير لهذا التحسين
النسبي في طرق القياس والاعتراف بإمكانية الاستفادة منه ، إلا أن
التنمية تظل تحتاج إلى مجهودات أكثر من أجل إيجاد عدة مقاييس
لقياس جوانبها المتعددة ولبیان آثار العوامل المتداخلة في تحقيقها ،
وحل مشكلة الأسعار وتثبيتها ، وتوضيح منهجية التصنيف
القطاعي ، وغيرها من المسائل التي تبرز في هذا المجال .

واستنادا إلى هذا المقياس المحسن ، فإن المقياس الأول أو
التقليدي ، يمكن أن يعبر عنه معدل نمو الناتج الاجتماعي كما أشرنا
إليه في بداية هذا الحديث عن معدلات النمو والتنمية . بينما المقياس
الثاني (المحسن) تعبر عنه درجة التغير في الهيكل القطاعي
للاقتصاد الوطني ولصالح قطاعاته الأكثر حركية (ديناميكية) .
ووفقا لهذا التعريف من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي ، دون أن
تتحقق التنمية الاقتصادية . وهي الحالة التي يزيد فيها الناتج
الاجتماعي (المحلي أو القومي) مع ثبات هيكل الاقتصاد الوطني ،
أي بقاء الوزن النسبي لقاعاته الرئيسية على وضعها السابق .

إذن وفقا لهذا التعريف يمكن قياس « درجة التنمية » ، حسب
تسمية كوسوف ، أي درجة تحول الهيكل الاقتصادي (%) لصالح

التنمية . وذلك بقياس محصلة التغيرات الهيكلية ، كما يعبر عنها في تغير الأوزان النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، لصالح القطاعات الحركية . وهي كما افترضناها لهذه المرحلة في الوطن العربي ، الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية . وهي التي تدخل ضمن ما يسمى بالقطاع الثانوي في الهيكل الاقتصادي والثلاثي ، حيث تشكل الزراعة والصناعات الاستخراجية القطاع الأولي ، وما تبقى من الأنشطة التوزيعية والخدمية تدخل ضمن القطاع الثالثي .

يمكن متابعة هذه الطريقة في القياس على النحو المبسط التالي لغرض الإيضاح :

جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي (للبلد المعني) بتكلفة عوامل الإنتاج بالاسعار الثابتة لسنة أساس محددة (على افتراض عام ١٩٧٠ = ١٠٠) بوحدة عملة البلد (مليون) .

القطاعات السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥		١٩٨٠		النمو في ١٩٨٥ تخمين	
	قيمة	نسبة النمو ١٩٧٠ الى	قيمة	نسبة النمو ١٩٧٥ الى	قيمة	١٩٨٠ الى	قيمة
قطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية		%		%	%	%	%
باقي قطاعات الاقتصاد الوطني		%		%	%	%	%
الناتج المحلي الإجمالي		%		%	%	%	%

والفترة الزمنية كما هي مفترضة في هذا الجدول ليست ثابتة ، وإنما حسب توفر المعطيات الإحصائية ، ويمكن أن تكون محسوبة عن كل سنة بدلا من المعدل السنوي المتوسط لكل خمس سنوات كما هو موضح في الجدول أعلاه . ولكن كقاعدة عامة ينبغي أن تقاس درجة التغير خلال حقبة زمنية طويلة نسبيا لا تقل عن عقد من الزمان ، وتكون الفترة أفضل إذا كانت تغطي حقبتين من الزمن أو أكثر لأن آثار التنمية تحتاج إلى فترة تفريخ الاستثمارات وظهور نتائجها خلال أكثر من خطة خمسية . وكما هو معروف في إعداد أي جدول يجب توثيقه بذكر المصادر التي تستمد منها المعطيات الإحصائية في الجدول .

وهذا جدول آخر ، يبين الأوزان النسبية بين قطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية ، وهو القطاع الثانوي ، القطاع الأكثر حركية (ديناميكية) حسب افتراضنا خلال هذه المرحلة من تطور أقطار الوطن العربي ، والقطاعات الأخرى التقليدية (جملة القطاع الأولي والقطاع الثالثي) ، وتغيرها على امتداد الفترة المشمولة بالدراسة والقياس ، لبيان التغير بالزيادة أو النقصان بالنسبة لكل قطاع .

القطاعات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥ الى ١٩٧٠	١٩٨٠ الى ١٩٧٥	١٩٨٥ الى ١٩٨٠	القطاعات
الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية	%	%	%	%	±	±	±	±
باقي قطاعات الاقتصاد الوطني	%	%	%	%	±	±	±	±
الناتج المحلي الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠				

والقسم الأول من هذا الجدول يبين الوضع النسبي لقطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية بالعلاقة مع بقية القطاعات المكونة للنتائج المحلي الإجمالي (= ١٠٠٪) خلال مفاصل زمنية خمسية (ومن الممكن متابعة التطور الهيكلي سنويا) . أما القسم الثاني من هذا الجدول فإنه يبين درجة التغير (±) بالزيادة أو النقصان خلال نفس الفترات الزمنية المشمولة بمتابعة تطورها ولمعرفة القطاع الذي جرى التطور لصحاله .

وتلخيصا لهذه الفكرة في القياس ، والتي يتنبغي الاستمرار في تحسينها ، فإن حساب هذه المؤشرات المحسنة للفترة المعنية بالقياس - حيث يمكن أن يكون هذا المعدل السنوي أو لمجموع الفترة المشمولة بالقياس - كما يلي :

$$\text{معدل النمو العام} = \frac{\text{النتائج المحلي الإجمالي (أو الصافي) في السنة موضع القياس}}{\text{النتائج المحلي الإجمالي (أو الصافي) في سنة الأساس}} - ١$$

$$\text{معدل النمو التقليدي} = \frac{\text{نتائج القطاعات التقليدية (الأولي والثالثي) في السنة موضع القياس}}{\text{نتائج القطاعات التقليدية (الأولي والثالثي) في سنة الأساس}} - ١$$

ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء
في السنة موضع القياس

معدل النمو التنموي = $\frac{\text{ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء}}{\text{ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء في سنة الأساس}} - 1$

ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء
في سنة الأساس .

= يعبر عنها بالوزن النسبي لقطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية في السنة موضع القياس ، مقارنا بالوزن النسبي للقطاع ذاته في سنة الأساس . والنتيجة = إما أن تكون إيجابية (+) وذلك بزيادة هذا الوزن النسبي (مع زيادة معدل النمو العام) ، وإما أن تكون النتيجة سلبية (-) حيث يحصل العكس .

درجة تحول الهيكل الاقتصادي لصالح التنمية .

هذا ومن الممكن الأخذ بالتصنيف القطاعي الثلاثي كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، حيث يتضمن النشاط الأولي الزراعة والصيد والغابات والصناعات الاستخراجية المنجمية . في حين يتضمن النشاط الثانوي الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية ، ويدخل في النشاط الثالثي جميع الخدمات بكل أشكالها . أو الاعتماد على حساب ثلاثي من نوع آخر ، الأول منه يتضمن الصناعات بأسرها ، والثاني يتضمن الزراعة ، في حين تظل بقية الأنشطة في القطاع الثالث . أو يكون الفرز بين القطاعات السلعية وبين الخدمات ، أو بين الفروع الحديثة في الصناعة والزراعة وغيرها ، والفروع التقليدية في الحرف والزراعة المختلفة وما شاكلها . وهذه الطرق أو المماثلة لها من التصنيفات لنفس الغرض ، قد تكون مفيدة لمعرفة الجوانب المتعددة لتطور هيكل الاقتصاد الوطني . وفي مقدمة

المحاولات ينبغي التعرف على معدل نمو الناتج الاجتماعي الذي يعبر عن نمو الناتج بصورته الإجمالية ، ومعدل نمو الدخل الوطني الذي يعبر عن نمو الناتج الاجتماعي بصورته الصافية . وكذلك معدل نمو الإنتاجية المتوسطة للمشتغل بتقسيم الدخل الوطني على عدد المشتغلين خلال مفاصل زمنية . ومعدل نمو إنتاجية كل دينار مستثمر بمعرفة العلاقة بين التراكم الاستثماري والدخل الوطني . . وغيرها من المعدلات المفيدة لأغراض التحليل واستخلاص الاستنتاجات لترشيد الجهود المحققة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .



٣ - تطور التعامل مع العالم الخارجي :

التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية لكل بلد ، تعتبر جزءا مكملا لدورة الإنتاج فيه وشكلاً من أشكال التبادل السلمي . ولهذا فهي تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في الزمان والمكان المعني بالدراسة والتحليل والتخطيط . والمفروض أن تكون سياسة التجارة الخارجية ، كما سبقت الإشارة في الفصل الأول ، خاضعة لاستراتيجية التنمية الشاملة ومحقة لأهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولمعرفة مكانة التجارة الخارجية (سلعاً وخدمات) في مجمل الاقتصاد الوطني ، يمكن الاستعانة بمؤشر عام في هذا المجال الذي يبين العلاقة بين حجم مجموع قيم الصادرات زائدا المستوردات من السلع والخدمات منسوبة إلى حجم الدخل الوطني ، على النحو التالي :

جدول يبين درجة انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي «

الفترات الفاصل	١٩٧٠ سنة الأساس		١٩٧٥/٧١		١٩٨٠/٧٦		١٩٨٥/٨٠ (تخمين)	
	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%
الدخل الوطني	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	
مجمّل التجارة الخارجية استيراد + تصدير سلع وخدمات								

ومن الممكن التعمق في التحليل لمعرفة الوزن النسبي للقطاعات في التجارة الخارجية ، على سبيل المثال للتعرف على كل من الصادرات والواردات في القطاع إلى ناتج القطاع أو إلى الدخل المتولد من القطاع . وكذلك لمعرفة نسبة التجارة الخارجية ((صادرات وواردات) بشكل عام إلى ناتج القطاع . كما يمكن التعرف على نسبة صادرات القطاع إلى وارداته ، أي نسبة تغطية صادرات القطاع ل وارداته . وهناك مؤشر آخر في هذا المجال يتطلب جهداً أكبر لحسابه ، وهو الوزن النسبي للواردات في السلع المصدرة .

تطور الصادرات / أو الواردات :

يمكن متابعة تطور الصادرات / أو الواردات من حيث ارقامها الفعلية والمخططة ، ولكل من السلع والخدمات ، كما هو مبين في إطار الجدول التالي :

« جدول يبين تطور الصادرات / أو الواردات »

المخططة والفعلية (بملايين وحدة النقد للبلد المعني

الفترة		١٩٨٥/٨١		١٩٨٠/٧٦		١٩٧٥/٧١	
التفاصيل	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع
المخطط							
الفعلي							
% الفعلي للمخطط							

ثم تجري متابعة تحليل تطور الصادرات / أو الواردات الفعلية وذلك بتصنيفها إلى مجموعات . وإذا كانت هناك سلعة أو أكثر مثل النفط والغاز ، فيجري إبرازها بشكل واضح ، نظرا لدورها الكبير في تركيب الصادرات . والشئ نفسه بالنسبة للسلع الهامة من المستوردات ، وبشكل خاص يجري التفريق بين سلع الاستهلاك النهائي و سلع الاستهلاك الوسيط و سلع التجهيز التي يفترض أن تكون لها الغلبة للإسراع في بناء القاعدة الإنتاجية التي يتطلبها التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

جدول يبين تطور تركيب الصادرات الفعلية
أو المستوردات الفعلية بملايين . . .

الفترة		١٩٧٥ / ٧١		١٩٨٠ / ٧٦		١٩٨٦ / ٨١ تخمين	
التفاصيل		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
مواد خام أولية							
مواد نصف مصنعة							
مواد مصنوعة							
مواد زراعية							
.....							
.....							
.....							
خدمات							
.....							
المجموع :							
		١٠٠		١٠٠		١٠٠	

وكما سبقت الإشارة يمكن تصنيف المستوردات على أساس سلع الاستهلاك النهائي و سلع الاستخدام الوسيط و سلع التجهيز .
كما يجري تحليل تطور التوزيع الجغرافي للمصادر الفعلية/ أو الواردات الفعلية إلى / أو من الاقطار العربية الأخرى ، وإلى / أو من أهم الكتل الدولية كما يلي :
جدول يبين تطور التوزيع الجغرافي للمصادر الفعلية/ أو الواردات الفعلية (بملايين . . .)

السنوات		١٩٧٥ / ٧١		١٩٨٠ / ٧٦		١٩٨٥ / ٨١	
		المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
المناطق الجغرافية							
الاقطار العربية							
السوق الأوروبية المشتركة							
أميركا وكندا							
الدول الاشتراكية							
اليابان							
البلدان النامية							
المجموع :		١٠٠		١٠٠		١٠٠	

وهذه النظرة الإجمالية لا بد أن تستكمل بتحليل لتطور أهم السلع المصدرة والمستوردة ، من حيث كميتها والمبالغ التي يحصل عليها البلد مقابل تصديرها ، أو يدفعها مقابل استيرادها والسعر الواسطي ($\frac{\text{المبلغ}}{\text{الكمية}}$) لكل من هذه السلع الهامة المصدرة والمستوردة .
جدول يبين أهم السلع المصدرة/ أو المستوردة سلعة . . .

الفترة التفاصيل	١٩٧٥/٧١	١٩٨٠/٧٦	١٩٨٥/٨١ (تخمين)
الكمية بآلاف الأطنان أو الوحدات			
المبلغ بملايين . . .			
السعر الواسطي للطن أو للوحدة			

هذا الجدول يوضع لكل سلعة هامة كالسكر والشاي والأسمت والنفط . . . الخ .

الميزان التجاري السلعي :

هو الميزان الذي يوازن بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية ، ومن الممكن ألا يكون هذا الميزان التجاري السلعي متوازناً ، أي انه يعكس عجزاً . وهو في الغالب في ظروف البلدان النامية وفي ظل التبادل غير المتكافئ المتمثل في الأسعار المرتفعة للسلع المستوردة والأسعار المنخفضة للسلع المصدرة . وبالتالي يكون نتيجة

لزيادة حجم المستوردات على حجم الصادرات ، وهذا العجز في الميزان التجاري السلعي ، من الممكن ان يجد تسوية في ميزان المدفوعات أو أنه يزيد في حجم العجز في هذا الأخير .

وميزان المدفوعات كما سبقت الإشارة إلى نموذجها الأساسي في الفصل الثاني ، إلى جانب السلع المصدرة والمستوردة (الميزان التجاري السلعي) تدخل في إطاره الخدمات المختلفة كالتجارة العابرة (الترانزيت) ، وخدمات التأمينات ومردود السياحة (التجارة غير المنظورة) ، وحركة الرأسمال وحركة الذهب . وهو يشمل بهذا المعنى الواسع جميع أنواع الموارد المالية من الخارج ، وجميع أنواع الإنفاق المالي المدفوع إلى الخارج . وميزان المدفوعات هذا يوضع عادة على أساس العملة المحلية بما يعادلها من القطع الأجنبي للمعاملات التي يتضمنها الميزان المذكور . وهي المعاملات التي تجري بين المقيمين في البلد المعني ممن ترتبط مصالحهم الإنتاجية والاستهلاكية بهذا البلد ، وبقية البلدان الأخرى في العالم الخارجي الذي يتعامل معه . وهذا الميزان يُفضل أن يوضع لنفس الفترات التي أشرنا إليها في الميزان التجاري السلعي .

ويُفضل أن يبرز الميزان ما هو متعلق بالقطاع العام ، والمختلط والتعاوني والخاص ، الأمر الذي يتطلب تطويع المعطيات الإحصائية لتصب في هذه الحقول . .

ومن المفيد لأغراض التحليل وكشف المصاعب التي تلازم التعامل مع العالم الخارجي ، وضع ميزان المدفوعات بشكل مفصل يبين الدول التي يجري التعامل معها بصورة أساسية . أو على الأقل حسب المناطق والكتل الدولية التي يجري التعامل معها . وبهذه

الطريقة يمكن تكوين فكرة أفضل عن الدائنية والمديونية تجاه منطقة نقدية ما ، وربط الإجراءات اللازمة للتصحيح عند التخطيط لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

حالة الدين الخارجي وعبء المديونية :

في البلدان التي تكون فيها الموارد الداخلية المعبأة والمستغلة فعلا أقل من حجم احتياجاتها الجارية تضطر للاستدانة من الخارج . وهذه القروض يجب أن تكون كعامل مساعد مؤقت ، وأن يكون عبؤها (الفوائد المترتبة عليها) مبررا . على سبيل المثال في حالة استخدامهما لتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة التي سيتولد منها فائض اقتصادي يغطي جزء منه هذه القروض زائدا فوائدها . فلا بد في مثل هذه الحالة من متابعة تطور حجم هذه الديون الخارجية ومعرفة نسبتها إلى مجمل الناتج القومي .

جدول يبين حجم القروض ونسبتها لمجمل الناتج القومي (بملايين وحدات نقد البلد المعني)

الفترة	١٩٧٥ / ٧١	١٩٨٠ / ٧٦	١٩٨٥ / ٨١ (تخمين)
الناتج القومي الاجمالي			
النسبة %	١٠٠	١٠٠	١٠٠
حجم الدين الخارجي			
نسبته % إلى الناتج			

واستكمالا لهذا المؤشر ينبغي متابعة مؤشر آخر ، وهو خدمة الدين الخارجي ، أي الفوائد المترتبة على هذه القروض زائدا الأقساط التي يجب تسديدها في الفترة المتعاقد عليها في اتفاقية القرض . ولما كان المبلغ الذي يجري دفعه لأغراض الوفاء بخدمة الدين الخارجي يرتبط بقدرة البلد على التصدير ومحصلة ما يأتيه من دخل مقابل صادراته فإنه يتم الربط بين هذين المتغيرين كما يلي :

جدول يبين العلاقة بين خدمة الدين الخارجي وحجم الصادرات
(بملايين ..)

١٩٨٥ / ٨١ (تخمين)	١٩٨٠ / ٧٦	١٩٧٥ / ٧١	الفترة التفاصيل
			حجم الصادرات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	النسبة %
			مدفوعات خدمة الدين الخارجي
			نسبة % خدمة الدين للصادرات

في حالة ارتفاع هذه النسبة بشكل يؤثر على قدرة البلد المعني في تسديد قيم مستورداته ، يلجأ هذا البلد إلى إعادة الاقتراض من الخارج ، أو الحصول على مساعدات أو تحويلات أخرى .

ولزيادة الإيضاح تجري متابعة تحليل تطور التركيب الهيكلي للدين الخارجي ، من حيث مصادره ، فيما إذا كانت من دول عربية أو أجنبية . ونسبة القروض الرسمية للدولة ، ونسبة القروض التي يحصل عليها القطاع الخاص في الأقطار التي ما زالت تسمح له بالحصول على القروض من الخارج . وفيما إذا كانت هذه القروض من دولة أو من مصارف أو مؤسسات غير حكومية . كما ينبغي معرفة هيكل استخدام هذه القروض وبشكل خاص في المجالات الاستثمارية أو الاستهلاكية .

ثم لا بد من متابعة تطور شروط الاقتراض الخارجي ، من حيث تطور سعر الفائدة ، وفترة السداد ، واشتراط طبيعة الاستخدام للقرض ، وفترة السماح ، وكيفية احتساب الآثار التضخمية للمبالغ المقرضة ، وما يمثّلها من شروط مرافقة للإقراض الخارجي .

وبالإضافة إلى ما تقدم تحتاج البلدان التي تعتمد التخطيط الشامل لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، إلى إعداد ميزانية (خطة) النقد الأجنبي ، وهي بمثابة خطة للموارد وكيفية استخدامها من النقد الأجنبي في إطار خدمة التنمية الشاملة .

٤ - تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إنتاجه :

ينبغي التعرف على حجم وتركيب الاستهلاك النهائي وأهم السلع الرئيسية ، او مجموعات السلع الرئيسية فيه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان ، والتعرف أيضا على مصادر إشباعها . وهيكل الاستهلاك يصب في قناتين :

الأولى : - لإشباع الحاجات الشخصية ، بما فيه تكوين الرأسمال المتمثل بالسلع الاستهلاكية المحتفظ بها كمخزون لدى المؤسسات التي تخدم السكان وتؤمن حاجات الاستهلاك الشخصي .

الثانية : - لإشباع الحاجات الاجتماعية ، بما فيها تكوين الرأسمال المتمثل بالسلع الاستهلاكية المحتفظ بها كاحتياطي للمؤسسات العامة والتقدم العلمي وللدفاع عن الوطن وأمنه الداخلي .

والمفروض متابعة تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه ارتباطا بالمؤشرات المباشرة وغير المباشرة مثل :

- نمو السكان والتغير الحاصل في تركيبهم من حيث السن بشكل خاص .

- ارتفاع حصة الفرد من الدخل الوطني ، وإمكانات تخفيف التباين في توزيعه بين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، ومدى الآثار التي يتركها على زيادة الميل للاستهلاك عند ذوي الدخل المحدود . أي حساب مرونات الدخل للطلب على السلع الرئيسية أو مجموعات السلع الرئيسية ، كما يمكن أن تبيينها دراسات ميزانية الأسرة والمصادر الأخرى مثل ميزان موارد ونفقات السكان الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني .

- تغير الأسعار والآثار التضخمية على الدخول الحقيقية ، أي على القدرة الشرائية الفعلية .

- ظهور السلع البديلة وتغير أذواق المستهلكين ، وغيرها من العوامل التي تساعد على الإلزام الجيد بالمستهلكين وحاجاتهم الأساسية ، وبقية الحاجات الأخرى المكونة لهيكل الاستهلاك النهائي .

وبالنسبة لمصادر الإشباع لبعض السلع أو مجموعات السلع الرئيسية ، ينبغي متابعة أرقامها بالكميات والمبالغ والأسعار ، خلال فترة زمنية لمعرفة اتجاهات تطورها . ولا سيما من حيث الإشباع من المصادر المحلية أو عن طريق استيرادها من الخارج وهنا ليس المقصود هو اتباع ما يسمى باستراتيجية إحلال الواردات والبقاء على نفس الهيكل للسلع التي تلبي حاجات فئات معينة مقتدرة على الدفع . وإنما النظر إليها من زاوية أوسع ترمي للوفاء بالحاجات الأساسية للسكان والمجتمع ، أي تغيير هيكل الاستهلاك الموروث ، ثم محاولة إشباع ما يمكن منه من الإنتاج المحلي والعمل الموجه لتطويره باستمرار ، وتغطية المتبقي من الخارج .

جدول يبين السلع الغذائية (كميات ومبالغ والسعر الوسطي)

مجموع الإنتاج المحلي ناقصا الصادرات زائدا المستوردات يساوي مجموع الطلب المحلي

١٩٨٥/٨١ (تخمين)	١٩٨٠/٧٦	١٩٧٥/٧١	الفترة مجموعات السلع	
			من الإنتاج المحلي	الحبوب
			من الاستيراد	
			من الإنتاج المحلي	اللحوم
			من الاستيراد	
			من الإنتاج المحلي	الحليب
			من الاستيراد	ومشتقاته
			من الإنتاج المحلي	السكر
			من الاستيراد	ومنتجاته
			من الإنتاج المحلي	سلع هامة
			من الاستيراد	أخرى

وبنفس الطريقة يمكن متابعة مجموعات السلع الأخرى لمعرفة مجموع الطلب المحلي من معرفة الإنتاج المحلي ناقصا الصادرات زائدا

المستوردات وأيضا بالكميات والمبالغ والسعر الوسطي ، كما هو مبين
بشكل مبسط لغرض الإيضاح في الجدول التالي :

١٩٨٥/٨١ (تخمين)	١٩٨٠/٧٦	١٩٧٥/٧١	الفترة مجموع السلع	
			من الإنتاج المحلي	نسيج
			من الاستيراد	قطني
			من الإنتاج المحلي	نسيج
			من الاستيراد	صوفي
			من الإنتاج المحلي	نسيج
			من الاستيراد	حرير
			من الإنتاج المحلي	نايلون
			من الاستيراد	وما شابه
			من الإنتاج المحلي	ألبة
			من الاستيراد	جاهزة

هذا ومن الممكن بل ومن المطلوب ، عمله تفصيل مثل هذه
الجداول ووضع المعلومات المفصلة عن كل حقل منها . مثلاً بالنسبة
للحبوب بيان مكوناتها من القمح والشعير والأرز وبقية الأنواع
الأخرى . وبالنسبة للحوم كذلك بيان أنواعها من لحم الغنم ولحم
البقر وغيرها من اللحوم المستهلكة . ومعرفة حصة الفرد المستهلك
من كل منها ومدى تطور هذه الحصة وعلاقتها بتطور حصة الفرد من
الدخل الوطني كمعدل متوسط عام لأغراض الدراسة والتخطيط .

وهكذا يمكن متابعة بقية مجموعات السلع المكونة لهيكل الاستهلاك النهائي مثل المنتجات الكيميائية ومواد التنظيف .
ومنتجات مواد البناء والتأسيسات الصحية ، ومنتجات الوقود والطاقة لأغراض الاستهلاك النهائي (التي لا تدخل في بنود الاستثمارات) ، ومنتجات المعادن من السلع المنزلية المعمرة وما شابه ذلك .

مثل هذه الكشوف والموازن السلعية تقرب المخططين من معرفة الحاجات المكونة للاستهلاك النهائي واتجاهات تطورها المقبل . وهذه مهمة ليست سهلة وليست محصورة في الفنيين فقط ، وإنما تستلزم وجود دائرة خاصة في هيئة التخطيط الوطني تكون معنية بهذا الموضوع وتضم مجموعة من المختصين من الاقتصاديين والاجتماعيين والأطباء وغيرهم ممن له دور في هذا المجال . وعند معاينة مصادر إشباع الطلب ينبغي أن نأخذ في الاعتبار إمكانية زيادة حجم الإنتاج المحلي في المشاريع القائمة بعد تشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية المتاحة ، أو حتى بإجراء بعض التوسعات فيها . وكذلك عامل إنجاز المشاريع الموجودة في إطار الخطة موضع التنفيذ ، والتي من المفروض أن تنجز وتدخل حيز الإنتاج الفعلي خلال الفترة القريبة القادمة . وبعد ذلك التفكير في إنشاء المشروعات الجديدة مع عدم الإفراط في خلق المشاريع لكل ما يحتاجه البلد المعني في إطاره القطري (ذهنية الاكتفاء الذاتي القطري) ، وهذا التوجه مرغوب ويمكن في الإطار القومي العربي بالنسبة للكثير من السلع الاستهلاكية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان والمجتمع .

٥- تطور الحالة المالية وتوزيع الدخل :

الموارد المتاحة داخليا تأتي من الدخل الوطني ، حيث عندما نطرح منه الاستهلاك الضروري (إجمالي الاستهلاك في البلاد ناقصا الاستهلاك الترفي والتبذيري) فيكون المتبقي هو الفائض الاقتصادي . وقد سبقت الإشارة إلى منابعه في الفصل الأول عند الحديث عن المقدمات الاقتصادية . ويمكن أن يضاف إليها بعض المصادر الخارجية مثل المساعدات والهبات ، والقروض والتسهيلات الائتمانية والقروض التجارية ، أو الاستثمارات المباشرة من الخارج في داخل البلد المعني ، وهذه مصادر مؤقتة ينبغي إعادتها في فترة لاحقة ما عدا المساعدات والهبات . كما يمكن أن يكون من بين المصادر الخارجية المالية تحويلات الأرباح من مؤسسات تعود للبلد المعني موجودة في الخارج ، ومدخرات العاملين من أبناء البلد في الخارج والمحوّلة إلى موطنهم .

وهذا الرصيد المتراكم من المصادر المالية الداخلية والخارجية من الممكن أن يتسرب جزء منه على شكل أرباح إلى الخارج . أو على شكل تسديد قروض وفوائد (خدمة الدين) ، أو أن يتجسد في هروب للأموال إلى الخارج ، أو تحويل مدخرات العاملين من غير أبناء البلد إلى الخارج .

وهذه الموارد المالية المتاحة في الداخل وهي الأساسية وكذلك المتاحة من الخارج وهي المساعدة يمكن أن تعكسها ميزانية الحكومة العامة لتغطية النفقات الجارية والاستثمارية . وموازين دخول ونفقات الوزارات والمؤسسات العامة والمختلطة والتعاونية والخاصة ، وميزان دخول ونفقات السكان (القطاع العائلي) ،

وخطة الائتمان المصرفية وخطة بنك الدولة المركزي وميزانية (خطة)
النقد الأجنبي وميزان المدفوعات ، وقد سبقت الإشارة إلى البعض
منها في الفصل الثاني .

تطور الادخار والتغطية المالية للاستثمار :

متابعة تطور الادخار بمنابعه الداخلية الأساسية والخارجية
المساعدة لها أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية
الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم
الاقتصادي والاجتماعي ، أو فيما إذا كانت فجوة بين الادخار
والاستثمار. وهذه الفجوة إما أن تكون نتيجة عجز المدخرات عن
تغطية الاستثمارات ، وهو الوضع الغالب في أكثرية الأقطار
العربية ، فتضطر هذه الأقطار لسد هذه الثغرة بالقروض الخارجية .

وإما أن يحصل العكس بفيض هذه المدخرات عما هو محدد لحجم
الاستثمارات ، وبالتالي إيجاد فرص لاستخدام هذه المدخرات
الفائضة في خارج البلاد . كما هو الحال بالنسبة لبعض الأقطار
العربية المنتجة للنفط والتي تسمى بدول الفائض ، بحجة ضعف
القدرة الاستيعابية للإنفاق الاستثماري فيها . والمنابع المحتملة
للمدخرات المحلية والقومية يمكن أن تكون هي التالية :

- مدخرات الحكومة في ميزانيتها الجارية نتيجة فيض مواردها
الضريبية ومن المصادر الأخرى المغذية للميزانية الجارية على
نفقات الحكومة الجارية .

- مدخرات قطاع الدولة الاقتصادي ، والجزء المشترك ضمن القطاع
المختلط ، نتيجة فيض موارده على نفقاته .

- مدخرات القطاع التعاوني ، وهي ما زالت محدودة جدا ، حيث إن

هذا القطاع في بداية نشأته ، وهو غالبا يقتصر من الدولة .
- مدخرات قطاع الأعمال الخاص ، ولا سيما مدخرات ذوي الدخول
الربعية ، والذين يعيشون على ريع الأراضي والمباني والأسهم
والسندات .

- مدخرات العاملين في الداخل ، أو مواطني البلد المعني العاملين في
الخارج ، والذين يحولون جزءا من دخولهم المدخرة إلى موطنهم .

إن معايير التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار القومي
الإجمالي هي نفس معيار التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج
القومي الإجمالي حسب مفاهيم المحاسبة القومية ، التي ترى عند
إضافة مدفوعات عوامل الإنتاج مع العالم الخارجي (والتي يجوز أن
تكون إيجابية أو سلبية) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، عندها نحصل
على الناتج القومي الإجمالي . أما المقصود بمعدل الادخار المحلي
الإجمالي فانه يساوي نسبة المدخرات الإجمالية إلى الناتج المحلي
الإجمالي . في حين يكون معدل الادخار القومي الإجمالي مساويا لنسبة
المدخرات القومية الإجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي . والمفروض
أن يعكس المعدل الحدي للادخار مدى جدية البلد المعني في تعبئة
الفائض الاقتصادي المدخر لأغراض التنمية الشاملة من أجل تحقيق
التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

جدول يبين تطور المدخرات (بملايين . . .)

الفترة المؤشرات		١٩٧٥ / ٧١		١٩٨٠ / ٧٦		١٩٨٥ / ٨١	
		مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
١ - معدل الادخار المحلي الإجمالي							
٢ - معدل الادخار القومي الإجمالي							
٣ - نسبة (١) الى (٢)							
٤ - المعدل الحدي للادخار							

وبالنسبة للتغطية المالية للاستثمارات تجري متابعة تطور حجمها الإجمالي ومتوسطها السنوي ومعدل نموها السنوي ، ونسبة الاستثمارات إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي . وكذلك متابعة مؤشر نسبة هذه الاستثمارات إلى الادخار المحلي والقومي الإجماليين . وذلك لمعرفة نسبة ما يغطي منها بالمصادر المحلية ، ونسبة ما يغطي منها بقروض خارجية وتكاليف خدماتها ، كما سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن عبء وخدمة الدين الخارجي .

جدول يبين تطور الاستثمارات الاجمالية بملايين وحدات نقد البلد المعني

المؤشرات		الفترة		١٩٧٥ / ٧١		١٩٨٠ / ٧٦		١٩٨٥ / ٨١	
		مخطط		فعلي		مخطط		فعلي	

ضمن هذه المجموعة . في حين نجد الفجوة المعكوسة في بعض البلدان المنتجة للنفط تتمثل بفيض مدخراتها عن حاجتها للاستثمارات في إطار خططها الإنمائية ، بعدة أضعاف . حيث كانت على سبيل المثال في منتصف السبعينات من هذا القرن في السعودية أكثر من (٥,٨) أضعاف ، وفي الكويت حوالي (٨,٦) أضعاف . في حين كان الحال في نفس الفترة في السودان يقل عن النصف (٥,٤٠ ٪) ، وفي مصر يزيد قليلا عن النصف (٨,٥٨ ٪) ، أي إن كلاً من السودان ومصر مضطرتان للبحث عن تمويل خارجي لاستكمال التغطية المالية المحلية لاستثماراتها .

هذا ويجري احتساب الفجوة بين الادخار - الاستثمار ، لمزيد من الدقة لأغراض التحليل والتخطيط ، على أنها تساوي نسبة الادخار القومي إلى الناتج القومي الإجمالي مقسومة على نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج القومي الإجمالي . ومن المفيد في هذا المجال متابعة تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار لمعرفة مدى الاستقرار والتذبذب الموجود في مسارها .

تطور ميزانية الدولة الجارية :

يحتاج المخططون من أجل توضيح صورة الوضع المالي إلى مجموعة من البيانات والاستعانة بجداول التدفقات المالية والموازن المالية وبشكل خاص لميزانية الدولة الجارية (والاستثمارية كذلك) وميزان المدفوعات خلال كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

جدول يبين تطور هيكل الإيرادات الجارية بملايين وحدة نقد البلد المعني

الفترات التفاصيل		١٩٧٥/٧١		١٩٨٠/٧٦		١٩٨٥/٨١	
		مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	تخمين
إجمالي الإيرادات الجارية							
الموارد الضريبية							
الموارد من حصة الدولة من الأرباح							
الموارد الأخرى							
حصة الفرد من الإيرادات الجارية							

ومن المفيد متابعة المعدل السنوي لنمو هذه الإيرادات الجارية ،
والآثار التضخمية على قيمتها الشرائية ارتباطا بتطور المعدل العام
للأسعار خلال نفس الفترة المشمولة بالدراسة والتحليل والتخطيط .

وبنفس الطريقة نتابع تطور الإنفاق الجاري ومعدل نموه
السنوي ، وهيكل هذا الإنفاق ونسبته إلى الدخل الوطني ، وذلك
لمعرفة مدى الدور الذي تقوم به ميزانية الدولة باعتبارها أداة لتوزيع
 وإعادة توزيع (التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي) واستخدام
الدخل الوطني .

ومن مقارنة الإنفاق الجاري بالإيرادات الجارية (التقديرية

والفعلية) نتوصل إلى معرفة الفجوة التي تمثل الفائض أو العجز وفي الحالة الأخيرة التعرف على سبيل تسوية هذا العجز ، فيما إذا كان من مصادر داخلية أو خارجية ، أو بتقليص بنود الإنفاق قدر الامكان . وقد تبين من متابعة تطور وقائع بعض الميزانيات الجارية لدول عربية معينة أنها كانت تعالج العجز في ميزانيتها الجارية بـ « الاقتراض » من المخططات الاستثمارية ، وبذلك تضيف عقبة جديدة أمام محاولاتها الإنمائية بعرقلتها تنفيذ ما تضعه في إطار خططها الإنمائية من جراء العجز في تغطية الاستثمارات وقد استخدمت بعض هذه الدول العربية توحيد ميزانيتها (الجارية مع الاستثمارية مع الميزانيات المستقلة للمؤسسات العامة) لتغطية هذا الواقع للإنفاق الجاري المتزايد على حساب الإنفاق الاستثماري الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد .

وعند التعمق في تحليل الإنفاق الجاري على ما هو ضروري وأقل ضرورة ، يمكن البحث عن سبل ترشيد هذا الإنفاق ليحقق عدالة توزيع الدخل وينسجم مع التوجهات التي يتطلبها التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

جدول يبين تطور هيكل النفقات الجارية
بملايين وحدات نقد البلد المعني

١٩٨٥ / ٨١		١٩٨٠ / ٧٦		١٩٧٥ / ٧١		النفقات التفاصيل
تخمين	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	
						إجمالي النفقات الجارية
						النفقات على التعليم
						النفقات على الصحة
						النفقات على الأمن والدفاع
						النفقات الأخرى
						حصة الفرد من الإنفاق الجاري
						نسبة الإنفاق الجاري إلى الدخل الوطني

وهنا أيضا من المفيد متابعة تطور المعدل السنوي للنفقات الجارية الإجمالية ، ولكل بند من بنودها الرئيسية . وحساب الميل الحدي للنفقات الجارية ، ومقارنة هذا المؤشر بمثيله في النفقات الاستثمارية الإجمالية . وبجمع الاثنين معا (النفقات الجارية زائدا النفقات الاستثمارية) نتوصل إلى جملة الإنفاق العام ، ومن المفيد متابعة تطور نسبة هذا الأخير إلى الدخل الوطني خلال نفس الفترات المدروسة لأغراض التحليل والتخطيط .

تطور توزيع الدخل :

توجد علاقة متبادلة بين نمو الدخل الوطني وتوزيعه على تعويضات المشتغلين (عوائد العمل) وفائض العمليات (عوائد التملك) من جهة ، وتأثير نمط توزيعه على الخارطة الاجتماعية ومستوى معيشة السكان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى .

في مطلع القرن الماضي دعا الاقتصادي الانجليزي ديفيد ريكاردو إلى أن يكون الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي منصبا على المبادئ التي تحدد توزيع مجمل الدخل (الناتج القومي) بين مختلف الفئات المساهمة في توليده (عناصر الإنتاج) . ومن هنا يمكن اعتبار هذا المفكر من أوائل المهتمين بمعالجة ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل ، استنادا للحقوق المترتبة على الإنتاج الوطني والناجمة عن ملكية الموارد الاقتصادية . فالعملية الإنتاجية تستلزم خدمات هذه الموارد الاقتصادية ، وللحصول عليها لا بد من دفع أثمانها لأصحابها . ومن هنا ينبثق التوزيع الوظيفي للدخل الوطني ، بين تعويضات المشتغلين بصورة أجور ومرتبات ومكافآت (عوائد العمل) ، ودخول المالكين للأرض بصورة ريع ، والمالكين للمعدات بصورة أرباح ، والمالكين للأموال بصورة فوائد وكلها تشكل عوائد تملك . وهذا التوزيع الوظيفي للدخل يفرز بالتالي ما يسمى بالتوزيع الشخصي للدخل ، استنادا لكمية وسعر الموارد الاقتصادية التي في حوزته (بما في ذلك قوة العمل البشري بمهاراته) ، ويوظف هذه الموارد في العملية الإنتاجية (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) . ونظرا للتفاوت الكبير الموروث والموجود في ملكيات هذه الموارد الاقتصادية ، نجد هذا التفاوت الكبير أيضا في توزيع

الدخل . وهناك عوامل تزيد في هذا الدخل الشخصي المكتسب ، مثل الدفعات التحويلية ، أو ما يمكن أن تخفضه ، مثل الدفعات لتسديد الضرائب . وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات التعاونية والمؤسسات العامة كذلك .

وفي هذا المجال ينبغي أن يتعمق التحليل لمعرفة الدخل الحقيقي ، أي الدخل النقدي مقوما بالسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل هذا الدخل النقدي ارتباطا بتغير الأسعار المستمر في تاريخ معين مقارنا بالدخل في مكان أو زمان يعتبر أساسا للمقارنة . جدول يبين تطور المكانة النسبية لكل من عوائد العمل وعوائد التملك في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني (بملايين ...)

الفترة المؤشرات	١٩٧٥ / ٧١	١٩٨٠ / ٧٦	١٩٨٥ / ٨١ (تخمين)
تعويضات المشتغلين (عوائد العمل)	%	%	%
فائض العمليات (عوائد التملك)	%	%	%
عوائد عوامل الإنتاج المحلية	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ناقصا أو زائدا دخل عوامل الإنتاج للخارج أو من الخارج			
الدخل القومي بكلفة عوامل الإنتاج .			

بالنسبة لدخل عوامل الإنتاج المتسربة من الدخل إلى الخارج ،
أوضح مثال لها هو الدخل الذي كانت تستحوذ عليه شركات النفط
الأجنبية قبل تأميمها في بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط . حيث
كانت هذه الحصة تخرج على شكل أرباح لاستثماراتها في حقول النفط
وفقا للامتيازات المنصوص عليها في العقود القديمة . وبالإضافة لهذه
الطريقة المباشرة ، فهناك الفروق في سعر النفط المحاسبي الذي كانت
تتم بموجبه حسابات الأرباح والسعر الحقيقي الذي يدفعه المستهلك
لهذه الشركات أو لمن ينوب عنها في سوق المستهلكين . وفي الحالة
المعكوسة عندما يكون للبلد المعني استثمارات أو إيداعات أموال في
البنوك في الخارج تدر عليه ربحا يحوله من الخارج إلى الداخل فيزيد
بذلك في حجم دخله الوطني المحلي .

جدول يبين المعدل الوسطي السنوي لتطور التوزيع الوظيفي للدخل
بالأسعار ... وبملايين ...

معدل النمو الوسطي السنوي	١٩٨٥ / ٨١	١٩٨٠ / ٧٦	١٩٧٥ / ٧١	سنة الاساس ١٩٧٠	الفقرات المؤشرات
%				١٠٠	تعويضات المشتغلين (عوائد العمل)
%				١٠٠	فائض العمليات (عوائد التملك)
%				١٠٠	عوائد عوامل الإنتاج المحلية
%				١٠٠	(±) صافي دخل عوامل الإنتاج الى الخارج / أو من الخارج
%				١٠٠	الدخل القومي بكلفة عوامل الإنتاج

بالإضافة إلى هذه الصورة الإجمالية كما تقدمها المفاهيم والمعطيات
الإحصائية للمحاسبة القومية ، التي ينبغي معرفتها عند تطور توزيع

الدخل ، لا بد من التعمق في تحليل التوزيع للدخل ضمن القطاعات حسب الشرائح الاجتماعية . وهي مهمة في ظل نظام الحسابات السائدة في الأقطار العربية الأكثر صعوبة من الأولى ، حيث تحد منها قلة الإحصائيات المتاحة في هذا المجال . ولكن يمكن متابعة تطور حجم ومتوسط الأجور والمرتبات ، في كل من القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص على سبيل المثال في الصناعة ، أو في بعض الأنشطة الأخرى . وكل بداية في هذا الحقل مفيدة ، ثم يجري العمل على تطويرها زغبة في توضيح الصورة وتشخيص معالم الخلل ، من أجل رسم السياسات العملية للوصول إلى عدالة توزيع الدخل كحافز أساسي للمشاركين في صنع التنمية ولتحقيق هدف من أهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح المجتمع بأسره ولصالح كل فرد منه .

هذا وقد سبقت الإشارة لبعض مؤشرات ومكونات توزيع الدخل الأولي والتوزيع الثانوي (عملية إعادة توزيع الدخل) واستخدامه النهائي ، عند الحديث عن حركة الدخل الوطني وميزانه في الفصل الثاني وهي مكتملة لهذا الموضوع، وما زال باب الاجتهاد مفتوحا للعاملين في هذا الحقل لتطويع كل من المحاسبة القومية وميزان الدخل الوطني للوصول إلى المنهجية الملائمة للتطبيق العملي المحقق لأغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، والتخطيط لكل طور من أطواره في المرحلة التي يجتازها البلد المعني ، وبالتنسيق مع بقية أقطار الوطن العربي . وقد تم عقد ندوة علمية للعاملين في هذا المجال في البلدان العربية ، في عام ١٩٨٢ في عمان للتباحث والحوار حول هذه المسائل المحاسبية القومية وسبل تطويعها لأغراض التخطيط للتنمية ، وفي خطة عمل المعهد العربي للتخطيط لعام ١٩٨٤ تنظيم اجتماع خبراء حول الموضوع نفسه .

القسم الرابع نموذج إطار عام لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي

- ١ - تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية والقطاعية .
- ٢ - حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام لمعدل النمو المستهدف خلال خطة خمسية لسنوات (١٩٨٦ - ١٩٩٠) ، بالتأكيد على أولوية النمو للقاعدة الإنتاجية .

١ - تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإجالية والقطرية

ينبغي تحديد الأهداف على أساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم ، ومن تشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه ، وعلى ضوء التفضيل الاجتماعي ، ليس كـرغبة ذاتية لقيادة هذا المجتمع بعيدا عن واقع المرحلة التي تجتازها البلاد المعنية ، وإنما بعد تحديد دقيق لطبيعة هذه المرحلة في كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

ومن معاينة الواقع المعاش في الكثير من الأقطار العربية يمكن القول بأننا نحتاج إلى تحقيق نقلة كمية وكيفية تتمثل في المجال الاقتصادي بالتحوّل من سياق الإنتاج البسيط المبشر المهيمن بشكل خاص في الزراعة والحرف ، إلى سياق الإنتاج الموسع الممركز الموجه ، وذلك لغرض الوصول إلى تحقيق إنتاجية عمل مجتمعي في جميع القطاعات الإنتاجية والأنشطة الفعالة الأخرى ، بمعدل يتزايد باستمرار ويفوق معدل زيادة نمو السكان ومعدل زيادة الاستهلاك .
وتخصيص كل الفائض الاقتصادي المتاح (والمحتمل) للتراكم الاستثماري من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وتأمين عدالة توزيع ثمراتها ، بين المنتجين المباشرين والمشتغلين في المجالات الأخرى ، وكذلك فيما بين الأجيال .

ولتحقيق مثل هذا الهدف النوعي المركزي لا بد من تشخيص وصياغة الأهداف الأولية ، مثل تحقيق زيادة معينة خلال سنوات الخطة في الدخل الوطني وتنوع مصادره ، وزيادة الاستهلاك النهائي مع تغيير هيكله لصالح إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة ، وزيادة الاستثمارات مع تغيير تركيبها لصالح توسيع وتجديد الطاقات الإنتاجية وزيادة فرص العمل المنتج ، إلى آخره من

الأهداف الأولية الماثلة في الأهمية لمجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع . وكذلك تشخيص وصياغة الأهداف المشتقة ، أي المنبثقة من الأهداف السابقة ، حيث يمكن ترتيب كل هذه الأهداف على النحو التالي :

- أهداف إجمالية لمجمل الاقتصاد الوطني .
- أهداف قطاعية (للوزارات النوعية المتخصصة) ، وتبعاً للملكية (قطاع عام ، مختلط ، تعاوني ، خاص) ، وإقليمية .
- أهداف للتعامل مع العالم الخارجي ، أولاً على الصعيد العربي القومي ، ومن ثم على صعيد البلدان النامية ، ومع البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية .

ومن ناحية أخرى يمكن ترتيب هذه الأهداف إلى أهداف نوعية تتطلب العمل الفني المحاسبي لتحويلها إلى أهداف كمية واضحة ومحددة بأرقام قابلة للتنفيذ والمتابعة ومنسجم بعضها مع البعض الآخر . ويمكن الفرز بين أهداف ملزمة موجهة معونة لمؤسسات معينة وبشكل واضح في مؤسسات قطاع الدولة والقطاع المختلط والقطاع التعاوني ، وبين أهداف تأشيرية ترافقها محفزات وروادع من أجل التأثير للتوجه نحو هذه الأهداف التأشيرية ، لا سيما من قبل القطاع الخاص ، والمؤسسات التعاونية والمختلطة والعامة المتمتعة باللامركزية في عملها . وكذلك تشخيص الأهداف الطويلة الأمد وذات الأمد المتوسط والأمد القصير ، وفيما إذا كانت أهداف محددة أو مرنة .

إذن نقطة البداية في إعداد الخطط الإنمائية بعد إجراء المسح والتحليل للوضع الاقتصادي والاجتماعي السابق والحاضر القائم ، هي صياغة الأهداف لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهذا العمل يشارك فيه إلى جانب السلطة السياسية

والتنظيمات الجماهيرية ، المختصون الاقتصاديون والاجتماعيون والفنيون من الكوادر المخططة .

وهذه الأهداف يمكن أن يوجد فيها بينها تعارض بسبب المصالح الاجتماعية المتباينة ، ومصالح الأجيال المتعارضة أحيانا ، ومصالح الدول المختلفة التي قد لا تكون منسجمة . وكذلك بتأثير القيود الآتية من المحدودية النسبية للموارد البشرية من حيث الكم والنوع والموارد المادية والمالية . وهذا كله يتطلب البحث عن التناسبات بين هذه الأهداف ، في إطار التفضيل الاجتماعي السائد . أي أن السلطة السياسية بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية في المجتمع ، هي التي تبين الاتجاهات والمنطلقات العامة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . وعلى ضوءها يجرى تحديد الإجماليات للاقتصاد الوطني بأسره وللمجتمع . ومن هذه المؤشرات الإجمالية تصاغ الأهداف القطاعية ، والتي بدورها تتجزأ الى تفاصيل للمؤسسات (المشروعات) . والفروض هو أن يظل تبادل الرأي والمناقشات بين هذه المستويات مستمرا من أجل الوصول إلى المواءمة بين هذه المصالح والقيود . وقد يثمر هذا الحوار عددا من البدائل مما يغير بعض الأهداف الأولية واستنتاج الأهداف المشتقة منها حتى يتم الاستقرار ضمن خيار متفق عليه ويعتمد كإطار عام للخطة . ويرفق بهذا الإطار العام للخطة كل مايلزم لتحقيقه من تدابير وإجراءات وسياسات لمختلف المستويات .

وهنا يقوم نظام الموازن الاقتصادية التخطيطية بدور منهجي وعلى كافة المستويات ، لتقدير موارد واحتياجات كل مستوى ، وتحديد الأوزان المعطاة للأهداف عند كل مستوى . وكذلك عند رسم إطار الخطة لكل مستوى ، وتحقيق التناسق والتوازن بين الخطط المختلفة . وذلك من خلال الربط بين مدخلات ومخرجات كل مستوى من

المعلومات التخطيطية . (١)

وتسهيل عملية إعداد مثل هذه الموازين يجرى التركيز على مجموعة محددة من السلع الاستثمارية والسلع الإنتاجية للاستهلاك الوسيط ، والسلع المخصصة للاستهلاك النهائي الشخصي والجماعي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان والمجتمع . وهي السلع التي يسبب النقص فيها نتائج سلبية تعوق المجتمع من الوصول إلى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية السياسية والعسكرية . وهذه السلع الأساسية (الاستراتيجية) من الممكن ترتيب سلم أولوياتها حسب الأوزان الترجيحية لها في إطار الاختيار الاجتماعي في زمان ومكان محددين . وقد سبقت الإشارة إلى بعض مقاييس هذه الأولويات في الترتيب ، في القسم الثاني من هذا الكتاب .

إن تحديد الأهداف على جميع المستويات يتبين مما تقدم أعلاه أن ، له جانبين ، أحدهما يعكس ما نحتاجه للاستخدامات المتعددة ، والآخر يؤمن مصادر الحصول عليها . وارتباطاً بهذا الموضوع يجرى تحديد أهم القطاعات حسب أولويات يتم وفقاً لها التمييز في الوزن النسبي من حصص الموارد المتاحة ، البشرية والمادية (الاستثمارات) . وهناك عوامل متغيرة ، اقتصادية واجتماعية سياسية وعسكرية ، تؤثر على تحديد الوزن النسبي لهذه الأولويات القطاعية وتبلور المعايير التي تعتمد في هذا المجال ، في إطار اختيارات المجتمع المعني لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومن هذه المعايير على سبيل المثال ، الوزن النسبي

(١) للاستزادة حول هذه المنهجية راجع :

د . سعد حافظ محمود : « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » مصدر سبق ذكره . وكذلك مؤلف الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة : « المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي » ، تعريب د . أحمد مراد وهو الآخر مصدر سبق ذكره .

للقطاع في زيادة فرص العمالة وبشكل خاص المنتجة والحد من البطالة الموسمية والدائمة وصولاً للتخلص منها . والوزن النسبي للقطاع في توفير السلع الضرورية لاستمرار عملية تكرار الإنتاج الموسع وتأمين التشابك القطاعي ، وبشكل خاص تشابك القطاع النفطي في البلدان المنتجة له مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، والتشابك القطاعي على الصعيد العربي القومي . والوزن النسبي للقطاع في توفير السلع الضرورية للقاعدة الشعبية الواسعة للقضاء على مظاهر الجوع والفقر ومسببات الكثير من الأمراض المنتشرة في البلاد خلال مرحلة زمنية منظورة ، وتأمين استهلاك الفئات الأخرى بعد ترشيده . والوزن النسبي للقطاع في تقليل الاعتماد على الواردات من السلع المنتجة في خارج الوطن العربي . والوزن النسبي للقطاع في توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية المفقودة أو المحدودة في الظرف الراهن . وأخيراً الوزن النسبي للقطاع في توفير السلع الضرورية للاستخدامات العسكرية لتأمين الدفاع عن الوطن . وعمل حساب الأوزان الترجيحية لهذه الأولويات القطاعية والمماثلة لها ، والتنسيق فيما بينها استرشاداً بدالة اختيارات المجتمع المعني عند التخطيط لكل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، أمر ممكن في إطار الأدوات الفنية المتاحة في الوقت الحاضر للمخططين ، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها ، لا سيما في القسم الثاني وفي قائمة المراجع .

تحديد الأهداف القطاعية :

تعتبر أهداف النمو القطاعي ، أهدافاً مشتقة من الأهداف الأولية المحددة لمجمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي أن تتضح هذه الأهداف القطاعية في إطار الخطة الشاملة ، من منظور التغيير الهيكلي المنشود لمساهمة كل قطاع (زراعة ، صناعة استخراجية ،

صناعة تحويلية ثقيلة ، صناعة تحويلية خفيفة ... الخ) . وكذلك من منظور عائدية الملكية (قطاع عام ، مختلط ، تعاوني ، خاص حربي محلي ، خاص رأسمالي محلي ... الخ) . أو من منظور التقسيم الثلاثي للأنشطة الأولية (زراعة وصيد وغابات وصناعة استخراجية) ، والثانوية (الصناعة التحويلية والطاقة) ، والثالثية (بقية الفروع التوزيعية والخدمات المختلفة) . أو من منظور التقسيم الثنائي للإنتاج الاجتماعي الإجمالي فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج ، وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي . وذلك من حيث العمالة والاستثمارات ومساهماتها في تكوين الناتج الاجتماعي الإجمالي والدخل الوطني كجزء منه .

وهذه بعض المؤشرات التي تسهم في تحديد الأهداف القطاعية :

- الاستثمارات : حيث يجرى تقدير لحجم الاستثمارات المطلوبة للقطاع المعين ، مع إشارة للمشروعات المنقولة من الخطة السابقة والمطلوب استكمالها ، والمشروعات الجديدة المقترحة بالإضافة للتوسعات الإضافية على ما هو موجود فعلا .

- الإنتاج : تقدير لحجم الإنتاج مع الزيادة المخططة في إنتاج القطاع المعين بالأرقام المطلقة والنسب بالمقارنة مع سنة الأساس المعتمدة . ونصيب العامل من الإنتاج ومقدار زيادته خلال سنوات الخطة .

- العمالة : تقدير لحجم العمالة وأنواعها التخصصية والزيادة المتوقعة في فرص العمل الجديدة بالأرقام المطلقة والنسب ، بالمقارنة مع سنة الأساس . وكذلك بالنسبة لتطور الإنتاجية المجتمعية لكل عامل ، والأجور والمرتبات والمكافآت ، ومعدل ارتفاع متوسط الأجر خلال سنوات الخطة ، وسنوضح هذا المؤشر في جدول التشغيل للقوى العاملة .

- الواردات : تقدير لسلع الاستهلاك الوسيط اللازمة للإنتاج في القطاع المعين ، والمبالغ اللازمة لتغطيتها من العملات الأجنبية .
- الصادرات : تقدير لحجم الصادرات من سلع منتجات القطاع المعين ، والمبالغ المتولدة عنها بالعملات الأجنبية .

- الدخل : تقدير لحجم مساهمة هذا القطاع في توليد الدخل الوطني بالأرقام المطلقة والنسب . ونصيب المشتغل في القطاع من الدخل المتحقق ومقدار زيادته في آخر سنة للخطة مقارنة مع سنة الأساس .

- إشباع الطلب : نسبة إشباع الطلب المحلي من ناتج هذا القطاع (استهلاك نهائي وخاص وجماعي ، للاستهلاك الإنتاجي الوسيط ، وللاستثمارات ولزيادة المخزون الاحتياطي) خلال سنوات الخطة ومعدل زيادتها السنوية .

-- أي أهداف أخرى ، حيث يمكن أن تكون لكل قطاع أهداف خاصة مميزة قد لا تظهر في القطاعات الأخرى ، لاسيما قطاعات الخدمات المختلفة . ويجري التوصل لهذه الأهداف القطاعية من تجميع الأهداف الجزئية للمؤسسات الموجودة في داخل كل قطاع .

إن تحديد هذه الأهداف القطاعية في حقول الإنتاج والتوزيع والتبادل ولتصريف المنتجات ، لا يمكن أن تكون له فائدة في العمل التخطيطي الشامل ، إلا من خلال تأمين الترابط المتوازن بين حركة الموارد المادية والبشرية والمالية واستخداماتها في الاقتصاد الوطني بأسره .

ونظرا لأهمية الجانب البشري وما يرتبط به من مسائل اجتماعية ، فإننا سنشير إلى بعض الأهداف الخاصة بهذا الجانب .

أهداف تنمية الموارد البشرية وتشغيل القوة العاملة بها :

هذا العنصر الإنتاجي مصدره الموارد البشرية في المجتمع بالإضافة لحركة الهجرة ، وهو صانع التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ويجب أن يكون هو المستفيد الأول من ثمراته . والأهداف التي ينبغي أن تصاغ في هذا المجال ترمي إلى تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه والباحثين عنه من السكان . وترشيد توظيف هذه القوى العاملة وتسوية الفائض أو النقصان في مواقع العمل المختلفة ، على أساس وضع المهارة المناسبة في موقع العمل المناسب لها . والعمل على رفع إنتاجية العاملين ، عن طريق الاهتمام بتأهيلهم المهني وبالنواحي الثقافية والاجتماعية ، وما يرتبط بها من ضرورة تعديل نظام القيم السائدة لصالح تعزيز العمل المنتج للرجل والمرأة على السواء أو مكافأة العمل بالأجر الملائم والمتوازن مع الجهد ، ولتأمين مستوى معيشي جيد بالمفهوم المعاصر للعاملين وأفراد أسرهم والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية وتوفير الجو الديمقراطي والعملي لها .

ينبغي أن ننظر للموارد البشرية عند صياغة هذه الأهداف لتنميتها وتشغيل قوة العمل منها ، على أنها مفهوم اقتصادي اجتماعي ، وأنها الأساس للرخاء والثروة المجتمع المادية .

وعند صياغة الأهداف في هذا المجال ينبغي أيضا أن ننظر للموارد البشرية من خلال تحركها المقبل على خارطة مواقع العمل . والتعرف على أسباب ذلك التحرك ، مثل دخول أعداد جديدة من السكان إلى العمر الإنتاجي وخروج البعض منهم إلى سن التقاعد وزيادة حجم قاعدة الإنتاج وتنوعها ، الذي يتطلب زيادة في عدد العاملين ، وتنوعا في اختصاصاتهم المهنية . وظهور فائض أو نقصان في بعض مواقع العمل نتيجة لتقلص أو لتوسع فرص العمل فيها ، بعد الانتهاء من إكمال سد مثلا ، أو استنفاد مورد طبيعي ، وما شابه

ذلك . وعندما تزداد إنتاجية العمل بصورة أسرع من زيادة حجم الإنتاج ، حيث تؤدي إلى تقليص الحاجة لعدد العاملين ، وتتيح هذه الزيادة في إنتاجية العمل الفرصة إلى تحريك الفائض منهم إلى أماكن الحاجة إليهم ، أو قد يحدث العكس . وقد يكون التحرك بدافع ذاتي للعاملين ، بعد ازدياد تخصصهم أو وصولهم لسن تجعلهم بحاجة إلى عمل غير مرهق . أو قد يتطلب التوسع في العمران استحداث مواقع جديدة للعمل ، كما قد يكون التحرك لدوافع أخرى .

وهذه الحركة للموارد البشرية التي تؤكد على ضرورة متابعتها عند الإعداد للأهداف في هذا الميدان ، تجري مترابطة مع ميدان سياق عملية تكرار تجديد الإنتاج الموسع . أي أن الجانب البشري يتحرك مؤثراً ومتأثراً بالجانب الآخر المادي للقوى المنتجة في المجتمع (وسائل الإنتاج) .

فكما نتحدث عن عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي المادي نتحدث عن عملية تجديد إنتاج الموارد البشرية ، حيث تتناول تجديد قوة الحياة لدى العاملين ومقدرتهم على ممارسة النشاط العملي والتعويض عن الفاقد الطبيعي ، وإغناء العاملين في مواقع الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية (الخدمات) ، وتأهيلهم النظري والعملي الملائم لهذه المواقع ، عند توزيعهم الأولى المرافق لدخولهم سن العمل (العمر الإنتاجي) ، وإعادة توزيعهم التي ترافق حركة الموارد البشرية لمختلف الأسباب التي ذكرنا قسماً منها .

وعند تحديد هدف كفاءة توظيف القوة العاملة من هذه الموارد البشرية ، فإن المؤشر العام في هذا المجال يقاس بمستوى إنتاجية

العمل المنجز في كل فرع أو نشاط اقتصادي وغير اقتصادي ، على نطاق المجتمع بأسره .

ومن الأهداف التي تستحق التحديد في هذا المجال ، مقدار نمو إنتاجية العمل ، محسوبا بالنسبة المئوية بالقياس لمرحلة الأساس المحددة في مثالنا هنا عام ١٩٨٥ . وذلك حسب الفروع المختلفة (زراعة ، صناعة استخراجية ، صناعة تحويلية ثقيلة ، صناعة تحويلية خفيفة ، بناء . . . الخ) . وهذا الهدف يحدد أهدافا أخرى مثل مقدار نمو الأجور والإنتاج وعدد العاملين وما شابه ذلك . وهدف رصيد ساعات العمل التي تتيحها الموارد البشرية ، وتوزيعها حسب الحاجة إليها بين الفروع المختلفة ، ونسبة المستخدم منها فعلا ، ونسبة الطاقات البشرية الكامنة . وهدف رصيد أجور ومرتبات العاملين ، الذي يتحدد بالمقدار المخطط المتوسط للأجور والمرتبات مضروبة بعدد العاملين المخطط حسب الفروع والقطاعات التي يحتويها الاقتصاد الوطني بمجمله . وهذا الهدف يرتبط بهدف حجم الدخل الوطني وتوزيعه بين الاستهلاك والتراكم الاستثماري . وكذلك يوجد هنا مكان لهدف أعداد الكوادر العمالية باجتهاد بقايا الأمية ، وبالتدريب والتأهيل المهني ، واستمرار التزود بالمهارات والمعارف خلال العمل . وهدف تحسين إدارة وتنظيم ظروف العمل وتقليص وقت العمل المهدور ، وهدف الانتفاع بأوقات الفراغ خارج العمل . ووضع نظام مبرر علميا للحوافز المادية والمعنوية ، والاهتمام بمكان العمل وصحة العاملين ، وما شابه ذلك من أهداف في هذا المجال لتنمية الموارد البشرية وتشغيل القوة العاملة منها . ومن بين الطرق المتبعة في التخطيط للقوى العاملة ، طريقة تقوم على معرفة عدد المشتغلين أولا عند إعداد الخطة . ثم باستخدام تقدير مناسب لمعدل رأس المال اللازم لتشغيل كل عامل إضافي ، يمكن

استنتاج حجم العمالة المترتبة على هذه الاستثمارات ، كما سترد في المثال المذكور في الصفحات التالية عند الحديث عن حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام لمعدل النمو المستهدف خلال سنوات خطة خمسية لأعوام (١٩٨٦ - ١٩٩٠) . وبمقارنة هذا العدد للعمال الذين ستحتاج إليهم الخطة بالهدف المحدد من قبل الجهات المختصة عن التشغيل للقوى العاملة ، يمكن إجراء التسويات بعد ذلك ، بعد إعادة الحسابات للتقديرات السابقة لغرض التوليف فيما بينها . أو أن يكون التقدير نابعا من أماكن التشغيل التي تحدد حاجتها للعمالة على صعيد كل مؤسسة ومشروع ، ومن ثم تجميع هذه الأرقام على صعيد الوزارة النوعية والقطاع النوعي ، وبعدها على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني كما سيتبين ذلك من جدولة التشغيل للقوى العاملة في ملحق الجداول . وعندما يكون في البلاد المعنية فائض في القوى العاملة ، فينبغي أن يكون اختيار المشروعات الجديدة مشجعا لبعض المشروعات المكثفة للعمالة على حساب المشروعات المكثفة لرأس المال ، مع مراعاة نمو إنتاجية العمل المجتمعي في الأمد المتوسط والبعيد كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث في القسم الأول ، عن المنطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي .



٢- حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام
لمعدل النمو المستهدف خلال سنوات خطة خمسية
١٩٨٦-١٩٩٠ بالتأكيد على أولوية النمو للفائدة الإنتاجية.

إن مجموع الحاجيات المادية والخدمات الفعالة المكملة لها التي
يخلقها المجتمع في فترة زمنية محددة ، سنة واحدة مثلاً ، تساوي
الإنتاج الاجتماعي الإجمالي الذي يتجدد كل عام . وهذا الإنتاج
الاجتماعي من حيث القيمة التبادلية يتكون من مجموع الرأسمال
الثابت لمواد العمل والاندثار اللذان يدخلان في العملية الإنتاجية
زائداً القيم المضافة الجديدة من عوائد العمل وعوائد التملك
(أجور + أرباح ورريع وفوائد) . ومن حيث الشكل الطبيعي ، أي
القيم الاستعمالية لهذا الإنتاج الاجتماعي ، يجري تقسيمه الى وسائل
إنتاج ومواد استهلاك . والمعيار الذي يستند إليه هذا التقسيم للإنتاج
الاجتماعي الإجمالي هو طبيعة الاستخدام لهذه المنتجات .

مما تقدم يتضح بأن فرعي الإنتاج الاجتماعي اللذين يتجددان ،
هما : فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج . فرع (ب) لإنتاج مواد
الاستهلاك .

وللسير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينمو
أولاً وبأكبر المعدلات الممكنة إنتاج وسائل الإنتاج في الفرع (أ) ،
وبعده يأتي نمو إنتاج مواد الاستهلاك النهائي في الفرع (ب) .

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية والقطاعية التي سبقت
الإشارة إليها من الممكن توليفها ليتضمنها مثل هذا النموذج لمعدلات
النمو خلال سنوات الخطة ، انطلاقاً من سنة أساس معينة .

والنموذج كما هو مستعمل في هذا السياق « هو الشكل المبسط لنمط تسير الاقتصاد الوطني ، حيث يجرده من وحداته القائمة فيه على انفراد ويعطيه صفاته العامة الأساسية المحددة لطبيعة آليته الاقتصادية » .^(١)

وينبغي تأمين التوازنات الضرورية الداخلية في هذا النموذج ، فيما بين عرض السلع (إنتاج + استيراد) ، والطلب عليها (استهلاك انتاجي + استهلاك نهائي + تراكم استثماري + تصدير) .

ونفترض في هذا المثال (لبلد ما وبملايين وحدات عملته) بأن حجم الاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٦ / ١٩٩٠ في الفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج ، سيكون أكبر من حجم الاستثمارات في الفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي ، خلال نفس الفترة .

$$\text{أي أن : } \frac{\text{ث (أ)}}{\text{ث}} < \frac{\text{ث (ب)}}{\text{ث}}$$

حيث أن :

ث (أ) تساوي مستلزمات الإنتاج المادية من الاستهلاك الوسيط زائدا قيمة الجزء المندثر من الموجودات الثابتة في الفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج .

ث (ب) تساوي مستلزمات الإنتاج المادية من الاستهلاك الوسيط زائدا قيمة الجزء المندثر من الموجودات الثابتة في الفرع (ب)

(١) : د . د . هامل فرانت : « محاضرات في التخطيط الاقتصادي » . تعريب د . مجيد مسعود ، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط - الكويت ١٩٧٥ .

لإنتاج مواد الإستهلاك النهائي وبالتالي فإن ث هي ناتج جمعها معا .

والافتراض الثاني ، لسهولة هذا التمرين ، هو تساوي عوائد العمل مع عوائد التملك . وأن عوائد العمل أي تعويضات المشتغلين ، من أجور ومرتبات ومكافآت نقدية وعينية أو ما يحاسب ضمنا كما هو الحال بالنسبة لصاحب العمل الصغير ، الذي يمارس العمل بنفسه ويستحق ما يوازي الأجر نظير عمله ، وما هو في حكم ذلك ، جميعا تتحول إلى قيمة شرائية لامتناس جزء من المواد الاستهلاكية النهائية المتاحة . وإن عوائد التملك (أرباح + ريع + فوائد) للمالكين لوسائل الإنتاج والتوزيع ، كأفراد أو دولة . جزء منها يتحول إلى قوة شرائية تمتص الجزء المتبقي من مواد الاستهلاك النهائي المتاحة والفائض من هذه الدخول يدخر ليضاف في السنة التالية إلى التراكم (الاستثمارات الجديدة) . وذلك لزيادة وتوسيع مستلزمات الإنتاج المادية في الفرعين (أ) و (ب) . وسيكون التوسع في الأجور والمرتبات فيهما كتحصيل حاصل من القيم المضافة الجديدة خلال السنة التالية .

والافتراض الثالث في هذا التمرين للحالة العملية بأرقام افتراضية هو أن الإنتاج يتضمن المنتج محلياً زائداً المستورد في الفرعين (أ) و (ب) ، وتصريف ناتج الفرعين المذكورين ألف وباء لتغطية الطلب المحلي زائداً الصادرات . ولكن لغرض التبسيط وتسهيل هذا المثال لن نتحدث عن التجارة الخارجية كمتغير مستقل ، وإن كان في الواقع لا يوجد أي قطر عربي ليست له علاقات تعامل مع العالم الخارجي . أما الافتراض الرابع في هذا المثال ، فهو أن الناتج السنوي للفرع

(أ) يجري تصريفه كاستثمارات إستيعاضية زائداً استثمارات جديدة في السنة التالية في إطار الخطة . بحيث يوزع فيما بين الفرع (أ) نفسه معوضاً المندثر وموسعاً الموجود ، والفرع (ب) أيضاً معوضاً المندثر فيه وموسعاً للموجود . أي بتوزيع التراكم الاستثماري بصورة تجعل الطلب على الاستثمار يستوعب إنتاج السلع الرأسمالية المتحققة في الفرع (أ) . وهذا الافتراض ذاته ينطبق على الفرع (ب) المنتج للمواد الاستهلاكية النهائية . أي بتوزيع القيم المضافة بشكل يؤدي بجزء منها إلى زيادة استهلاك العاملين وأرباب العمل لامتناس المواد الاستهلاكية المنتجة في الفرع (ب) . ويجدد التنبيه هنا إلى أنه في الحياة العملية يجري ادخار جزء من هذه القوة الشرائية بصفة اختيارية ، أو غير اختيارية كما في حالة الاحتجاز لجزء من الدخل لأغراض التأمين الاجتماعي ولتسديد الضرائب وبالتالي فإن الفائض من المواد الاستهلاكية يعتبر في مثل هذه الحالة كمخزون .

معاني الرموز في هذا المثال :

- (أ) فرع إنتاج وسائل الإنتاج .
 (ب) فرع إنتاج مواد الاستهلاك النهائي .
 (ث) مستلزمات الإنتاج المنادية + جزء من الموجودات الثابتة .
 (م) تعويضات المشتغلين ، أي عوائد العمل من أجور ومرتبات ومكافآت ، بما فيها ما يحصل عليه أصحاب الأعمال الصغيرة كمقابل لعملهم نقداً وعينا كما هو الحال في الزراعة .
 (ف) فائض التشغيل ، أي عوائد التملك من فائض العمليات على شكل أرباح وريع وفائدة للملكي وسائل الإنتاج والتوزيع كأفراد أو دولة .
 (م + ف) القيم المضافة الجديدة ، أي الدخل الوطني الصافي .

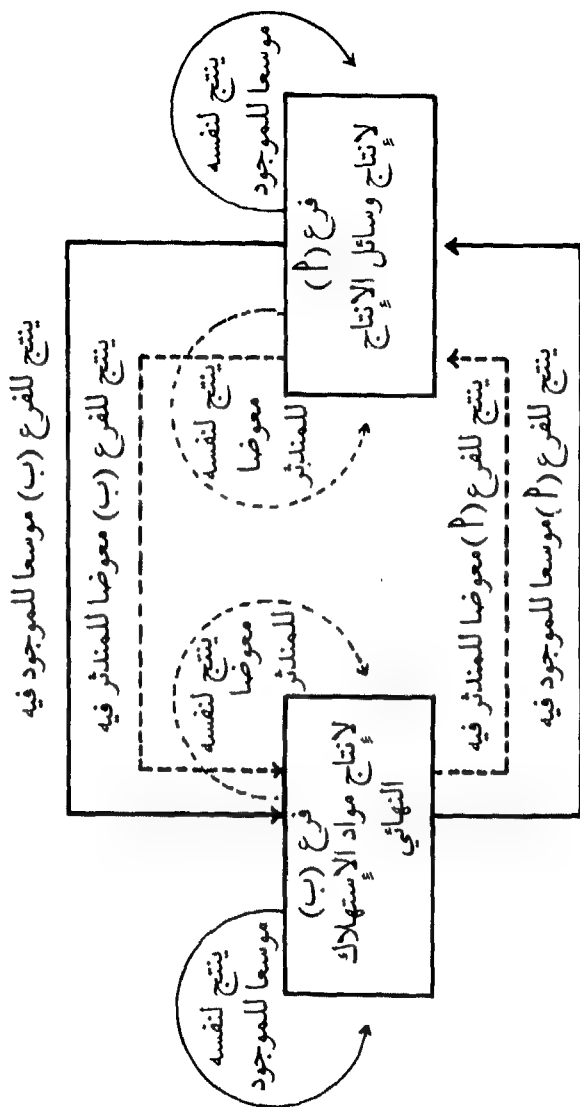
(ك) التراكم للاستثمارات الجديدة ، لتوسيع ث (أ) و ث (ب) . أي المدخر من دخل مالكي وسائل الإنتاج بعد اقتطاع الجزء الذي يخصصونه لمواد الاستهلاك النهائي (الفردي والجماعي) .
 (ث: م) التركيب العضوي للرأسمال ، أي نسبة مخصص وسائل الإنتاج المادية من الموجودات الإنتاجية من وسائل العمل ومواده ، إلى مخصص الأجور والمرتببات وما في حكمهما .
 (ع) مجموع الرأسمال المستخدم ، أي : ث + م .

إذن هذا المثال يستند إلى مفاهيم منهجية عملية تكرر الإنتاج الموسع ،^(١) حيث كما سبقت الإشارة قبل قليل ، يقسم الإنتاج الاجتماعي الإجمالي من حيث القيمة التبادلية النقدية إلى ث + م + ف . ومن حيث القيمة الطبيعية الاستعمالية إلى فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج ، وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي .

وهذا رسم تخطيطي مبسط لغرض الإيضاح يبين العلاقة الضرورية بين فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي .

(١) للاستزادة حول هذه المنهجية يمكن مراجعة : مجموعة من المؤلفين « الرأسالية » ، تعريب د . داود حيدر ، مطبوعات مكتبة الزهراء الحديثة ، دمشق ١٩٧٦ .

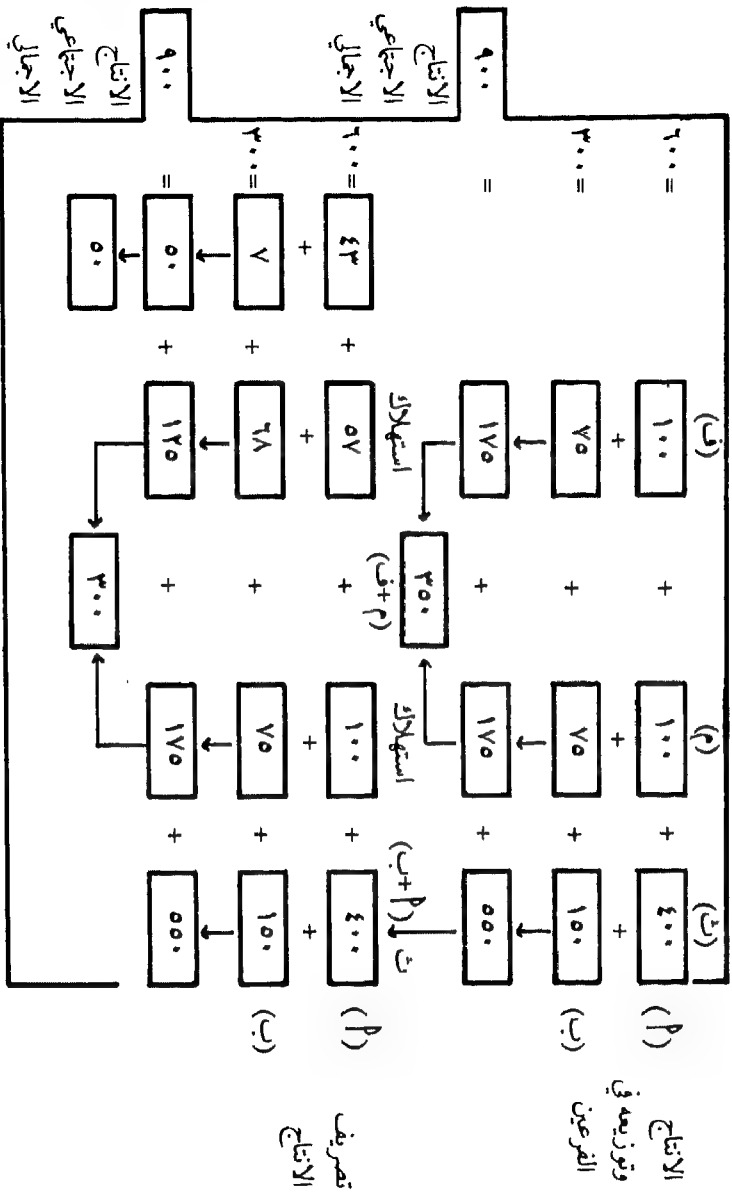
العلاقة الضرورية بين فرع (ب) وفرع (أ) في عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الواسع



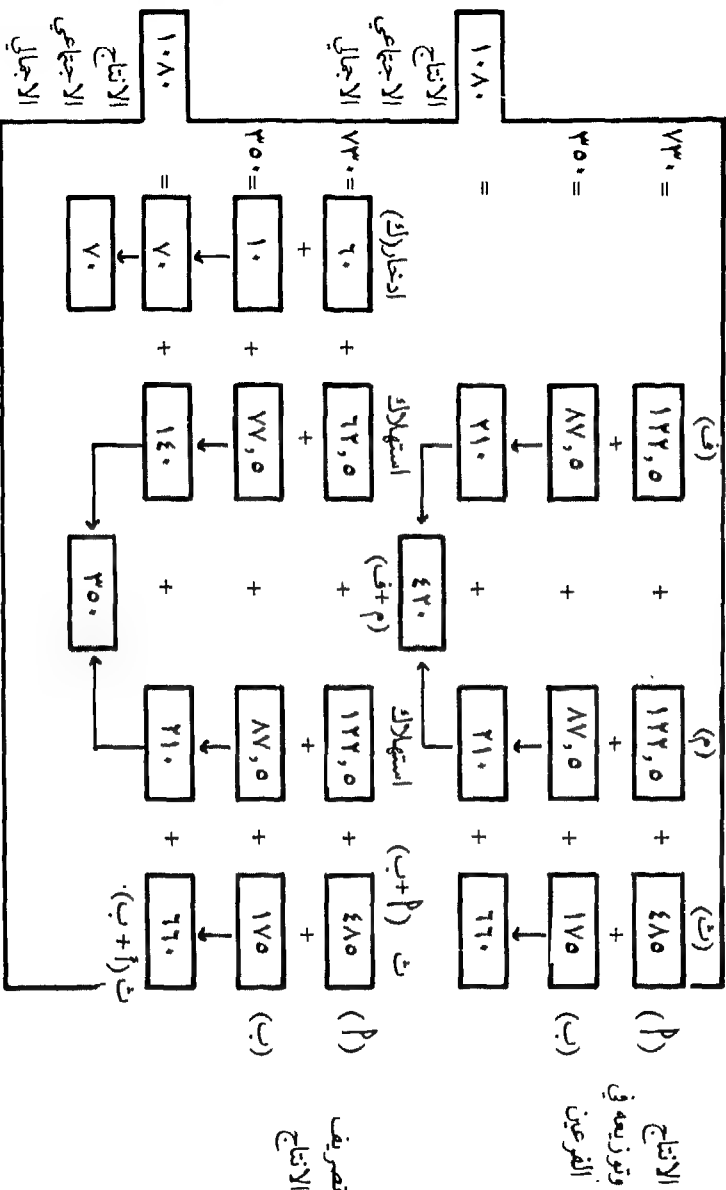
تبين من هذا الشكل التخطيطي المبسط العلاقة العضوية الضرورية بين فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي خلال عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع . وهذه العلاقة الضرورية ينبغي إدراكها بصورة علمية دقيقة حتى لا تحدث تجاوزات لها تنعكس في الحياة العملية باختلالات تعرقل مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي . فإذا حصلت مبالغة في تغليب زيادة معدلات نمو فرع (أ) ، فهذا يعني توسعه بسرعة وتشغيله لعدد كبير من العاملين الذين تتحول الأجور والمرتبات بأيديهم إلى قوة شرائية ينزلون بها إلى السوق . فإذا كانت معدلات نمو فرع (ب) بدرجة مبالغ في تخفيضها فإنه لا يستطيع هذا الفرع تقديم مواد الاستهلاك النهائي اللازمة لتصرف القدرة الشرائية المطروحة بأيدي المستهلكين مما يؤدي إلى زيادة التضخم ، أي ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للسكان . وإذا كانت الأسعار مثبتة وتخضع لرقابة مشددة ، فنجد ظاهرة الطواير في انتظار الحصول على المواد الاستهلاكية وكلتا الحالتين تضعف الحوافز لدى المنتجين وهذا يؤدي إلى انخفاض إنتاجية عملهم ويكون الخاسر هو المجتمع بأسره . وعندما يحصل العكس في هذه العلاقة الضرورية ويبالغ في معدلات نمو الفرع (ب) مما يؤدي إلى توسعه وحاجته المتزايدة لطلب التجهيزات والسلع الوسيطة من الفرع (أ) ، وعندما لا يكون هذا الأخير قادراً على تلبية الطلب تظهر الاختناقات في الفرع (ب) ولا يتمكن من الاستمرار في تحقيق معدلات نموه المرتفعة .

في الصفحات التالية نتابع هذا المثال لمعدلات النمو خلال سنوات خطة خمسية لسنوات ١٩٨٦/١٩٩٠ بأرقام وبملايين وحدات نقدية افتراضية لبلد ما ، ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع فيه ، ملكية

مختلطة للأفراد وللدولة ، وهو وضع مقارب إلى ما هو عليه الحال في
الأقطار العربية خلال هذه المرحلة من تطورها .



السنة الثانية للخطلة الخمسية عام ١٩٨٧

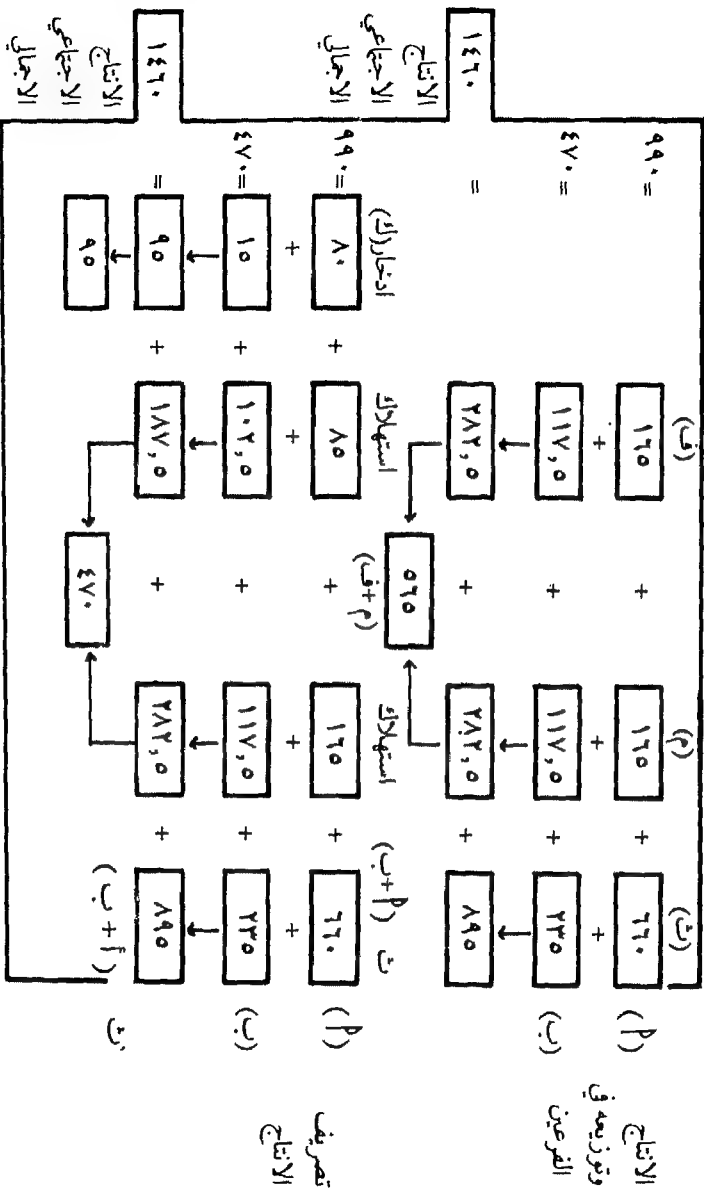




السنة الرابعة للخطوة الخمسية عام ١٩٨٩

الانتاج وتوزيعه في الفرعين		تصريف الانتاج	
(أ)	(ب)	(أ)	(ب)
<div> <div> <div>٨٩٥ =</div> <div>١٥٠</div> <div>+</div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div> <div> <div>٤٣٠ =</div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div> </div>	<div> <div>٥٩٥</div> <div>+</div> <div>٢١٥</div> <div>↓</div> <div>٨١٠</div> </div>	<div> <div>٨١٠</div> <div>+</div> <div>٢١٥</div> <div>↓</div> <div>٨١٠</div> </div>	<div> <div>٨١٠</div> <div>+</div> <div>٢١٥</div> <div>↓</div> <div>٨١٠</div> </div>
<div> <div>١٥٠</div> <div>+</div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>	<div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>	<div> <div>١٥٠</div> <div>+</div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>	<div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>
<div> <div>٢٥٧,٥</div> <div>+</div> <div>٥١٥</div> <div>↓</div> <div>٧٧٨</div> </div>	<div> <div>٥١٥</div> <div>↓</div> <div>٧٧٨</div> </div>	<div> <div>١٥٠</div> <div>+</div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>	<div> <div>١٠٧,٥</div> <div>↓</div> <div>٢٥٧,٥</div> </div>
<div> <div>٧٧٨</div> <div>+</div> <div>٩٤,٥</div> <div>↓</div> <div>١٧٢,٥</div> </div>	<div> <div>٩٤,٥</div> <div>↓</div> <div>١٧٢,٥</div> </div>	<div> <div>٢٥٧,٥</div> <div>+</div> <div>٤٣٠</div> <div>↓</div> <div>٨٥</div> </div>	<div> <div>١٧٢,٥</div> <div>↓</div> <div>٨٥</div> </div>
<div> <div>١٣٢٥</div> <div>↓</div> <div>١٣٢٥</div> </div>	<div> <div>١٣٢٥</div> <div>↓</div> <div>١٣٢٥</div> </div>	<div> <div>١٣٢٥</div> <div>↓</div> <div>١٣٢٥</div> </div>	<div> <div>١٣٢٥</div> <div>↓</div> <div>١٣٢٥</div> </div>

الجنة الخامسة للخطه الخمسية عام ١٩٩٠



نحاول أن نستخلص بعض الاستنتاجات من تجميع بعض المؤشرات وحسابها استناداً للأرقام الواردة في هذا المثال : جدول يبين تطور الانتاج الاجمالي بفرعيه خلال سنوات الخطة

الانتاج الاجمالي		ت (أ- ب)		ت (ب)		انتاج الفرع (ب)		ت (أ)		انتاج الفرع (أ)		المؤشرات
الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	المبلغ	
١٠٠,٠	٩٠٠	١٠٠٠,٠	٥٥٠	١٠٠٠,٠	١٥٠	١٠٠,٠	٣٠٠	١٠٠,٠	٤٠٠	١٠٠,٠	٦٠٠	سنة الأساس ١٩٨٥
١٠٨,٩	٩٨٠	١٠٩,١	٦٠٠	١٠٦,٧	١٦٠	١٠٦,٧	٣٢٠	١١٠,٠	٤٤٠	١١٠,٠	٦٦٠	السنة الأولى للخطة ١٩٨٦
١٢٠,٠	١٠٨٠	١٢٠,٠	٦٦٠	١١٦,٧	١٧٥	١١٦,٧	٣٥٠	١٢١,٢	٤٨٥	١٢١,٧	٧٣٠	السنة الثانية للخطة ١٩٨٧
١٢٣,٣	١٢٠٠	١٣٢,٧	٧٣٠	١٣٠,٠	١٩٥	١٣٠,٠	٣٩٠	١٢٣,٨	٥٣٥	١٣٥,٠	٨١٠	السنة الثالثة للخطة ١٩٨٨
١٤٧,٢	١٣٢٥	١٤٧,٣	٨١٠	١٤٣,٣	٢١٥	١٤٣,٣	٤٣٠	١٤٨,٨	٥٩٥	١٤٩,٢	٨٩٥	السنة الرابعة للخطة ١٩٨٩
١٦٢,٢	١٤٦٠	١٦٢,٧	٨٩٥	١٥٦,٧	٢٣٥	١٥٦,٧	٤٠٠	١٦٥,٠	٦٦٠	١٦٥,٠	٩٩٠	السنة الخامسة للخطة ١٩٩٠
	٦٠٤٥		٣٦٩٥		٩٨٠		١٩١٠		٢٧١٥		٤٠٨٥	جولة السنوات الخمسة للخطة
	٦٢,٢		١٣,٧		٥٦,٧		٥٦,٧		٦٥		٦٥	نسبة الزيادة %
	١٠,٢		١٠,٢		٩,٤		٩,٤		١٠,٥		١٠,٥	معدل النمو السنوي %

جدول يبين تطور كل من المدخل الوطني والاستهلاك والادخار للتراكم الاستثماري خلال سنوات الخطة

المؤشرات	المدخل الوطني الصافي		الانتاج أفراداً أو دولة (جزء من ف)		جدة الاستهلاك للمملكين بالبحر ومرتب (م) وملكي وسائل		الادخار للتراكم	
	(القيم المضافة)						(الجزء المتبقى من ف)	
	الرقم (م)	الرقم القياسي	البلغ	الرقم القياسي	نسبة الى المدخل الوطني %	استهلاك المملكين (جزء من ف)	نسبة الى المدخل الوطني %	البلغ
السنوات	٣٥٠	١٠٠,٠	٣٠٠	١٠٠,٠	٨٥,٧	١٢٥	٣٥,٧	١٠٠
	٣٨٠	١٠٨,٦	٣٢٠	١٠٦,٧	٨٤,٢	١٣٠	٣٤,٢	١٢٠
	٤٢٠	١٢٠,٠	٣٥٠	١١٦,٧	٨٣,٣	١٤٠	٣٣,٣	١٤٠
	٤٧٠	١٣٤,٣	٣٩٠	١٣٠,٠	٨٣,٠	١٥٥	٣٣,٣	١٦٠
	٥١٥	١٤٧,١	٤٣٠	١٤٣,٣	٨٣,٥	١٧٢,٥	٣٣,٥	١٧٠
	٥٦٥	١٦١,٤	٤٧٠	١٥٦,٧	٨٣,٢	١٨٧,٥	٣٣,٢	١٩٠
	٦١٠,٤	١٩٦,٠	٥٦٦,٧	١٩٦,٠	٨٣,٠	٢٠٨,٥	٣٣,٠	٢١٠
	٦١٠,٤	١٩٦,٠	٥٦٦,٧	١٩٦,٠	٨٣,٠	٢٠٨,٥	٣٣,٠	٢١٠
	٦١٠,٤	١٩٦,٠	٥٦٦,٧	١٩٦,٠	٨٣,٠	٢٠٨,٥	٣٣,٠	٢١٠
	٦١٠,٤	١٩٦,٠	٥٦٦,٧	١٩٦,٠	٨٣,٠	٢٠٨,٥	٣٣,٠	٢١٠

جدول يبين ميزان التشابك في الاقتصاد الوطني في سنة الأساس ١٩٨٥

المنتجات الاقتصادي الاجمالي	الطلب النهائي *			المجموع	المخرجات		الموارد
	ادخار للتراكم	استهلاك الناكثين	استهلاك العمالين		(ب)	(أ)	
٢٠٠ ٣٠٠	٤٣ ٧	٥٧ ٦٨	١٠٠ ٧٥	٤٠٠ ١٥٠	١٠٠ ٥٠	٣٠٠ ١٠٠	المدخلات (أ) (ب)
	٥٠	١٢٥ ٣٠٠	١٧٥	٥٥٠	١٥٠	٤٠٠	المجموع
				١٧٥	٧٥	١٠٠	عوائد عمل القيم المضافة **
			الطلب = القيم المضافة ٣٥٠	١٧٥	٧٥	١٠٠	
٩٠٠							الانتاج الاجماعي الاجمالي

* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الصادرات .
* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الواردات .

جدول يبين ميزان التشابك في الاقتصاد الوطني في السنة الأخيرة للمرحلة عام ١٩٩٠

المنتجات	المخرجات		المجموع	الطلب النهائي *		ادخال للتراكم	الانتاج الاجمالي
	(أ)	(ب)		استهلاك المالكيين	استهلاك المالكيين		
المدخلات	(أ)	٤٩٥	٦٦٠	١٦٥	٨٥	٨٠	٩٩٠
	(ب)	١٦٥	٧٠	٢٣٥	١١٧,٥	١٥	٤٧٠
المجموع	٦٦٠	٢٣٥	٨٩٥	$\frac{١٨٧,٥ + ٢٨٢,٥}{٤٧٠}$		٩٥	
عوائد عمل	١٦٥	١١٧,٥	٢٨٢,٥	الطلب = القيم المضافة ٥٦٥			
	١٦٥	١١٧,٥	٢٨٢,٥				
القيمة المضافة **	١٦٥	١١٧,٥	٢٨٢,٥				
الانتاج الاجمالي	١٤٦٠						

- * في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الصادرات .
* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الواردات .

من تحليل المؤشرات التي توصلنا إليها في الجداول السابقة التي جرى حسابها من تطور الإنتاج الاجتماعي الإجمالي بفرعيه (أ) و (ب) وميزان تشابك الاقتصاد الوطني ، يمكن أن نستنتج ما يلي :

- لقد تحقق وفق الأرقام الافتراضية لهذا المثال أحد الأهداف المفترضة لهذه الخطة ، وهو نمو فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج بوتيرة أعلى من نمو فرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي . حيث كان المعدل السنوي لنموها على التوالي هو ١٠,٥ ٪ لفرع (أ) و ٩,٤ ٪ لفرع (ب) . وذلك بسبب تخطيطنا بتخصيص حجم أكبر من الاستثمارات الجديدة للفرع (أ) مقارنة مع الفرع (ب) ، وبالتالي فإن النمو للتركيب العضوي في (أ) كان أكبر من مثيله في (ب) .

- كما أن الهدف الثاني ، وهو تأمين التناسبات الداخلية (الاتساق الداخلي للخطة) ، ما بين عرض السلع الإنتاجية الاستثمارية والطلب عليها ، وكذلك عرض السلع للمواد الاستهلاكية النهائية والطلب عليها ، قد تحقق هو الآخر .

- يلاحظ أن معدلات نمو الإنتاج الاجتماعي الإجمالي كانت متزايدة باستمرار بالنسبة لسنة الأساس ١٩٨٥ وذلك يعود إلى أن : ^(١)

$$\frac{\text{ث (أ)}}{\text{ع (أ)}} < \frac{\text{ث (ب)}}{\text{ع (ب)}} ، وكذلك \frac{\text{ث (أ)}}{\text{ع (أ)}} < \frac{\text{ث}}{\text{ع}}$$

أي أن نسبة الاستثمارات الموجهة للفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج $\frac{\text{ث (أ)}}{\text{ع (أ)}}$ كانت أكبر من نسبة رأس المال المستخدم في هذا الفرع بالمقارنة مع الرأسمال الكلي $\frac{\text{ع (أ)}}{\text{ع}}$.

(١) للاستزادة حول هذا الموضوع راجع : د . عمرو يحيى الدين : « التخلف والتنمية » الجزء المتعلق بالتخطيط دار النهضة - بيروت ١٩٧٥ .

- كما هو معروف أن المتوسط الحسابي لدخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان لكل سنة من سنوات الخطة ١٩٨٦/١٩٩٠ . ولذلك فإن معدل النمو هو على وجه التقريب عبارة عن معدل زيادة الدخل الوطني مطروحا منه معدل تزايد السكان خلال كل سنة من سنوات الخطة الخمسية في مثالنا هذا لسنوات ١٩٨٦/١٩٩٠ . وحيث إننا لم نفترض رقما لعدد السكان فإنه لا يمكن الحديث من هذه المعطيات المتاحة في هذا المثال عن معدل زيادتهم السنوية خلال سنوات الخطة ، لكي نستخلص منه المتوسط الحسابي لدخل الفرد . ولهذا نكتفي هنا بالإشارة إلى هذه الناحية التي يجب أن تحسب في الواقع العملي عند صياغة الخطة ، وقد جرى تجاوزها في هذا المثال لغرض التبسيط وعدم تعقيد هذا التمرين . لأن تحقيق التنمية الشاملة ، بل وحتى لكي يحدث مجرد النمو ، فإن الأمر يتطلب أن يزيد معدل نمو الدخل الوطني عن معدل نمو السكان خلال كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي المشمول في الخطة .

- نلاحظ من أرقام تطور الاستهلاك النهائي أنها مع نموها المطلق خلال سنوات الخطة ٨٦/١٩٩٠ ، إلا أن معدل نموها السنوي كان أقل من معدل النمو السنوي لكل من الإنتاج الاجتماعي الإجمالي وللدخل الوطني الصافي . كما أن نسبتها إلى مجموع الدخل الوطني الصافي كانت في تنازل من ٨٥,٧٪ في سنة الأساس عام ١٩٨٥ إلى ٨٣,٢٪ في آخر سنة للخطة عام ١٩٩٠ . وبذلك فقد أتاحت الفرصة لنمو الادخار للتراكم الاستثماري . وهذا التنازل في الوزن النسبي للاستهلاك لم يكن المعني به استهلاك العاملين بأجر ومرتب وما يماثلهما من دخل لأصحاب الأعمال الصغيرة ، وإنما جاء على حساب الوزن النسبي لاستهلاك مالكي وسائل

الإنتاج والتوزيع كأفراد أو من الاستهلاك البذخي لبعض مؤسسات الدولة . وهذا الاستهلاك يمكن أن يضغط لصالح الاستهلاك الجماعي الذي يخدم الجماهير الواسعة على شكل خدمات تعليمية وصحية وما شابه ذلك ، بدون دفع أو بأسعار مخفضة . وكذلك من الممكن أن يصب على شكل دعم لتخفيض أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية . وبذلك نكون قد زدنا الادخار للتراكم الاستثماري لتوسيع القاعدة الإنتاجية ، دون أن يكون على حساب استهلاك القاعدة الشعبية العريضة من السكان ، لحاجتها الأساسية هؤلاء الذين يعتبر استهلاكهم محدوداً من البداية وبالتالي سيكون عندهم حافز لزيادة الإنتاج الذي ينعكس مردوده عليهم بزيادة استهلاكهم من ثمراته ، أي تحقيق النمو مع عدالة التوزيع في المجتمع . وهذا النموذج يمكن أن يتحقق بعد توفير المقدمات الضرورية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول .

وما تقدم يتبين وجود ترابط عضوي بين الأهداف المحددة للخطة والطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف . وعند مقابلة هذه الأخيرة بالطاقات الإنتاجية القائمة سيقودنا هذا المعرفة الفجوة في الطاقة الإنتاجية ، وهي التي ستحدد حجم الاستثمارات المطلوبة . ومن هذا ينتج أن تقدير حجم الاستثمارات الجديدة يتوقف على عوامل من أهمها : (١)

- مستوى الزيادة المطلوبة في الناتج الصافي (الدخل الوطني) وهي تتوقف على مجموعة عوامل أحدها معامل الرأس المال/الناتج .

(١) د . سعد حافظ محمود : « مدخل لدراسة الموازن الاقتصادية واستخداماتها » ص ٢٠٤ ، مصدر سبق ذكره .

- قدرة الطاقات الإنتاجية الحالية على تحقيق هذه الزيادة في الناتج الاجتماعي الصافي ، أي الدخل الوطني .
- مستوى تشغيل الطاقات الحالية .
- مخصص الاندثار ، أي الاهتلاك السنوي للموجودات الثابتة المنتجة .
- التركيب الهيكلي للموجودات الإنتاجية الثابتة .
- اتجاهات معدلات الاستثمار في السنوات السابقة للخطة .

ثم يجري تفصيل مكونات الرقم الإجمالي للاستثمار بين زيادة الموجودات الإنتاجية الثابتة ومقابلة الاندثار السنوي لاهتلاك هذه الموجودات (= الاستثمارات الاستيعابية والاحتياجات مع التغير في المخزون) .

ويجري التمييز بين ما يخصص من هذه الاستثمارات لتغطية وسائل العمل من الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية) وتغطية مواد العمل من مستلزمات الإنتاج . ويجري التفريق في وسائل العمل بين الآلات والمعدات وبين المباني والإنشاءات وما يكملها من سكك حديدية وأعمدة كهرباء وتلفون وما يماثلها . وكذلك التفريق داخل هذه الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية ، فيما بين المستخدم منها في المجال الإنتاجي المادي المباشر ، والمستخدم منها في المجال غير الإنتاجي المادي (الخدمات) .

وهذه التقسيمات هامة جداً عند توزيع الاستثمارات وترشيد أوليات استخداماتها من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية باعتبارها الأساس الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب بأسره .

وفي هذا المجال يوجد مؤشر لقياس التجديد في القاعدة الإنتاجية نتوصل إليه من نسبة الموجودات الإنتاجية الجديدة (التكوين

الرأسمالي) التي دخلت التشغيل لأول مرة إلى القيمة المتوسطة خلال العام لإجمالي هذه الموجودات الثابتة القائمة . وكلما ارتفعت هذه النسبة ، فهذا يعني ارتفاعاً في معدل التوسع والتجديد في قاعدة الطاقات الإنتاجية للبلاد . وهذا يمكن أن يتبين من دراسة العلاقة بين التراكم ، أي الإضافات الرأسمالية الجديدة وهو ما يسمى بالتكوين الرأسمالي ، والاندثار لاهتلاك الموجودات الرأسمالية الثابتة ، خلال الفترة موضع التحليل والقياس .

وهذه إحدى الطرق المبسطة لتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة للخطة الخمسية لسنوات ١٩٨٦/١٩٩٠ ، استكمالاً للمثال الذي نحن بصددته وبأرقامه الافتراضية بملايين وحدة عملة البلد المعني ، انطلاقاً من الافتراض المحدد لهدف زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي وبالتالي لزيادة القيم المضافة الجديدة (الدخل الوطني الصافي) . وفي مثالنا هذا ، تتبع الخطوات التالية :

١ - معرفة مُعامل (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الرأسمال الذي هو مقلوب إنتاجية الاستثمار (إنتاجية كل دينار مستثمر) . وبمعنى آخر لكي نحقق زيادة دينار واحد في الدخل ، كم نحتاج من الدنانير التي يجب أن نستثمرها للوصول إلى هذا الهدف . وهذا المعامل يختلف من قطاع إلى آخر بل يختلف داخل كل قطاع من مشروع إلى آخر .

٢ - معرفة القيم المضافة الجديدة ، أي تقدير الزيادة في الدخل الوطني في آخر سنة للخطة عام ١٩٩٠ ، وهي كما جاءت في المثال :

٥٦٥

نطرح منها الدخل الوطني في سنة الأساس

٣٥٠

أي في عام ١٩٨٥ وهو

٢١٥

المتبقي هو الزيادة المخططة للقيم المضافة الجديدة

بلايين وحدة عملة البلد المعني (مليون دينار مثلاً) .

● الاستثمار اللازم لفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج =

$$295 = \left(\begin{array}{c} \text{معامل الرأسمال} \\ 2,261 \end{array} \right) \times \left(\begin{array}{c} \text{القيمة المضافة في} \\ \text{سنة الأساس} \\ 200 \end{array} \right) - \left(\begin{array}{c} \text{القيمة المضافة} \\ \text{المقدرة في آخر} \\ \text{سنة للخطة} \\ 330 \end{array} \right)$$

● والاستثمار اللازم لفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي =

$$50 = \left(\begin{array}{c} \text{معامل الرأسمال} \\ 0,588 \end{array} \right) \times \left(\begin{array}{c} \text{القيمة المضافة في} \\ \text{سنة الأساس} \\ 150 \end{array} \right) - \left(\begin{array}{c} \text{القيمة المضافة} \\ \text{المقدرة في آخر} \\ \text{سنة للخطة} \\ 235 \end{array} \right)$$

∴ إذن جملة الاستثمارات المطلوبة تكون بجمع كل من الاستثمارات اللازمة للفرع (أ) وللفرع (ب) ، وهي في هذا المثال تساوي = 295 + 50 = 345 مليون بوحدة عملة البلد المعني .

* معامل رأس المال في مجمل الاقتصاد الوطني سيكون وفقاً لمعطيات هذا المثال ، حاصل تقسيم جملة الاستثمارات المطلوبة على الزيادة المقدرة في الدخل الوطني خلال هذه الفترة للخطة الخمسية لسنوات 1986/1990 .

وحسب افتراضنا في هذا المثال ، فإن المدخرات كانت في سنة

الأساس عام ١٩٨٥ تساوي ٥٠ مليون من وحدة عملة البلد المعني .
وباعتبار استثماراتها تؤدي إلى زيادة الإنتاج خلال السنة الأولى
للخطة عام ١٩٨٦ فنحسبها في حين مدخرات السنة الخامسة للخطة
عام ١٩٩٠ ستظهر نتائجها في السنة التالية للخطة أي في عام
١٩٩١ ، ولهذا نستبعدا في حساب معامل الرأسمال لهذه الفترة ،
وبذلك تكون جملة المدخرات للتراكم الاستثماري كما يلي :

$$٣٤٥ = \boxed{٨٥ + ٨٠ + ٧٠ + ٦٠} + \boxed{٥٠}$$

$$١,٦ = \frac{٣٤٥}{٢١٥} = \text{ومعامل الرأسمال في الاقتصاد الوطني}$$

والتعرف على معامل الرأسمال مهمة ليست سهلة ، وتحتاج إلى
مجموعة دراسات على مختلف المستويات تجميعا لها للمؤسسات الهامة
في كل قطاع وللمجموع القطاعات وداخل فرعي الإنتاج الاجتماعي
الإجمالي ، مع أخذ آثار التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تحصل
خلال سنوات الخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عند الحساب .



خاتمة

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، « إنما هو تطبيق مباشر لمفهوم التفكير العلمي المنهجي من أجل حل مشكلات المجتمع البشري . ولقد أصبح من المؤلف في عالمنا المعاصر أن نسمع تعبيرات كالتخطيط الاقتصادي أو الخطة الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي . . . وكلها تعبيرات تدل على اعتراف المجتمع الحديث بأن ميادين أساسية للنشاط البشري ، أصبحت توجه بطريقة علمية منظمة ، بعد أن كانت تترك لتنمو على نحو تلقائي ، أو تخضع لتنظّمات مؤقتة تغيب عنها الصورة الشاملة للميدان بأكمله ، وتسري خلال وقت محدود فحسب . وكل نجاح يحرزه التخطيط في عالمنا المعاصر إنما هو نجاح للنظرة العلمية في تدبير شؤون الإنسان » .^(١)

ومن الممكن أن نشير بإيجاز إلى الخطوط العامة لملاحق تجربة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، أو محاولات الأخذ به ، في ثلاث مجموعات من الدول .

أولاً : في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزي :

لقد ظهر التخطيط لأول مرة لمجمل الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي ، حيث كانت البداية في مطلع العشرينات من هذا القرن ، عندما تم تأسيس « المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني » ومن ثم « هيئة تخطيط الدولة » ، بلجانها القطاعية والإقليمية وشروعها بالممارسة التخطيطية ، حيث وضعت أول خطة في ذلك الوقت لكهربية البلاد وكان أمدتها خمسة عشر عاماً ، باعتبار قطاع الكهرباء

(١) د . فؤاد زكريا : « التفكير العلمي » ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، رقم (٣) إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٧٧ ، ص ١٤ .

كان يشكل الحلقة المركزية للتقدم ، لأنه يوفر الطاقة اللازمة للنهوض بالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات ، وفي بقية المجالات الأخرى للحياة . وفي عام ١٩٢٨ تم إعداد أول خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الوطني ، ثم أخذت تتعاقب الخطط الخمسية ، وأحيانا لفترات اقل أو أكثر حسب الظروف المستجدة . وعلى هذا الطريق سارت بلدان المنظومة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية . وفي مرحلة متأخرة ظهر عمل تخطيطي مشترك فيما بين هذه المجموعة من البلدان الاشتراكية في إطار خطط طويلة الأجل .

ورغم التنوع الموجود في الممارسة التخطيطية الذي فرضته خصوصيات هذه البلدان والتباين في مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي انطلقت منه ، فإن هذا النوع من التخطيط الشامل يستند على أسس عامة مشتركة . إنه يؤكد أن وسائل الإنتاج والتوزيع وعموم الثروة في البلاد لا بد أن تستخدم من أجل المنفعة العامة ولتحقيق غايات المجتمع بأسره . وأن يكون التوزيع للدخل الوطني استناداً إلى مقياس أساسي موحد هو العمل المنجز ، من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية . وهذا يعني سيطرة الملكية الاجتماعية (القطاع العام) والملكية الجماعية (القطاع التعاوني) على وسائل الإنتاج والتوزيع الرئيسية في كافة القطاعات ، وأن تكون السلطة السياسية صاحبة القرار وصاحبة المصلحة في يد الفئات الشعبية فعلا . وأن تستخدم هذه السلطة التخطيط الشامل كأداة لتنمية وتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني ، بجوانبه المادية والمالية ولقوة العمل البشرية ، كوحدة واحدة متكاملة عضويا . وذلك بالاعتماد على مبدأ المركزية الديمقراطية ، وهو المبدأ الذي يشتمل ، في ذاته ، على إدارة الاقتصاد المخططة المركزية ، وعلى مبدأ الديمقراطية المعتمد على مبادرة جماهير الشغيلة الواسعة وعلى نشاطها المبدع ، وعلى ضوء

مفعول قانون التطور المنهجي المتوازن لمختلف فعاليات الاقتصاد الوطني ارتباطاً مع بقية الحركة في المجتمع .^(١)

ثانياً - في البلدان ذات الاقتصاد المرسل :

الاقتصاد المرسل الرأسمالي يقوم على أسس ، منها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع وما ينتج عنها من تعدد واسع لمراكز إصدار القرارات الإنتاجية والتوزيعية ، والتبادل السلعي في السوق بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن لصاحب المشروع . ومن بين المظاهر الجديدة في هذا الاقتصاد ظهور الشركات الاحتكارية العملاقة ، ورأسمالية الدولة الاحتكارية وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ، ونتيجة للآزمات الدورية التي تعرض لها هذا الاقتصاد ودمرت الكثير من قواه المنتجة ، فقد برزت دعوات (على سبيل المثال الاقتصادي الألماني هيلفردنغ في العشرينات ، والاقتصادي الإنجليزي جون كينز في الثلاثينات ، ومن سار على دعوتها من بعدها مع التجديد فيها) ، إلى ما يسمى بالرأسمالية المنظمة أو الموجهة أو المخططة . وقد بينت هذه الأفكار أن الاستخدام الواعي للسياسة المالية والنقدية يمكن أن يؤثر على مسار تطور الكليات الاقتصادية ، مثل الاستثمار الكلي والدخل الكلي ، والأسعار والتشغيل ، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الاجمالية . وتنفيذا لهذه الأفكار ظهرت محاولات الحسابات القومية وإعداد الموازنات القومية عن توليد الدخل القومي واستخدامه ، بل وحتى إعداد البرامج والخطط الاقتصادية . كل ذلك من أجل تجنب الكساد وتحقيق الانتعاش في الحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية .

(١) : د . محمود احمد الشافعي : « التخطيط الاشتراكي وتطوره » ، بحث مقدم الى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ، الذي انعقد خلال شهر آذار (مارس) في الكويت . ١٩٧٣ .

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن طبيعة وخصائص هذا النوع من التخطيط الرأسمالي تتسم بما يلي :^(١)

- إنه تخطيط جزئي ، سواء على مستوى المشروع أو على مستوى الفرع ، يصطدم باللاتخطيط في المجتمع .
- إنه تخطيط وظيفي ، أي إنه يهدف إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الرأسمالية السائدة والاستفادة من هذه العلاقات لتصحيح الخلل الذي يعرقل نمو الرأسمالية .
- إنه تخطيط تأشيري بشكل أساسي يقوم على إقناع أصحاب الفعاليات الاقتصادية لتوجيه نشاطهم في اتجاهات معينة عن طريق توفير المؤشرات المتوقعة أو عن طريق إجراءات معينة لتحريضهم للتوجه نحو اتجاه معين . وهو تخطيط توجيهي في المواقع التي يكون للدولة فيها إمكانية فعلية لإدارة النشاط ، كما هو الحال في المؤسسات الحكومية .

ثالثا : في البلدان الأكثر حاجة للتنمية :

إن أشكال ومحتوى المحاولات التخطيطية الإنمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأكثر حاجة للتنمية ومنها الاقطار العربية تتحدد بالتأثيرات المتشابكة ، بين نشاط الدولة الهادف والعمليات العفوية الجارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وتختلف نتائج تنفيذ تدابير الدولة عما هو مقرر في برامجها الإنمائية بنسب متباينة تتأثر بمكانة ودور كل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي وقطاع الدولة ، التي تتباين في هذه البلدان .

والملاحظ هو أن نشاط الدولة يتجه في الكثير من هذه البلدان إلى تكوين وإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي تعمق تبعيتها

(١) د . احمد مراد « مبادئ التخطيط الاقتصادي » ص ١١١ - ١٢٧ مصدر سبق ذكره ، .

للنظام الرأسمالي الدولي . وفي مثل هذه البلدان لا تمارس عمليا مهام التخطيط الشامل ، ولا يبنى له أساس حقيقي ، ويكتفي بمظاهره الشكلية . ولكن في عدد آخر من هذه البلدان الأكثر حاجة للتنمية والتخطيط لها ، تحاول الدولة لجم العمليات والظواهر العفوية ومقاومتها وإخضاعها ، بقدر الإمكان ، إلى حاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن حتى في مثل هذه البلدان لم تكتمل بعد المقدمات الموضوعية والذاتية الضرورية الجارية فيها ، غير قادرة على تأمين رقابة قاصرة في أحسن الأحوال ، على إحداث بعض التطورات في بنية الاقتصاد الوطني . وسوف تدوم هذه الحالة ما دام سائداً الإنتاج الصغير المبعثر والعلاقات الإنتاجية العفوية والتبعية للنظام الرأسمالي الدولي .^(١)

إن النتائج المحدودة لهذه المحاولات التخطيطية كما نراها في أقطارنا العربية ، يجب أن نبحثنا على تفهم ضرورة إعادة بناء الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الموروث والعمل على تحرره من جميع أشكال التبعية ونتائجها السلبية . وضرورة تحقيق مثل هذه التحولات الجذرية فيه وتمهيد السبل لتكامله على الصعيد القومي ، ومعالجة مشاكله كلها من وجهة نظر المصالح الوطنية في إطار الاختيار الاجتماعي ، وليس من زاوية مصالح ضيقة لفئة محدودة . ومثل هذا التوجه يتطلب توسيع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، واستشارة الجماهير الشعبية وجذبها للمشاركة المباشرة الواعية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، لأنها في الأساس هي صانعة هذا التقدم .

إننا نشارك الرأي الذي يؤكد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي

(١) كولتاي : « التخطيط في البلدان النامية » ، مصدر سبق ذكره .

المخطط لن يتحقق بالانصراف عن تطوير الإنتاج والإقبال على النشاطات غير الإنتاجية أو التي تقع على هامش العملية الإنتاجية ، وبالإصرار على الجهد القطري . وكذلك لن يتحقق بتركيز الاهتمام على نوع معين من التصنيع المرتبط بالأسواق الخارجية وزيادة الإنتاج بنهج يفصل التنمية عن رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية . مما يجعل زيادة الإنتاج تتحول إلى زيادة في أرباح الشركات الرأسمالية الأجنبية ولأصحاب الدخول الطفيفة في الداخل .

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المخطط يمكن أن يتحقق انطلاقاً من منظور آفاق التكامل الاقتصادي العربي ومن مصلحة الجماهير الشعبية . وذلك بالربط العضوي بين التنمية وما تستدعيه من إعادة بناء للهيكل الاقتصادي وتنوعه واندماج النفط فيه وزيادة فرص العمل المنتج فيه مع عدالة التوزيع ، التي تتجسد بالمزيد من إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وللجماهير الشعبية من غذاء وكساء وسكن وصحة وتعليم وثقافة ومواصلات ، وغيرها من ضرورات الحياة المعاصرة .

وبعبارات موجزة إننا نتفق مع العالم بتأكده على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المخطط لا يتحقق باستمرار ترقيعي تجميلي للبنية التابعة المتخلفة الراهنة وإنما يمكن أن يتحقق من خلال بنية جديدة مستقلة متحررة حقاً ، متقدمة حقاً ، ديمقراطية حقاً .^(١)

(١) : محمود أمين العالم : التنمية الثقافية الحقيقية ، مصدر سبق ذكره .

ملحق

بعض الجداول التي يمكن أن تتضمنها الخطة

هذه الجداول حصيلة تجميع مثيلاتها على مستوى المؤسسات ، ومن ثم على صعيد الاتحاد النوعي أو القطاع ، وعلى صعيد الوزارة النوعية ، ثم تقوم هيئة التخطيط الوطني بعمل الجداول الموحدة على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره . وتشتق منها جداول على أساس عائد الملكية (قطاع عام ، مختلط ، تعاوني ، خاص محلي ، أجنبي إن وجد) ، وكذلك تعمل جداول على المحور المكاني والمحور الزمني لكل سنوات الخطة ، وبتفاصيل كل سنة منها . ويكون تصميم جميع أنواع هذه الجداول موحداً من قبل الدائرة المختصة لدى هيئة التخطيط الوطني ، وتضع رقماً متسلسلاً لكل استمارة من هذه الجداول والمماثلة لها .

- ١ - جدول الاستثمارات .
- ٢ - جدول الإنتاج الصناعي والزراعي .
- ٣ - جدول التشغيل للقوى العاملة .

جدولة الاستثمارات

- ١ - جدول يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات .
- ٢ - جدول يبين البرنامج المادي والزمني للمشروع .
- ٣ - جدول يبين التوزيع الزمني للاستثمارات .
- ٤ - جدول يبين التوزيع المكاني (الإقليمي) للاستثمارات .
- ٥ - جدول يبين تركيب الاستثمارات .
- ٦ - جدول يبين توزيع الاستثمارات داخل فرعي الإنتاج الاجتماعي
الاجمالي .
- ٧ - جدول يبين توزيع الاستثمارات حسب عائد الملكية .
- ٨ - جدول يبين مصادر تمويل الاستثمارات .
- ٩ - جدول يبين القروض الداخلية وخدمتها .
- ١٠ - جدول يبين القروض الخارجية وخدمتها .



هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

١ - جدول يبين
التوزيع القطاعي للاستثمارات بملايين وحدات عملة
البلد المعني خلال سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠

التفاصيل	زراعة	صناعة استخراجية	صناعة تحويلية	نقل ومواصلات	الكهرباء	الصحة	التعليم	أخرى	مجموع الاستثمارات
أ- المشاريع المنقولة									
١- مشروع									
٢- مشروع									
٣- مشروع									
٤- مشروع									
٥-									
٦-									
مجموع (أ)									
ب- المشاريع الجديدة									
١- مشروع									
٢- مشروع									
٣- مشروع									
٤- مشروع									
٥-									
٦-									
مجموع (ب)									
المجموع الكلي									

٢ - جدول بين

البرئاع المالى والزمنى للمشروع بملادين

وحدات عملة البلد المبنى خلال الفترة

١٩٨٦ - ١٩٩٠

هيئة التخطيط الوطنى

الوزارة النوعية : القطاع أو الاتحاد النوعى :

اسم المشروع ورقمه فى الخطة : الجهة المقتنة والجهة المشرقة :

معلومات اخرى مثل وحدة القياس وغيرها :

الاستثمارات	جمله	المرصود	المرصود	المرصود	المرصود	المرصود	المرصود	الاستثمارات	السنوات
الاستثمارات	الاستثمارات	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	المعروفة	التفاصيل
الخطة	الخطة	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	الخطة	في الخطة	السابقة
الزيادة									
									ملاحظة : إذا كان المشروع منقولاً من خطة سابقة فثبت هذا الوضع المالى للمشروع عند انتقاله ليان ما تحقق منه فعلاً وما هو مبقي بالتفصيل . مثلاً هل تم تشيد البناء أو جزء منه ، هل تم تجهيزه ببعض الكائنات والمعدات أم بجزء منها ... الخ .

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

٣- جدول يبين
التوزيع الزمني للاستثمارات بملايين وحدات
عملة البلد المعني خلال سنوات
١٩٨٦ - ١٩٩٠

[illegible]

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

٤ - جدول يبين
التوزيع المكاني (الإقليمي)
للاستثمارات بملايين وحدات
عملة البلد المعني خلال
سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

اسم المشروع	محافظة	محافظة	محافظة	إقليم أو منطقة		مجموع الاستثمارات في الخطة
				محافظة	محافظة	
أ- مشاريع منقولة						
١ - مشروع						
٢ - مشروع						
٣ - مشروع						
٤ - مشروع						
٥ -						
٦ -						
مجموع (أ)						
ب - مشاريع جديدة						
١ - مشروع						
٢ - مشروع						
مجموع (ب)						
المجموع الكلي						

ملاحظة : عند توطین المشاريع الجديدة ينبغي دراسة مجموعة من المؤشرات التي تساعد على التعرف على الربحية الاقتصادية / الاجتماعية عند اختيار المكان المناسب مثل تكاليف الإنتاج ورفع مستوى التشغيل للعاملين في المنطقة ونسبة نمو دخول السكان فيها ، وغيرها من المؤشرات المماثلة .

٥ - جدول يبين

تركيب الاستشارات بملايين
وحدة عملة البلد المعني خلال
سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

الخصائص	جدة	منها :	استثمارات	تسهيلات	مستلزمات	تقنيات	أجور	نفقات
اسم المشروع	الاستشارات	دوايات	تسهيلات	تجهيزات	إنتاج	إدارة	ومرتبات	أخرى
أ - المشاريع المنقولة								
١ - مشروع								
٢ - مشروع								
٣ - مشروع								
٤ - مشروع								
... - ٥								
... - ٦								
مجموع (أ)								
ب - المشاريع الجديدة								
١ - مشروع								
٢ - مشروع								
٣ - مشروع								
٤ - مشروع								
... - ٥								
... - ٦								
مجموع (ب)								
المجموع الكلي								

٦ - جدول يبين توزيع الاستثمارات داخل

فرعي الإنتاج الاجتماعي الإجمالي
بملايين وحدات عملة البلد المعني
خلال سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

الاسم المشروع	التفاصيل	الاستثمارات في فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج	الاستثمارات في فرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي	جملة الاستثمارات في الإنتاج الاجتماعي الإجمالي
المشروعات المنقولة	١ - مشروع ٢ - مشروع ٣ - مشروع ٤ - مشروع ... - ٥ ... - ٦			
جملة المشروعات المنقولة				
المشروعات الجديدة	١ - مشروع ٢ - مشروع ٣ - مشروع ٤ - مشروع ... - ٥ ... - ٦			
جملة المشروعات الجديدة				
المجموع الكلي للاستثمارات				

٧ - جدول يبين
توزيع الاستثمارات
حسب عائدية الملكية بملايين وحدة
عملة البلد المعني خلال سنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

القطاع الأجنبي	القطاع العربي المشارك	القطاع الخاص المحلي	القطاع التعاوني	القطاع المختلط	القطاع العام	جملة الاستثمارات في الخطة	الخصائص اسم المشروع
							أ - المشاريع المنقولة ١ - مشروع ٢ - مشروع ٣ - مشروع ٤ - مشروع ٥ - ... ٦ - ...
							مجموع (أ)
							ب - المشاريع الجديدة ١ - مشروع ٢ - مشروع ٣ - مشروع ٤ - مشروع ٥ - ... ٦ - ...
							مجموع (ب)
							المجموع الكلي

٩ - جدول يبين

القروض الداخلية وخدمتها بملايين وحدة
عملة البلد المعني أو العملة الاجنبية المتفق
عليها خلال سنوات الخطة وما بعدها .

هيئة التخطيط الوطني

الجهة المستفيدة من القرض :

قيمة القرض :

تاريخ بداية السحب :

آخر تاريخ للسحب :

فترة التسديد :

فترة السماح :

الجهة المقرضة :

السنوات	مبلغ القرض	القسط السوي	الفائدة السوية	الفوائد والمصاريف الأخرى	إجمالي خدمة الدين (القسط + الفوائد)
السنة الأولى للخطة ١٩٨٦					
السنة الثانية للخطة ١٩٨٧					
السنة الثالثة للخطة ١٩٨٨					
السنة الرابعة للخطة ١٩٨٩					
السنة الخامسة للخطة ١٩٩٠					
١٩٩١					
١٩٩٢					
١٩٩٣					
١٩٩٤					
١٩٩٥					
المجموع					

١٠ - جدول يبين

- القروض الخارجية وخدمتها بملايين وحدة
عملة البلد المعني أو العملة الأجنبية المتفق
عليها خلال سنوات الخطة وما بعدها .
- هيئة التخطيط الوة طني :
الجهة المستفيدة من القرض :
قيمة القرض :
تاريخ بداية السحب :
آخر تاريخ للسحب :
فترة التسديد :
فترة السماح :
الجهة المقرضة :

التفاصيل السنوات	مبلغ القرض	القسط السوي	الفائدة السوية	الفوائد والمصاريف الأخرى	إجمالي خدمة الدين (القسط + الفوائد والمصاريف الأخرى)
السنة الأولى للخطة ١٩٨٦ السنة الثانية للخطة ١٩٨٧ السنة الثالثة للخطة ١٩٨٨ السنة الرابعة للخطة ١٩٨٩ السنة الخامسة للخطة ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥					
المجموع					

جدولة الإنتاج (الصناعي)

- ١ - جدول يبين الإنتاج الصناعي للسنوات الخمسة .
- ٢ - جدول يبين الإنتاج الصناعي للعام الأول من الخطة .
- ٣ - جدول يبين المخزون الصناعي خلال العام الأول للخطة .
- ٤ - جدول يبين حركة الإنتاج خلال سنوات الخطة .
- ٥ - جدول يبين حركة الموجودات الثابتة خلال سنوات الخطة .
- ٦ - جدول يبين المشتريات خلال العام الأول من الخطة .
- ٧ - جدول يبين المبيعات خلال العام الأول من الخطة .
- ٨ - جدول يبين التكاليف خلال العام الأول من الخطة .
- ٩ - جدول يبين الدخل بمفاهيم المحاسبة القومية خلال سنوات الخطة .

هيئة التخطيط الوطني
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
الوزارة النوعية :
معلومات أخرى :

٢ - جدول يبين
الانتاج الصناعي للعام الأول من الخطة بخلايين وحدة عملة
البلد المعني .

الرقم القومي للمعام الأول للمدة ١٠٠٠ من الاسم	الإنتاج المخطط خلال العام الأول للمدة ١٩٨١								السنة الأولى للمدة ١٩٨١		من الاسم ١٩٨٥		سنة الوحدة	رقم القومي	الرمز	
	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول									
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ				

ملاحظة : في حالة المنتج الواحد ، تحمل الفقرتان ألف وباء وثبتت المنتج الوحيد الذي يغطيه له .

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

٣ - جدول يبين المخزون
بملايين وحدة عملة البلد المعني
خلال العام الأول للخطة
١٩٨٦ .

الرمز	سنة الأساس ١٩٨٥		العام الأول للخطة ١٩٨٦		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع		الرقم القياسي $100 \times \frac{1986}{1985}$
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ			
انواع المحروقات													
١ - سلع تجهيز - أدوات عمل													
- ١													
- ٢													
- ٣													
٤													
مجموع (١)													
٢ - سلع وسيطة حاء واولية مواد													
عمل اساسية													
- ١													
- ٢													
- ٣													
مجموع (٢)													
٣ - سلع منتجات نهائية تامة													
الصنيع أو مصنوعة محليا													
- ١													
- ٢													
- ٣													
مجموع ٣													
المجموع الكلي													

ملاحظة : على هذا الأساس ، يتم عمل جدول للمخزون لجميع سنوات الخطة ٨٦ - ١٩٩٠ ، وهذا ينطبق على كل جدول سنوي .

: هيئة التخطيط الوطني
: الوزارة النوعية
: القطاع أو الاتحاد النوعي
: الجهة المنظمة والجهة المشرفة
: معلومات أخرى

٤ - جدول يبين حركة الإنتاج
تلايين وحدة عملة البلاد
الممتد خلال سنوات الخططة
١٩٨٦ - ١٩٩٠

الوزن	المخزون في بداية المعمل بالخططة ١٩٩٠/١٢/٣١		ناقصا التالف من الإنتاج خلال نفس الفترة		البيعات خلال سنوات الخططة ١٩٩٠/٨٦		الإنتاج خلال سنوات الخططة ١٩٩٠/٨٦		المخزون في بداية المعمل بالخططة ١٩٨٦/١/١		المنتجات
	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	
											- ١
											- ٢
											- ٣
											- ٤
											- ٥
											- ٥
											- ٦
											الجمع

ملاحظة : على هذا الأساس ، يتم عمل جدول حركة الإنتاج لكل سنة من سنوات الخططة ، وهذا يتعلق على كل جدول .

محجة التخطيط الوطني :
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المقتدة والجهة المشرقة :
معلومات أخرى :

٥ - جدول يبين حركة الموجودات الثابتة بجلالين
وحدة عملة البلد المعني خلال سنوات الخطة
١٩٨٢ - ١٩٩٠ .

الوضع	في بداية العمل بالخطة الخمسية ١٩٨٦/١/١ بالأسعار الدفترية	الموجودات المضافة الجديدة والرسمه خلال سنوات الخطة ١٩٩٠/٨٦	الممتلك والمنسق خلال سنوات الخطة ١٩٩٠/٨٦	الوضع في نهاية العمل بالخطة ١٩٩٠/٢/٣١
الانفاصيل				
١ - مباني				
٢ - مكائن وآلات				
٣ - وسائل نقل				
٤ - أثاث				
٥ - معدات مكتبية				
٦ - موجودات ثابتة أخرى				
الجمع				

ملاحظة : قد يجري تقدير الموجودات الثابتة في بداية العمل بالخطة بالثأبها حسب سعر السوق ، وليس فقط بالأسعار الدفترية ، التي هي أسعارها
عند الشراء ناقصا الملتدئ منها حتى ١/١/١٩٨٦ .

هيئة التخطيط الوطني :
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المستفيدة :
معلومات أخرى :

١- جدول يبين المشتريات بملادين وحدة عملة
البلد المعني خلال العام الأول للمرحلة ١٩٨٦ .

الرقم القياسي ١٩٨٦	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		السنة الأولى للمرحلة ١٩٨٦		سنة الأساس ١٩٨٥		الزمن
	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	
١٠٠ x													المشتريات
١٩٨٥													
													١- من أهم المشتريات
													أ- بموجب عقود
													ب- بدون عقود
													جميع (أ)
													٢- باقي المشتريات
													أ- بموجب عقود
													ب- بدون عقود
													جميع (ب)
													الجميع الكلي

هيئة التخطيط الوطني . القطاع أو الاتحاد النوعي :
الوزارة النوعية : الجهة المنفذة والجهة المشرقة :
معلومات أخرى :

٧ - جدول يبين المبيعات بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال
العام الأول للمخطة ١٩٨٦ .

الرقم القياسي ١٩٨٦	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		السنة الأولى للمخطة ١٩٨٦		سنة الأساس ١٩٨٥		الزمن
	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	
١٠٠ x ١٩٨٥													المبيعات
													١ - من أصل المبيعات أ - بموجب عقود ب - بدون عقود
													مجموع (١)
													٢ - باقي المبيعات أ - بموجب عقود ب - بدون عقود
													مجموع (٢)
													المجموع الكلي

٨- جدول يبين التكاليف بـ ١٩٨٦ لليون وحدة عملة البلد الممني
 هيئة التخطيط الوطني . القطاع أو الاتحاد النوعي :
 الجهة المنفذة والجهة المشترية :
 الوزارة النوعية :
 معلومات أخرى :

عناصر التكلفة	الزمن سنة الأساس ١٩٨٥	السنة الأولى للخطة ١٩٨٦	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الرقم القياسي ١٩٨٦ × ١٠٠ ————— ١٩٨٥
١- مستلزمات الإنتاج المادية (لمعرفة الحجم المطلوب لا بد من معرفة معدل الاستهلاك الإنتاجي لهذه المادة من أجل إنتاج وحدة ناتج واحدة ، ومعرفة حجم الإنتاج المخطط) .							
٢- زائد الأجر والرتب والمكافآت (مع مساهمة المنشأة في التأمينات الاجتماعية) .							
٣- زائد اندثار الموجودات الثابتة (وسائل العمل من المكنن والآلات ومباني موقع الإنتاج وغيرها) .							
٤- زائد الضرائب غير المباشرة (تشمل ضريبة الموجودات الثابتة والعقارية وضريبة الإنتاج والضرائب والرسوم الأخرى) .							
٥- ناقصاً إعانات الإنتاج إن وجدت .							
٦- الباقي هو مجموع التكاليف .							
ولمعرفة التكلفة للوحدة الواحدة من المنتجات تقسم مجموع التكاليف على حجم الإنتاج الممد للبيع في السوق .							

تابع جدول (٨) الذي يبين التكاليف :
 أحد الطرق البسيطة لحساب الإندثار (الاهلاك)
 والقصود به في هذا السياق ، هو تعبير تقدي عن جزء من قيمة وسائل العمل (مكائن وآلات وبناي)
 من الموجودات الثابتة ، أي ذلك الجزء الذي ينتقل تدريجياً خلال عملية الإنتاج إلى المنتجات
 الجديدة ويشكل أحد عناصر تكلفتها :

$$\frac{\text{القيمة الدفترية لوسائل} + \text{تفقات الصيانة خلال العمر} - \text{القيمة الصافية المتبقية}}{\text{العمل عند الشراء} - \text{الإنشائي هذه الموجودات}} = \frac{\text{إخراجها من العمل}}{\text{المعدل السنوي}}$$

$$\frac{\text{عدد السنوات المخططة كعمر} + \text{إنتاجي هذه الموجودات الثابتة}}{\text{إنتاجها من وسائل العمل}} = \text{للاندثار}$$

وبالتالي يمكن حساب حصة الوحدة الواحدة من المنتجات من الإندثار وذلك بتقسيم المعدل اليومي للإندثار على عدد المنتجات لكل يوم إنتاج .	المعدل السنوي المستخرج بالطريقة أعلاه	المعدل اليومي للإندثار
	$\frac{\text{عدد أيام الإنتاج الفعلية}}{\text{عدد السنوات المخططة كعمر} + \text{إنتاجي هذه الموجودات الثابتة}}$	

ملاحظة : ومن الممكن حساب الإندثار بالقيمة الفعلية للموجودات بتقديرها مجدداً في كل عام .

٩- جدول يبين الدخل بمفاهيم المحاسبة القومية بـ ١٩٩٠ - ١٩٨٦ لخطه سنوات خلال المدة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
عملة البلد المعني

معلومات أخرى :

القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :

الرقم القياسي ١٠٠ x ١٩٩٠ ١٩٨٥	السنة الخامسة ١٩٩٠	السنة الرابعة للخطة ١٩٨٩	السنة الثالثة للخطة ١٩٨٨	السنة الثانية للخطة ١٩٨٧	السنة الأولى للخطة ١٩٨٦	جولة سنوات ١٩٨٦ ١٩٩٠	سنة الأساس ١٩٨٥	الزمن الزوات
								١- يحمل الإنتاج الإجمالي بسعر السوق . ٢- ناقصا مستلزمات الإنتاج بسعر الشراء . ٣- يساوي يحمل الناتج المحلي بسعر السوق . ٤- ناقصا اندثار الرأسمال الثابت . ٥- يساوي صافي الناتج المحلي بسعر السوق . ٦- ناقصا الضرائب غير المباشرة . ٧- زائدا إعانات الإنتاج . ٨- يساوي صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج .

تابع جدول رقم (٩) الذي يبين الدخل

$$\text{قياس الربعية} = \frac{\text{الدخل الصافي (الربح)}}{\text{قيمة الموجودات الثابتة + الأموال الدوارة}}$$

* مقارنة هذه النسبة (٪) أو المعدل للربعية بالمثل لها في السنوات السابقة على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره ، وفيما بين الفروع ، وبالنسبة للفروع المشابهة في بلدان أخرى ، ودخل الفرع نفسه خلال مراحل زمنية . حيث يساعد هذا المؤشر على قياس مستوى الأداء ، بالارتباط مع مجموعة المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تستخدم في هذا المجال .

جدولة الإنتاج (الزراعي)

من الممكن الاستفادة من بعض الجداول السابقة ، بعد تطويرها لغرض الإنتاج الزراعي ، بالإضافة للجداول التالية :

- ١ - جدول يبين الإنتاج الزراعي النباتي خلال العام الأول للخطة .
- ٢ - جدول يبين مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي خلال العام الأول للخطة .
- ٣ - جدول يبين استخدام الأراضي الزراعية خلال سنوات الخطة .
- ٤ - جدول يبين الإنتاج الزراعي الحيواني خلال العام الأول للخطة .
- ٥ - جدول يبين نموذج لدخل المزرعة التعاونية خلال العام الأول للخطة .

٢ - جدول يبين مستلزمات الانتاج الزراعي النباتي بجلالين هيئة التخطيط الوطني
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرقة :
معلومات أخرى :
١٩٨٦ .

نسبة المستورد %	المصدر		إجمالي المستورد مع الفاقد	كمية الانتاج المخطط	الفاقد	الكمية المطلوبة لانتاج الوحدة الزراعية	سعر الوحدة	وحدة القياس	التفاصيل
	خارجي	محلي							
									المستلزمات
									أ - أهم المستلزمات مواد خام : بذور وتقاوي ب - مواد خام مساعدة وأسمدة ج - ماء لسقي د - زقود ، زيت ، شعوم هـ - كهرباء ، غاز و - مواد للتعبئة والتخزين ز - أخرى مثل التكاليف الاستشارية وعمليات الإصلاح والصيانة وبعض الخدمات المدفوعة .
									مجموع المستلزمات

هئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرقة :
معلومات أخرى :

٣- جدول يبين استخدام الأراضي الزراعية
بالمكتارات ، أو الدونيمات ... خلال سنوات
الخطه ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

الرقم القياسي	في نهاية العمل بالخطه	في بداية العمل بالخطه	سنة الأساس	الوضع التوزيع
١٩٩٠ ١٠٠ X ١٩٨٥	١٩٩٠ / ١٢ / ٣١	١٩٨٦ / ١ / ١	١٩٨٥	١ - المساحة الكلية ٢ - الأراضي القابلة للزراعة ٣ - الأراضي المستعمرة ٤ - الأراضي المزروعة ٥ - الأراضي المروية بالواسطة ٦ - الأراضي المطرية البعلية ٧ - الأراضي المتروكة للراحة ٨ - المروج والمراعي والغابات ٩ - أخرى .

٥ - جدول يبين دخل المزرعة التعاونية بجلالين وحيدة عملة هيئة التخطيط الوطني الاتحاد النوعي للمزارع التعاونية
البلد المعني خلال العام الأول للخطة ١٩٨٦ . الوزارة النوعية : الزراعة الجهة المنفذة والجهة المشرقة :

معلومات أخرى :

الرقم القياسي	السنة الأولى للخطة	سنة الأساس	استخدامات (-)	مصادر الدخل (+)
١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٥	تسديد أقساط قروض + القوائد والضرائب ولصندوق التضامن التعاوني	من بيع عااصل زراعية نباتية وإنتاج حيواني
١٠٠ ×	١٩٨٦	١٩٨٥	التعويض لقاء العمل	عاصيل زراعية نباتية وإنتاج حيواني
١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	ولقاء الملكية مالي + عيني	عيني
			مدفوعات للنشاط الثقافي والإجتماعي	منتجات ونشاطات أخرى تزيد في دخل التعاونية
			مدفوعات	فرض من الجهاز المصرفي
			والعنف	
			- رصيد توسيع الموجودات الثابتة	منح ومساعدات من الدولة والاتحاد النوعي
			- رصيد السيولة النقدية	
			- رصيد الاحتياطي .	

- تابع الجدول رقم (٥) للدخل المزرعة التعاونية طريقة مبسطة لحساب وحدات العمل في التعاونية :

الزمن ساعات عمل يوميا	المهندس الزراعي	الحراثة باستخدام الجرار	حلب الأبقار	إطعام العلف	تنظيف	حراسة
الاختصاص						
المسؤولية						

جميع أعضاء التعاونية يتفقون ويقررون هذا الأسلوب لتحديد وحدات العمل . فالنظام الداخلي للتعاونية يصف أنواع العمل فيها ويضع لكل نوع ، بالإضافة لسعر الزمن الموحد المحدد بنأني ساعات ، تنقيل الوزن عنصر الاختصاص وسعر المسؤلية . وبالتالي يكون مقابل كل عمل ، وحدات عمل متباينة ، نظراً لتباين الاختصاص والمسؤلية ، مع أن عنصر الزمن قد يكون موحداً للجميع . وتسجل في بطاقة كل عضو تعاوني وحدات العمل التي حققها ، وحاصل جمع كل وحدات العمل في الجمعية خلال العام مقسما عليه الرصيد من الدخل المخصص لتعويض العمل يوصلنا لمرة التبادل النقدي لكل وحدة عمل . ويضربها بعدد الوحدات المنجزة من كل عضو إلى معرفة دخله السنوي . ويطرح ما اخذ من سلف يكون الباقي هو دخله الصافي .

جدولة التشغيل للقوى العاملة

- ١ - جدول يبين مصادر قوة العمل واستخداماتها خلال سنوات
الخطّة .
- ٢ - جدول يبين تقدير كل من الطلب والعرض للقوى العاملة حسب
التخصص .
- ٣ - جدول يبين الحاجة للقوى العاملة ، حسب التخصص الدائمة
منها والموسمية .
- ٤ - جدول يبين بعض المؤشرات الهامة لتشغيل القوى العاملة .
- ٥ - جدول يبين تطور إنتاجية العمل خلال سنوات الخطّة .

- ١ - جدول يبين مصادر قوة العمل واستخدامها بالآلاف الأشخاص (أو بحدود ساعات العمل) خلال سنوات الخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- هيئة التخطيط الوطني : القطاع أو الاتحاد النوعي :
الوزارة النوعية : الجهة المنفذة والجهة المشرقة :
معلومات أخرى :

العدد في سنة الأساس ١٩٨٥	الزيادة خلال سنوات الخطة	النقص التوقع خلال سنوات الخطة	العدد في آخر سنة الخطة ١٩٩٠	الرقم القياسي ١٩٩٠ 100 x ١٩٨٥
الزراعة	أ - مصادر قوة العمل الناتجة ١ - عدد السكان الذين هم في سن العمل ٢ - عدد الأشخاص الذين تزيد أو تقل أعمارهم عن سن العمل وعاملون العمل فعلا . ٣ - العدد الكلي للسكان القانونيين على العمل (١ + ٢) .	ب - استخدام جنس وتوظيف قوة العمل الناتجة . ١ - عدد العاملين منهم في القطاع الذي يوزعون على فروع الزراعة والصناعة والبناء .. الخ (ووزعين حسب قطاعات عائد الملكية) . ٢ - عدد المشتغلين في القطاعات الصناعية والصحية والثقافية والإدارية وما شابهها . (ووزعون أيضا حسب قطاعات عائد الملكية) ٣ - من هم بدون عمل لاختلاف الأسباب .		

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة الشريفة :
معلومات أخرى :

٢ - جدول يبين تقدير كل من الطلب والمرض للقوى العاملة
حسب التخصص بآلاف الأشخاص (أو بعدد ساعات
العمل) خلال سنوات الخطة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

الزمن	سنة الأساس				السنة الأولى للخطة ١٩٨٦		السنة الأخيرة للخطة ١٩٩٠		التغير أو المعدل التركيبي خلال سنوات الخطة ٨٦ / ١٩٩٠
	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	الطلب الممرض	
ممكن القوى العاملة									
١ - دكتوراه									
٢ - ماجستير									
٣ - دبلوم عال									
٤ - بكالوريوس									
٥ - جندوم بعد الثانوية									
٦ - ثانوية فنية									
٧ - ثانوية عامة									
٨ - إعدادية فنية									
٩ - إعدادية عامة									
١٠ - ابتدائية									
١١ - دون الابتدائية									
١٢ - يقرأ ويكتب									
١٣ -									

ملاحظة : هذا الجدول من الأفضل أن يبين كل سنة من سنوات الخطة وقد اختصرناها هنا للحقن المكان .

القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المستفيدة :
معلومات أخرى :

٣ - جدول بين الحاجة للقوى العاملة (بالعدد) حسب
التخصص وفيما إذا كانت دائمة أو موسمية خلال سنوات
الخطه ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

الرقم القياسي	السنة الخامسة للخطه ١٩٩٠	السنة الرابعة للخطه ١٩٨٩	السنة الثالثة للخطه ١٩٨٨	السنة الثانية للخطه ١٩٨٧	السنة الأولى للخطه ١٩٨٦	سنة الأساس ١٩٨٥	السنوات التي هي ممكنة للقوى العاملة
١٠٠ x ١٩٩٠ ١٩٨٥							١ - دائمون ٢ - موسميون
							١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ -
							١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ -

٤ - جدول يبين بعض المؤشرات الهامة لتشغيل القوى العاملة خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

٥ - جدول يبين تطور إنتاجية العمل خلال سنوات الخطة
 هيئة التخطيط الوطني الوزارة النوعية : القطاع أو الاتحاد
 النرويجي : الجهة المنفذة والجهة المشرفة : معلومات أخرى :

١٩٨٦ - ١٩٩٠ وحدات عملة البلد المحلي .

الرقم القياسي	السنة الخامسة	السنة الأولى	سنة الأساس	الزمن	المؤشرات
١٠٠ × ١٩٩٠ ١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٦	١٩٨٥		
					١ - حجم الإنتاج الجاهز الممد للبيع المتحقق بعمل العمال الدائمين = يوم / عمل مخطط للعمال الدائمين
					٢ - حجم الإنتاج الجاهز الممد للبيع المتحقق بعمل العمال الرسميين = يوم / عمل مخطط للعمال الرسميين
					٣ - حجم الإنتاج الجاهز الممد للبيع المتحقق بعمل الجميع = يوم / عمل مخطط لجميع العمال

تابع جدول رقم (٥) حساب إنتاجية العمل

لقد أكدنا على مؤشر إنتاجية العمل باعتباره من المؤشرات الهامة المستخدمة في التخطيط لتنمية الموارد البشرية وتشغيل القوة العاملة منها ، وهذا المؤشر توجد طرق عديدة لحسابه ، وهذه طريقة مبسطة لحسابه :

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{\text{ع}}{\text{١ع}} = \text{ع} = \text{كمية العمل اللازمة}$$

$$\text{الوحدة الواحدة من المنتجات}$$

وتجري المقارنة بين الرضيع في فترة الهدف مع الرضيع في فترة الأساس. والمستخدم هنا يركز على عنصر العمل لوحده .

$$\text{إنتاجية العمل الاجتماعي} = \frac{\text{ع} (\text{ص} - \text{ص}^1)}{\text{١ع}}$$

ص = كمية العمل السابق المجدد بالاستهلاك

الورسطة زائدا الانذار للموجودات الانتاجية

الثابتة والموارد الأولية التي استخدمت في سبيل

إنتاج الوحدة الواحدة ، وذلك في سنة الأساس

ص^١ = كمية العمل السابق في فترة الهدف

(كما هو مفصل في ص) .

المستخدم هنا جميع عناصر الإنتاج :

البشرية والمادية ومن الممكن حساب إنتاجية

كل عنصر من هذه العناصر على حدة .

تابع جدول رقم (٥)

حساب أيام العمل :

هذا مثال لحساب أيام العمل الفعلية خلال العام على أساس وريدية واحدة :

- الزمن التقريبي = ٣٦٥ يوما

- الزمن الرسمي = الزمن التقريبي ناقصا أيام العطلة الأسبوعية (٥٢ يوما) والعطل الرسمية (١٦ يوما على سبيل المثال) .

$$= ٣٦٥ - (٥٢ + ١٦) = ٢٩٧ \text{ يوما}$$

- استعالات زمن العمل الأعظم = الزمن الرسمي ناقصا الإجازات السنوية المحددة في قانون العمل .

- زمن العمل المخطط = استعالات زمن العمل الأعظم ناقصا التوقفات المخططة لعرض الصيانة وما شابهها .

- أيام العمل الفعلي :

إن عدد العاملين خلال الشهر قد لا يكون ثابتا في الشروع الواحد ، ولمعرفة كمية العمل الفعلي المبذول في إنتاج معين عندما يكون عدد العمال متغيرا فيجري حساب عددهم لكل يوم عمل ثم يتم استخراج المتوسط الحسابي لمددهم خلال الشهر ، على النحو المبسط التالي ، بعد استبعاد أيام العطل الأسبوعية وعلى افتراض أن العمل يوردية واحدة ، حيث كان عددا هذا الرضخ :

$$٣ \text{ أيام} \times ٧٩ + (٤ \text{ عامل}) \times ١٣٠ + ٣ \times ١٣٦ + ٧ \times ١٣٢ + ٥ \times ١٣٣ + ٤ \times ١٣٤$$

$$= \frac{٣٤٧٥}{٢٦}$$

٢٦ يوم عمل خلال الشهر (ما عدا أيام العطل)

مذ : إذن المتوسط الحسابي لعدد العمال خلال الشهر المعني كنتيجة لهذه المعطيات هو = ٧, ١٣١ عاملاً .

(المراجع)

لقد اعتمدنا على المراجع المؤلفة باللغة العربية أو المترجمة إليها ، وذلك من أجل التسهيل على جمهور القراء الراغبين في الرجوع إليها والاستزادة منها . أما الذين بإمكانهم الرجوع للمصادر الأجنبية فقد أدرجنا بعضاً منها باللغة الإنجليزية وباللغة التشيكية .

هذا وقد حصرنا النص المقتبس بين هلالين صغيرين ، ولكن عند الاستعانة بفكرة أو تلخيص مكثف للنص فقد اكتفينا بالإشارة إلى المراجع في هامش الصفحة . وأحياناً أخرى أوردنا أسماء بعض المراجع لغرض المزيد من الاطلاع لمن يود ذلك ، كما جاءت الإشارة لجميع هذه الملاحظات على هوامش صفحات الكتاب كل في مكانه .

١ - محبوب الحق : ستار الفقر ، ترجمة فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

٢ - شارل بتلهاييم : التخطيط والتنمية ، ترجمة د . اسماعيل صبرى عبدالله ، دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٦٧ .

٣ - غونر ميردال : فقد النمو ، ترجمة عيسى عصفور ، وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٠ .

٤ - د . كاظم حبيب : مفهوم التنمية الاقتصادية ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٨٠ .

٥ - د . كاظم الحبيب : دراسات في التخطيط الاقتصادى ، دار الفارابي ، بيروت ١٩٧٤ .

٦ - د . عمرو محي الدين : التخلف والتنمية ، دار النهضة ، بيروت ١٩٧٥ .

٧- د . عمرو محيي الدين : المشكلة الاقتصادية والاختيار السياسي ،
جريدة الأهالي ، الصادرة في القاهرة
يوم ١٥ / ٦ / ١٩٨٣ .

٨- مورييس دووب : النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ، ترجمة
د . هشام متولى ، دار الطليعة ،
بيروت ١٩٦٦ .

٩- ابن عماد الصغير : التفكير العلمي عند ابن خلدون ، الشركة
الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ .

١٠- د . فؤاد زكريا : التفكير العلمي ، سلسلة كتب عالم
المعرفة ، إصدار المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب ، الكويت ١٩٧٧ .

١١- عبد الفتاح ابراهيم : الاجتماع .. ، دار الطليعة ،
بيروت ١٩٨٠ .

١٢- د . عبد الحميد القاضي : دراسات في التنمية والتخطيط
الاقتصادي ، دار الجامعات
المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٣ .

١٣- كولونتاى : التخطيط في البلدان النامية ، تعريب د . مصطفى
دباس ، دار الجماهير العربية ، دمشق ١٩٧١ .

١٤- د . صفاء الحافظ : القطاع العام ، دار الفارابي ،
بيروت ١٩٧١ .

١٥- مجموعة أساتذة : أبحاث حول التشابك الاقتصادي ، المعهد
القومي للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٨ .

- ١٦ - د . سعد حافظ محمود : مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية
واستخداماتها ، المعهد العربي
للتخطيط بالكويت ١٩٨٠ .
- ١٧ - فلاديمير موكرى : نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني
الشامل ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٠ .
- ١٨ - مجموعة مؤلفين : القاموس السياسي ، تعريب عبد الرزاق
الصافي ، مكتبة النهضة ، بغداد ١٩٧٣ .
- ١٩ - د . محمد دويدار : في اقتصاديات التخطيط ، المكتب المصرى
الحديث للطباعة والنشر ،
الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ٢٠ - محمد فتحي ياقوت عافية : الموازين السلعية ، مذكرة
رقم ٨٣٧ - المعهد القومي
للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٢١ - أوسكار لانجة : أسس التخطيط الاقتصادى ، منشورات لجنة
التخطيط القومي ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ٢٢ - أوسكار لانجة : تخطيط الإنتاج ، ترجمة أحمد رضوان
عز الدين ، الدار المصرية للطباعة والنشر
وفريد م . تايلور والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٦ .
- ٢٣ - مجموعة مؤلفين : موجز القاموس الاقتصادي تعريب د .
مصطفى دباس ، دار الجماهير العربية ،
دمشق ١٩٧٢ .

- ٢٤ - د . طارق العزاوي : الفكر والتاريخ الاقتصادي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٧١ .
- ٢٥ - الأمم المتحدة : المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد الوطني ، تعريب د . أحمد مراد ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩ .
- ٢٦ - الأمم المتحدة : النظام الموحد للحسابات القومية ، ترجمة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢٧ - جامعة الدول العربية : دليل النظام العربي الموحد للحسابات القومية ، طرق التقدير ومصادرها الإحصائية ، تونس ١٩٨١ .
- ٢٨ - منظمة العمل الدولية : العمالة ، التنمية والحاجات الأساسية ، جنيف ١٩٧٦ .
- ٢٩ - د . هاشم جواد : الحسابات القومية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- ٣٠ - د . وولف بيلسو : مذكرة حول نظام الموازين ، وزارة التخطيط ، دمشق ١٩٦٧ .
- ٣١ - د . محمد فكري شحاته : الدخل القومي ، مذكرة رقم ٨٨٦ ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٩ .
- ٣٢ - د . محمد سلمان حسن : التخطيط الصناعي ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٤ .
- ٣٣٤ -

- ٣٣- مجموعة مؤلفين : الرأسالية ، تعريب د . داود حيدو ، مكتبة الزهراء ، دمشق ، ١٩٧٦ .
- ٣٤- د . محمود عبد الفضيل : تخطيط الأسعار ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٨١ .
- ٣٥- د . كريمة كريم : التخطيط العيني والتخطيط المالي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٣٦- د . أحمد مراد : النظام المالي ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ .
- ٣٧- احمد مراد : مبادئ التخطيط الاقتصادي ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، ١٩٧٣ .
- ٣٨- د . محمود الشافعي : التخطيط الاشتراكي وتطوره ، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الكويت عام ١٩٧٣ .
- ٣٩- د . زكريا أحمد نصر : اقتصاديات المستخدم- المنتج ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٤٠- جعفر عباس : طرق قياس التشابك القطاعي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٨١ .
- ٤١- د . محمد محمود الإمام : جداول المدخلات - المخرجات ، المعهد القومي للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٤٢- د . هامبل فرانت : محاضرات في التخطيط الاقتصادي ،

تعريب . د . مجيد مسعود ، المعهد
العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٥ .

٤٣ - د . محمد سلطان أبو علي : التخطيط الاقتصادي وأساليبه ،
دار الجامعات المصرية ،
الاسكندرية ١٩٧٠ .

٤٤ - د . صليب روفائيل : مقدمة في الإحصاءات التربوية
واستخداماتها في التخطيط التربوي -
نقلا عن د . محمد مرسي : تخطيط
التعليم واقتصادياته ، دار النهضة
العربية ، القاهرة ١٩٧٧ .

٤٥ - د . عز الدين جوني : إحصاء إنتاج الدخل الوطني ، وزارة
الثقافة ، دمشق ١٩٧٥ .

٤٦ - د . محمد رضا العدل : اتجاهات النمو والتنمية في العالم
العربي - مقاييس للتغيرات
الهيكلية ، ساعد في إعداد هذه
المطبوعة إبراهيم ناصر أحمد ، المعهد
العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩

٤٧ - د . عبد الوهاب خياطة : تكنولوجيا التخطيط ، مطبوعات
كلية التجارة ، جامعة
دمشق ١٩٦٨ .

٤٨ - مجموعة مؤلفين : النماذج الأساسية للتخطيط ، المعهد العربي
للتخطيط ، الكويت ١٩٧٥ .

- ٤٩ - فنشنزو فيتيللو : التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٢ . ترجمة د . أحمد راتب ،
- ٥٠ - د . مدحت صادق : الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط ، دار الجامعات المصرية الاسكندرية ١٩٧٧ .
- ٥١ - مجموعة مؤلفين : تخطيط القوة البشرية ، ترجمة د . محمد عز ، جامعة بغداد ١٩٧٧ .
- ٥٢ - د . عبد القادر بودقة : التخطيط الاقتصادي - أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٨٠ .
- ٥٣ - د . مجيد مسعود : استراتيجية التنمية للخطة الخمسية ١٩٧١ - ١٩٧٥ . مذكرة رقم / ٤٢ / هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ١٩٦٩ .
- ٥٤ - د . مجيد مسعود : نظام الموازين ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ١٩٧٦ .
- ٥٥ - د . مجيد مسعود : موضوعات في التنمية والتخطيط ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٨٠ .
- ٥٦ - محمود أمين العالم : التنمية الثقافية الحقيقية ، ورقة مقدمة إلى ندوة حول الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة العربية ، عقدت في

الكويت ١٩٨٣ .

٥٧ - مجموعة مؤلفين : تخطيط الاقتصاد الوطني ، تعريب د . بدر
الدين السباعي ، إصدار دار الجماهير
الشعبية ، دمشق ١٩٧٦ .



بعض المصادر باللغة الانجليزية :

- 1 - Economic planning, East and West. By Morris Bornstein· Cambridge, 1975 .
- 2 - Social Research Techniques for Planners. Burton, Thomasl. London, 1970.
- 3 - The Economics of Planning. Rkerry Turner and Clive Collis· London, 1977.
- 4 - Planning a Soc. Economy. L. Ya. Berri·Moscow, 1973.
- 5 - Capitalism, development and Planning, Maurice Dobb·London. 1968.
- 6 - The Crisis in Planning. Mike Father and Dudley Seers London, 1972.
- 7 - The Theory of Economic Planning, Heal, G.M. Holland, 1973.
- 8 - Development Planning, Timbergen, Jan Holland, 1967.
- 9 - Planning Development, Griffin, Keth B. London. 1970.
- 10 - Planning, Programming and Input - output Models. Ghosh, A. London, 1968.
- 11 - Economic Accovnting and Development Planning. B. Van Arkadie and C. Frank London. 1974.

بعض المصادر باللغة التشيكية :

- 1 - Plánování ve vyspělých Kapitalstických Zemích .

التخطيط في البلدان الرأسمالية المتطورة

تأليف : Drago Fišer
براغ . Praha 1968

2 - Mezinárodní plánování التخطيط على الصعيد الدولي

Milan Čížkovský تأليف :

Praha, 1971 براغ .

3 - Úvod do hospodářské politiky,

مقدمة للسياسات الاقتصادية

Béla Csikós - Nagy تأليف :

Praha, 1973 . براغ .

4 - Úvod do Teorie a praxe národního plánování

مقدمة لنظرية وممارسة تخطيط الاقتصاد الوطني

تأليف : مجموعة اساتذة (ثلاثة اجزاء)

Praha, 1976. براغ .



المحتوى

ص

المقدمة : ٧

- القسم الأول : معطيات أولية لتخطيط التقدم
الاقتصادى والاجتماعي :

١ - ماهية التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعي ١٣

٢ - مقدماته ٢٩

٣ - ضرورته ٤١

٤ - منطلقاته ٤٧

٥ - سياساته ٦١

٦ - أجهزته ٨٢

- القسم الثاني : نظام الموازين لتخطيط التقدم الاقتصادى
والاجتماعي :

١ - تمهيد عن نظام الموازين وميزان الاقتصاد الوطنى ٩٧

٢ - موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتشغيلها ١٠٨

٣ - الموازين المادية ، ومنها الموازين السلعية ١٢٠

٤ - الموازين المالية ، ومنها ميزان الدخل الوطنى ١٥٤

٥ - ميزان التشابك القطاعي ١٨٢

- القسم الثالث : التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم وتشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه :

- ١ - الموارد البشرية والطبيعية والطاقات الإنتاجية والخدمية المتاحة ١٩٥
- ٢ - حول معدلات النمو والتنمية ٢١٠
- ٣ - تطور التعامل مع بقية أجزاء الوطن العربي والعالم الخارجي ٢١٨
- ٤ - تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه ٢٢٧
- ٥ - تطور الحالة المالية وتوزيع الدخل ٢٣٢

القسم الرابع : نموذج إطار عام لتخطيط اتجاهات التقدم الاقتصادي والاجتماعي :

- ١ تحديد الأهداف الاقتصادية الاجتماعية الإجمالية والقطاعية ٢٤٩
 - ٢ - حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام لمعدل النمو المستهدف خلال سنوات خطة خمسية لأعوام ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالتأكد على أولوية النمو للقاعدة الإنتاجية ٢٦٠
- خاتمة
- ملحق : يتضمن بعض الجداول التي يمكن الاستفادة منها عند إعداد الخطة . (جدول الاستثمارات ، جدول الإنتاج الصناعي والزراعي وجدولة التشغيل للقوى العاملة) ٢٩١
- المراجع ٣٣١

« تنويه وشكر »

يود المؤلف الإشارة إلى أن الأفكار والاستنتاجات والمقترحات المذكورة في هذه الصفحات إنما هي تعبير عن آرائه الشخصية ، وبالتالي فهي قد لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد العربي للتخطيط حيث يعمل حالياً . وهو يسجل خالص تقديره وشكره للمعهد وللمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، على إتاحتها الفرصة لصدور هذا الكتاب ، وللدكتور بدر الدين السباعي على جهده في مراجعته . وإذا كان المؤلف قد قدم فيه شيئاً مفيداً للقارئ ، فلأنه قد استفاد من اطلاعه على بعض مؤلفات من سبقوه في هذا المجال ، ولهم جميعاً تحيات الوفاء والاحترام .

صدر في هذه السلسلة

- ١ - الحضارة
تأليف : د. حسين مؤنس
- ٢ - اتجاهات الشعر العربي المعاصر
تأليف : د. إحسان عباس
- ٣ - التفكير العلمي
تأليف : د. فؤاد زكريا
- ٤ - الولايات المتحدة والمشرق العربي
تأليف : د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
- ٥ - العلم ومشكلات الانسان المعاصر
تأليف : زهير الكرمي
- ٦ - الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها
تأليف : د. عزت حجازي
- ٧ - الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية
تأليف : د. محمد عزيز شكري
- ٨ - تراث الاسلام - ١
ترجمة د. زهير السهوري
- ٩ - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة
د. شاكور مصطفى
- ١٠ - جحا العربي
مراجعة : د. فؤاد زكريا
- ١١ - تراث الاسلام - ٢
تأليف : د. نايف حرما
- ١٢ - تراث الاسلام - ٣
تأليف : د. محمد رجب النجار
- ١٣ - الملاحه وعلوم البحار عند العرب
ترجمة : د. حسين مؤنس - إحسان العماد
- ١٤ - جمالية الفن العربي
مراجعة : د. فؤاد زكريا
- ١٥ - الانسان الحائر بين العلم والخرافة
ترجمة : د. حسين مؤنس - إحسان العماد
- ١٦ - النفط والمشكلات المعاصرة
مراجعة د. فؤاد زكريا
- ١٧ - الكرون والثقوب السوداء
تأليف : د. أنور عبد العليم
- ١٨ - الكوميديا والتراجيديا
تأليف : د. غفيف بهنسي
- ١٩ - التنمية العربية
تأليف : د. عبدالمحسن صالح
- ٢٠ - الكرون والثقوب السوداء
تأليف : د. محمود عبدالفضيل
- ٢١ - الكوميديا والتراجيديا
اعداد : د. رؤوف وصفي
- ٢٢ - الكوميديا والتراجيديا
مراجعة : زهير الكرمي
- ٢٣ - الكوميديا والتراجيديا
ترجمة : د. علي أحمد محمود
- ٢٤ - الكوميديا والتراجيديا
د. علي الراعي
- ٢٥ - الكوميديا والتراجيديا
مراجعة : د. شوقي السكري

- ١٩ - المخرج في المسرح المعاصر : تأليف : سعد أردش
- ٢٠ - التفكير المستقيم والتفكير الأعوج : تأليف : حسن سعيد الكرمي
- مراجعة : صديقي حطاب
- ٢١ - مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي : تأليف : د. محمد علي الفراء
- ٢٢ - البيئة ومشكلاتها : تأليف : رشيد الحمد - محمد سعيد صباريني
- ٢٣ - الرق : تأليف : د. عبدالسلام الترماني
- ٢٤ - الابداع في الفن والعلم : تأليف : د. حسن احمد عيسى
- ٢٥ - المسرح في الوطن العربي : تأليف : د. علي الراعي
- ٢٦ - مصر وفلسطين : تأليف : د. عواطف عبد الرحمن
- ٢٧ - العلاج النفسي الحديث : تأليف : د. عبدالستار ابراهيم
- ٢٨ - افريقيا في عصر التحول الاجتماعي : ترجمة : شوقي جلال
- ٢٩ - العرب والتحديات : تأليف : د. محمد عمارة
- ٣٠ - العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة : تأليف : د. عزت قرني
- ٣١ - الموشحات الاندلسية : تأليف : د. محمد زكريا عناني
- ٣٢ - تكنولوجيا السلوك الانساني : ترجمة : د. عبدالقادر يوسف
- مراجعة : د. رجا الدريني
- ٣٣ - الانسان والثروات المعدنية : تأليف : د. محمد فتحي عوض الله
- ٣٤ - قضايا افريقية : تأليف : د. محمد عبدالغني سعودي
- ٣٥ - محاولات الفكر والسياسة : تأليف : د. محمد جابر الانصاري
- في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠
- ٣٦ - الحب في التراث العربي : تأليف : د. محمد حسن عبدالله
- ٣٧ - المساجد : تأليف : د. حسين مؤنس
- ٣٨ - تكنولوجيا الطاقة البديلة : تأليف : سعود يوسف عياش
- ٣٩ - ارتفاع الانسان : ترجمة : د. موفق شخاشيرو
- زهير الكرمي
- مراجعة: د. عبد العظيم انيس
- ٤٠ - الرواية الروسية في القرن التاسع عشر : تأليف : د. مكارم الغمري
- ٤١ - الشعر في السودان : تأليف : د. عبد بلوي

- ٤٢ - دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية
تأليف : د. علي خليفة الكواري
- ٤٣ - الاسلام في الصين
تأليف : فهمي هويدي
- ٤٤ - اتجاهات نظرية في علم الاجتماع
تأليف : د. عبد الباسط عبدالمطي
- ٤٥ - حكايات الشطار والمبارين في التراث العربي
تأليف : د. محمد رجب النجار
- ٤٦ - دعوة الى الموسيقى
تأليف : مايسترو يوسف السبي
- ٤٧ - فكرة القانون
ترجمة : سليم الصويص
- ٤٨ - التنبؤ العلمي ومستقبل الانسان
مراجعة : سليم بيسر
- ٤٩ - صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي
تأليف : د. عبدالحسن صالح
- ٥٠ - التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية
تأليف : صلاح الدين حافظ
- في الوطن العربي
- ٥١ - السبيل في الوطن العربي
تأليف : د. محمد عبد السلام
- ٥٢ - النفط والعلاقات الدولية
تأليف : جان الكسان
- ٥٣ - البدائية
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٤ - الحشرات الناقلة للأمراض
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٥ - العالم بعد مائتي عام
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٦ - الادمان
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٧ - البروقراطية النفطية ومعضلة التنمية
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٨ - الوجودية
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٥٩ - الحرب امام تحديات التكنولوجيا
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٦٠ - الايديولوجية الصهيونية
تأليف : د. محمد الرميحي
- ٦١ - الايديولوجية الصهيونية (القسم الثاني)
تأليف : د. محمد الرميحي

- ٦٢ - حكمة الغرب
تأليف : برتراند رسل
ترجمة : د. فؤاد زكريا
- ٦٣ - الاسلام والاقتصاد
تأليف : د. عبد الهادي علي النجلر
- ٦٤ - صناعة الجموع (خرافة الندرة)
تأليف : فرانسيس مورلايه
وجوزيف كوليز
- ٦٥ - مدخل الى تاريخ الموسيقى المغربية
تأليف : عبد العزيز بن عبد الجليل
- ٦٦ - الاسلام والشعر
تأليف د. سامي مكّي العاني
تأليف : بيتر فارب
ترجمة : زهير الكرمي
- ٦٧ - بشو الانسان
تأليف الدكتور محمد موفكو
- ٦٨ - الثقافة الالبانية في الأبجدية العربية
تأليف الدكتور عبدالله العمر
- ٦٩ - ظاهرة العلم الحديث
ترجمة : د. علي حسين حججاج
مراجعة د. عطية محمود هنا
- ٧٠ - نظريات التعلم دراسة مقارنة
تأليف : د. عبدالمالك خلف التميمي
- ٧١ - الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي
تأليف برتراند رسل ، ترجمة : د .
فؤاد زكريا
- ٧٢ - حكمة الغرب الجزء الثاني

المؤلف في سطور :

- د . مجيد مسعود
- من مواليد عام ١٩٣٦ م .
- حصل على درجة الماجستير عام ١٩٦٣ ،
والدكتوراه عام ١٩٦٨ م في التخطيط وتسيير
الاقتصاد الوطني من جامعة الدراسات
الاقتصادية العليا في براغ .
- عمل خبيراً لدى هيئة تخطيط الدولة في سورية .
- ثم مدرساً في جامعة وهران بالجزائر .
- ويعمل الآن خبيراً لتخطيط التنمية في المهد
العربي للتخطيط بالكويت .
- له مجموعة مقالات ، وإبحاث وترجمات منشورة
منها : -
- استراتيجية التنمية للخطة الخمسية .
- دراسات في النظرية التعاونية .
- محاضرات في التخطيط الاقتصادي .
- وغيرها من محاضرات وإبحاث في مجال التخطيط
الاقتصادي ؛



مشاريع الاستيطان
اليهودي
منذ قيام الثورة الفرنسية
حتى نهاية الحرب العالمية
الاولى
د . امين عبدالله محمود



General Organization of the National Library and Archives (GOAL)
Doha, Qatar

الاشتراك السنوي : وهو مقصور على الفئات التالية :

- المؤسسات والهيئات داخل الكويت ١٠ دنانير
- المؤسسات والهيئات في الوطن العربي ١٢ ديناراً
- المؤسسات والهيئات خارج الوطن العربي ٨٠ دولاراً أمريكياً
- الافراد خارج الوطن العربي ٤٠ دولاراً أمريكياً

الاشتراكات :

ترسل باسم الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب ٢٣٩٩٦ الكويت ● برقية نقف ● تليكس ٤٤٥٥٤

TLX No. 44554 NCCAL

مطابع الرسائل - الكويت

سعر النسخة :

٥٠٠ فلس	* الكويت
١٠ ريالات	* السعودية
٦٠٠ فلس	* العراق
٥٠٠ فلس	* الاردن
٦ ليرات	* سوريا
٥ ليرات	* لبنان
٥٠٠ قرش	* ليبيا
١٠ دراهم	* المغرب
دينار واحد	* تونس
١٠ دنانير	* الجزائر
٥٠٠ مليم	* مصر
٥٠٠ مليم	* السودان
ريال واحد	* عمان
٨٠٠ فلس	* اليمن الجنوبية
٩ ريالات	* اليمن الشمالية
٨٠٠ فلس	* البحرين
١٠ ريالات	* قطر
١٠ دراهم	* الامارات العربية